

مختارات اسرائيلية

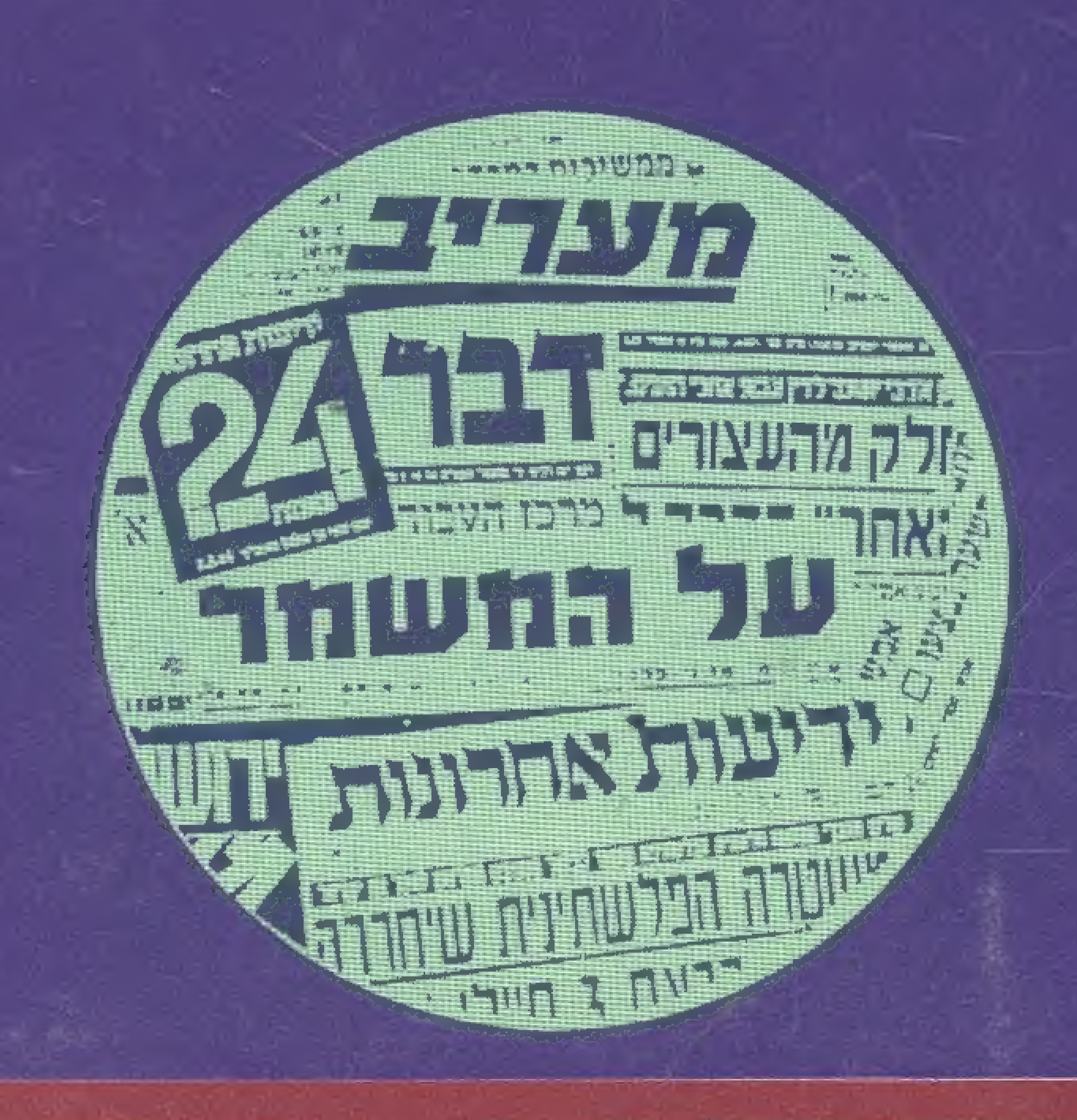
٦٤

ترجمات عبرية

- زيارة مبارك للبنان : تهديد مصرى
- جنوب لبنان : انسحاب أم هروب ؟
- مشروع اتفاق دفاعى بين واشنطن وتل أبيب

كتابات عربية

- القدرات التكنولوجية الاسرائيلية بين « التهوين » و« التهويل »



السنة السادسة ـ أبريل ٢٠٠٠

APRIL.2000

مجلة شهرية يصدرها مركز الدراسات ... إتيجية

السنة السادسة ـ العدد



مختارات إسرائيلية

Israeli Digest

رئيس مجلس الإدارة

ورئيس التحرير

إبراهيم نافع

مدير المركز

د. عبد المنعم سعيد

رئيس التحرير

د.عماد جاد

المنسق

أيمن عبد الوهاب

المدير الفنى

السيد عزمى

الاخراج الفنى

حامد العويضى

وحدة الترجمة

أحمد الحملى

د. جمال الرفاعى

عادل مصطفى

محب شريف

محمد إسماعيل

منير محمود

مؤسسة الأهرام شارع الجلاء القاهرة

جمهورية مصر العربية

ت: ٥٧٨٦٣٠٠/٥٧٨٦١٠٠/٥٧٨٦٢٠٠

فاكس: ـ ٥٧٨٦٠٢٣

مطابع الاهرام بكورنيش النيل

مقدمة

عقدة المفاوضات السورية - الإسرائيلية

منذ أن بدأت عملية التسوية السياسية للصراع العربي – الإسرائيلي بإنعقاد مؤتمر مدريد في ٣٠ أكتوبر ١٩٩١، بدأ واضحاً أن حالة من التنافر الشديد تفصل بين الجانبين السوري والإسرائيلي، وبدا هذا التنافر جلياً في جلسات مؤتمر مدريد «الاحتفالية»، إذ كشفت الكلمات التي ألقيت في هذه المناسبة عن حالة من التناقض الحاد فاق ما عداه من الكلمات الأخرى.

وبدا واضحاً أن سوريا حرصت منذ البداية على تأكيد مواقفها الخاصة بأسس ومتطلبات التسوية السياسية للصراع العربي – الإسرائيلي ضمن صفقة شاملة لا تستثني أي طرف، كما لا تأتي على حساب أي طرف عربي آخر. وعندما تم ابتداع فكرة المسارات الثنائية المنفصلة، والمفاوضات الإقليمية متعددة الأطراف، بدا واضحاً أن ضرراً شديداً قد أصاب فكرة «التسوية الشاملة»، وأيضاً التزامنة على كافة المسارات، وهو الأمر الذي تراجع بعد ذلك في ضوء الاتفاق بين الأطراف العربية المعنية بهذه المفاوضات ومعها مصر، فيما يعرف بدول الطوق، على مواصلة التنسيق والحرص على درجة عالية من الشفافية قبيل وبعد انعقاد كل جلسة من جلسات المفاوضات الثنائية المباشرة، وأيضاً اتفاق أكثر مرونة حول العلاقة بين مساري التفاوض الثنائي والإقليمي متعدد الأطراف، والذي سمح بدرجة من التباين في طبيعة العلاقة الارتباطية بين هذين المسارين، تبدأ بالإقرار بحالة الارتباط وتنتهي بتفهم مشاركة بعض الأطراف في المفاوضات الإقليمية متعددة الأطراف، مشاركة بدرجة محسوبة لا تخل بواقع الارتباط القائم والمسلم به عربياً.

وظل الوضع كذلك، إلى أن اختار المفاوض الفلسطيني ولوج «نفق أوسلو» فسقطت صيغ التفاهم ومعها الأطر التنسيقية المختلفة. وبعد أن اختبر الجانب الفلسطيني طريقه الجديد، عاد مطالباً بالإطار العربي ومظلته الحمائية، وبعد أن وظفت إسرائيل هذه الحالة جيداً، عاد المفاوض السوري يلح على أولوية التنسيق وترتيب الأوراق العربية بشكل عام.

باختصار بعد أن اختبرت أطراف عربية عديدة، سلك طريق خارج إطار مظلة التنسيق، عادت لترى في هذا التنسيق المظلة الواقعية والداعمة وإن بدرجات متفاوتة.

وجاءت المفاوضات السورية – الإسرائيلية في «شيبردزتاون» لتكشف عن إمكانية التوصل إلى تسوية سورية إسرائيلية بشكل عام إذا ما تم الاتفاق على تنفيذ المطلب السوري المستند إلى الشرعية الدولية ممثلاً في الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي السورية المحتلة حتى حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧. وهو أمر تبدو إسرائيل مستعدة للتباحث حوله في ضوء ما سمي «وديعة رابين»، إذن فالقضية الجوهرية في المفاوضات السورية – الإسرائيلية واضحة ويمكن التوصل إلى اتفاق بصددها، وبالتالي فالسؤال هو عن ما هية عقدة المفاوضات؟

الواقع أن هذه العقدة تتمثل في بعدين، الأول ما يمكن تسميته «صراع الإرادات» بين الجانبين نظراً لأن خطاب كل منهما تجاه الآخر وعلى مدى زمني طويل جسد حالة من العداء الشديد، يتطلب معها مخاطبة الداخل أولاً للتأكيد على عدم الرضوخ أمام الآخر وهو أمر يستغرق فترة طويلة بدأتها سوريا بالفصل ما بين التسوية والتطبيع بمعناه الواسع، وكرستها إسرائيل بفكرة العودة «إلى الرأي العام» قبل التوقيع على الاتفاق.

أما البعد الثاني في عقدة هذه المفاوضات فيتمثل فيما يمكن تسميته ملحقات وهوامش التسوية، وهي قضايا على درجة عالية من الأهمية على المستويين الموضوعي والنفسي، ومنها تأتي أفكار نزع السلاح وتخفيفه والمراقبة والانذار والتحقق .. ومنها أيضاً قضايا المياه في بحيرة طبرية ونهر الاردن .. وهي جميعا قضايا لا تناقش في وجود وسائل الإعلام، ويحدث ذلك عندما يكون لدى أي طرف ما يمكن أن يقوله للآخر سواء مباشرة أو عبر الوسيط أو الوكيل الأمريكي على غرار ما حدث في جنيف في ٢٦ مارس الماضي.

د. عماد جاد

١

العرب واليهود فى فترة الإنتداب

تحرير / ايلان بابه

اضراب منظمة السائقين اليهودية العربية ١٩٣١

مداخلة لدراسة البعد الاجتماعى للنزاع القومى فى أرض اسرائيل / فلسطين

ليف لويس جـرينبـرج

بين الصدامات الدموية التى وقعت فى عام ١٩٢٩ وبين الثورة العربية فى ١٩٣٦ نشب فى عام ١٩٣١ اضراب يهودى عربى مشترك ضد الأعباء الضريبية التى فرضتها حكومة الانتداب على وسائل المواصلات الميكانيكية . وعند حدوثه قوبل هذا الاضراب بحماس كبير من جانب أغلبية الجمهور ونجح فى أن يشل حركة المواصلات فى البلاد طيلة عشرة أيام شللا كاملا. ولكن بعد نهايته إختفى الإضراب وغاب عن الذاكرة التاريخية وكأنه لم يكن .وسوف أطرح القضية هنا وأطرح تحليلا اجتماعيا لها من خلال الافتراض بأن هذا الطرح من شأنه أن يساهم فى وضع مفاهيم للصراع القومى الذى نشب فى أرض اسرائيل / فلسطين بين اليهود والعرب . وترتبط بداية هذا البحث بافتراض نظرى ديالكيكتى يقضى بأن تحليل تجربة ناجحة من تجارب التعاون اليهودى العربى من شأنه أن يساعد على فهم عوامل الصراع الذى نشب بينهم . وبادئ الأمر القيت نظرة على مناقشات حركة العمل حول التعاون مع العرب بعد "أحداث" أغسطس ١٩٢٩ ، والحقيقة أنه قد تزايد التيار الفكرى الرافض لأسلوب زعامة الهستدروت "للسيطرة على العمل" فى المستوطنات ، هذه الحقيقة وردت موثقة بالتفصيل فى البحث المطول الذى أعدته أنيتاشابيرا عن العمل العبرى. ولكن على الرغم من وجود كثرة يهودية تشجع وجود تنظيم مشترك مع العرب فى المستوطنات ، إلا أنه على أرض الواقع لم يكن هناك عمل مشترك. ومن خلال البحث صادفت عدة اشارات الى اضراب السائقين وسرعان ما اتضح أن المناقشات التى دارت حول الاضراب ، مناقشات مثيرة ومعقدة من الناحية النظرية والبحثية على السواء .

ولقد أشارت المناقشات الأولية التى أجرتها اللجنة التنفيذية فى الهستدروت قبل اضراب السائقين التحذيرى الأول ، بحوالى شهر ، الى حدة هذه المشكلة ، حيث انصبت المناقشات على صعوبة منع السائقين اليهود من أن يتعاونوا مع العرب وأن يضربوا ، مع التركيز على الضرورة التكتيكية "للتظاهر" بأن الهستدروت يؤيد السائقين.

وليس هناك شك فى أن الدخول الى خبايا نزاع السائقين كان أمرا مشوقا للغاية . إذ أن حماس أهل ذلك العصر إزاء النضال المشترك ، وتجنيد الصفوف اليهودية العربية، يبدو من منظورنا المعاصر ، وكأنه شبه تضامن . وفى نهاية هذا الاضراب نشرت صحيفة "دافار" مقالا حماسيا (فى الوقت الذى كانت تنشر فيه أخبار مثيرة للقلق عن دخول العمال العرب للعمل فى المستوطنات):

«انتهى أمس اضراب فريد من نوعه . وهو فريد من ناحية حجمه القُطرى ، ومهنة المضربين ، وعددهم ، وطابعه القومى الشامل . ومثلما بدأ هذا الاضراب من خلال توحده الكامل لجهة العاملين ، ومثلما نظم وتم ـ من خلال نظام مثالى ، انتهى كذلك أيضا هذا الاضراب من خلال وحدة كاملة وإحساس بالمسئولية عن الموقف ... وأدى الجمهور لارض الإسرائيلى دوره ولقد نجح كل من اليهود والعرب فى هذه التجربة .. والاضراب اليهودى العربى حدث هام ...».

لقد وردت هذه الكلمات بعدنهاية ثمانية أيام من الاضراب فى شهر نوفمبر ١٩٣١ وهو الاضراب الذى شل البلاد كلها وأوقف نشاطها الاقتصادى . ولقد كانت هذه هى ذروة النضال المشترك الذى بدأ يتبلور فى شهر يونية من ذلك العام وانتهى بتنازل جزئى من جانب حكومة الانتداب عن رسوم رخص القيادة فى عام ١٩٣٢ . وهكذا فقد ظهرت مظاهرة الوحدة بين الجمهور اليهودى والعربى وكرد فعل قاطع على الصدامات العنيفة التى وقعت عام ١٩٢٩ ،ولم تسجل "أحداث" ١٩٣١ فى الذاكرة التاريخية لأنه لم ينجح أحد فى أن

يترجمها الى أعمال سياسية. ويبدو هذا الفشل مغريا للبحث والتحليل.

وهذا البحث يعرض فى البداية القضايا البحثية وبعد ذلك يناقش خلفية الاضراب ثم يصف الاضراب ذاته وبعد ذلك يحلل الظاهرة ومعانيها المختلفة. والعيب الوحيد فى هذا البحث هو الحجم الصغير الذى تم به والذى يقلل، بلا شك، من القدرة على عرض صورة عامة أكثر رحابة، وعلى المناقشة النظرية المتعمقة التى يحتمها هذا الأمر.

والمساهمة التى يساهم بها هذا البحث لصالح دراسة البعد الاجتماعى للعلاقات بين اليهود والعرب فى أرض اسرائيل / فلسطين، مساهمة حقيقية فى حد ذاتها، وعلى الرغم من ذلك فإن خروج هذه الظاهرة عن المألوف قد أجبرنى على أن اعترض على العديد والعديد من الافتراضات الأساسية المتفق عليها حول ماهية وديناميكية النزاع اليهودى العربى.

*** المشكلة النظرية:**

يناقش الغالبية العظمى من المؤرخين وعلماء الاجتماع الاسرائيليين، المجتمع اليهودى وكأنه فئة تحليلية ومميزة توازيها فئة أخرى - "العرب". وكل الظواهر الهامة مثل الطلائعية، الاستيطان، النضال من أجل العمل العبرى ووضع حركة العمل الكبير، تُناقش فقط فى سياق المجتمع اليهودى، على حين أن العرب - فى أفضل الحالات وهم عنصر خارجى يخلق الظروف والضغوط، وفى أسوأ الحالات، ليس لهم وجود تقريبا. ولقد كان باروخ كيمرلينج أحد الباحثين الهامين والذى شذ عن هذا الإطار حينما زعم أن الاتصالات بين اليهود والعرب كانت كثيرة ومهمة وعلى وجه الخصوص على الصعيد الاقتصادى والحياتى اليومى علاوة على الصعيد السياسى التصارعى. ولكن عنده أيضا يدور الحديث عن حالتين تشكل كل واحدة منهما فئة تحليلية وهو لايضع مفاهيما للمصالح الاقتصادية والسياسية المختلفة والمتناقضة أيضا داخل "الجاليات" ذاتها. ويقترح كيمر لينج أن ندرس وأن نعرف فى أى ظروف يمكن أن ننقل التعاون)فى الاقتصاد(أو الصراع)السياسى(من مستوى الاتصالات بين "الجاليات" الى مستوى آخر، ولكن هذا أمر غير ممكن طالما لايوجد لدينا تعريف للفئات داخل "الطوائف" ذاتها. إذ أنه لاتوجد مصالح اقتصادية خاصة "باليهود" مثلما لاتوجد مصالح اقتصادية خاصة "بالعرب" وتوجد للعمال وأصحاب الحدائق اليهود مصالح اقتصادية متعارضة مثلما توجد لصاحب الأرض العربية مصالح متناقضة مع مصالح فلاحيه. وعلاوة على هذا فإنه يمكن أن ننسب لكل واحدة من هذه المصالح بعدا سياسيا مختلفا. وهذا يعنى أن قضية العلاقة بين الاقتصاد والسياسة تتطلب مناقشة فى سياقاتها الطبقية المختلفة.

وهذا البحث يسعى الى تناول ثلاثة أسئلة نظرية: كيف يستطيع المفهوم أو المصطلح التحليلى "طبقة" أن يساعد على تعميق معرفة وفهم التطورات التاريخية فى أرض اسرائيل الانتدابية؟ وماهى المصالح الاقتصادية المميزة للطبقات المختلفة وسط الجمهور اليهودى والعربى؟ وكيف تمت ترجمة هذه المصالح الى أهداف سياسية وهذا يعنى عوامل قوة وسيطرة بين اليهود والعرب، وبين اليهود واليهود، بين العرب وأنفسهم، وبين الجميع وحكومة الانتداب؟ وتعتبر تكاتف أصحاب السيارات مع السائقين فرصة طيبة لدراسة هذه التساؤلات عبر هذه التجربة النادرة - تجربة التعاون. ومن أجل تحقيق هذا صيغت أربعة تساؤلات بحثية: لماذا تكاتف السائقون - على وجه الخصوص من بين كل الفئات الاقتصادية الأخرى - للتعاون والنضال المشترك؟ لماذا حدث هذا التكاتف فى عام ١٩٣١؟ ماذا كانت نظرة الكيان السياسى اليهودى والعربى لهذا الاضراب وماذا كانت نظرة السكان؟ وأخيرا ماذا حدث بعد الاضراب، ماذا فعل السائقون العرب، وماذا فعل اليهود، ولماذا؟

*** خلفية اقتصادية:**

لقد كان عاما ١٩٣٠ و١٩٣١ فترة هجرة يهودية ضئيلة وفترة نقص فى فرص العمل وفترة بطالة. وبعد الاحداث الدامية فى عام ١٩٢٩ اهتمت الحكومة البريطانية بتشكيل لجان تحقيق لدراسة الوضع الاقتصادى فى البلاد ودراسة امكانية التوصل الى تسوية بين اليهود والعرب حول الحكم الذاتى على غرار مايحدث فى الدول المجاورة. وكانت زعامة الهستدروت توجه الهجرة الطلائعية الى المستوطنات التى كانت تنتعش فيها الزراعة وكان هناك أمل فى توسيع وزيادة العمل العربى. ولكن عملية التوجيه هذه لم تحقق هدفها وأدت الى نشوب جدل عنيف حول قضية النظرة الى العمال العرب.

ولقد أدى اللقاء بين عمال حضريين فقدوا عملهم فى الأزمة الاقتصادية فى عامى ١٩٢٦-١٩٢٧ وبين مهاجرين جدد من الهجرة الخامسة فى ظل ظروف معيشية متردية فى الموشافوت، الى خلق جو صعب وملتهب.

ولقد فشلت زعامة الهستدروت بنواياها فى أن "تستغل" أحداث عام ١٩٢٩ فى تشجيع "العمل العبرى"، لأسباب عديدة. أولا، لم يكن هناك مايكفى من العمالة اليهودية لتلبية احتياجات الزراعة اليهودية. وثانيا، كان هناك عمال كثيرون فى الموشافوت لم يستجيبوا بالقدر الكافى لنداء زعامة الهستدروت. وأخيرا فعند إقامة لجنة مشتركة مع الفلاحين اتضح أن الاتجاهات متباينة ومتناقضة: فالفلاحون كانوا يطالبون بخفض أجور العمال اليهود على حين كان العمال يطالبون بزيادة الأجور.

ولقد عادت مشكلة العمل العبرى للظهور مرة أخرى فى النصف الثانى من عام ١٩٣١، وفى اتجاه غير متوقع: فى موشافوت هاشارون حيث كانت الغلبة للعمل العبرى بدأت الحدائق والبيادر تعطى ثمارها وبيع الانتاج وهو على الأشجار لتجار عرب. وفى النهاية أصاب تنظيم صفوف عمال نيس تسيونا، حلق الهستدروت بالمرارة وقامت زعامة الهستدروت بتجنيد سريه من "محتلى العمل المهنيين" من

خارج الموشافا وسرعان مانشب الاشتباك والصدام العنيف بين مجموعتي العمل . ولقد تمت محاكمة سبعة عشر عاملا من وسط جماعة المتمردين "على أيدى الهستدروت" وأبعدوا عن صفوفه.

وفى المقابل كانت اللجنة التنفيذية العربية فى الدرك الأسفل من نفوذها وتأثيرها الجماهيرى . فبعد سلسلة من المحاولات الفاشلة لإثارة الجمهور العربى لتنظيم مظاهرات واضرابات ، وبعد العثور على صناديق أسلحة فى الموشافات اليهودية أخذت أنشطة اللجنة فى الاضمحلال. وفى منتصف عام ١٩٣١ وقعت بعض أحداث ترتبط بالعلاقات بين اليهود والعرب ولها صلة بموضوعنا هذا . وسوف نشير أولا الى المؤتمر الصهيونى الذى عقد فى لندن والذى تشكل فيه ائتلاف صهيونى يضم حزب المباى ، بدون فايتسمان الذى هوجم بسبب موقفه المتساهل والمهادن نحو العرب. أما الحدث الثانى فهو انعقاد المؤتمر الزراعى الرابع والذى تركز فيه النقاش حول النظرة الى التنظيم المشترك مع العمال العرب فى الموشافات. ولقد كان هناك تطور آخر وهو أول تنظيم مشترك ووحيد للعمال اليهود والعرب "نقابة عمال القطارات والبريد والتلغراف" والتى عقدت مؤتمرها فى تلك الفترة. وأخيرا أقيمت منظمة تحت اسم "أخوة العمال" والتى ضمت بين صفوفها أيضا بعضا من رجال اليسار وبعضا من عناصر حزب المباى ومن "حلف السلام" وطالبت بتنظيم صفوف مشتركة لليهود والعرب. ولكن حكومة الانتداب البريطانى اعتبرت هذه المنظمة خارجة على القانون على حين كان بيرل كتسنلسون يرى أنه كان من الضرورى فى هذه المنظمة أن توقف عملية انجراف أعضاء حزب المباى الى صفوفها.

وفى سبتمبر ١٩٣١ وفى عدد رأس السنة كتب ميخائيل أساف فى صحيفة "دافار" أن هناك استعدادا كبيرا من جانب الزعامة العربية لأن تتشاور مع اليهود وقد ظهر زعيم يتحدى المفتى وزعامته وهو حسن صدقى الدجانى وهو صاحب مبادرات التعاون المهنى بين اليهود والعرب وأهم المنظمات هى منظمة سائقى السيارات.

* تطور نضال السائقين- التغيرات التى طرأت على المواصلات الميكانيكية .

لقد أدت أنشطة الحكومة فى تنمية الطرق الى المساعدة فى تطور فرع المواصلات الميكانيكية بسرعة. ولقد كانت لهذه التغييرات نتيجتان رئيسيتان : التنافس الشديد بين أصحاب السيارات على نقل البضائع والأفراد. والتنافس الكبير بين السيارات والقطارات ونظرا لمساحة البلاد المحدودة فقد كان هذا فى غير صالح شركة القطارات وتسبب فى خسائر كبيرة لحكومة الانتداب وأدت هذه الخسائر الى حدوث عجز مقداره ٧٢٠٠٠ ليرة أرض اسرائيلية فى ميزانية القطارات والى عجز فى ميزانية عام ١٩٣١ وصل الى حوالى ٤٣٢٥٠ ليرة أرض اسرائيلية.

ولقد كان عدد الأفراد الذين يحصلون على رزقهم من المواصلات الميكانيكية متوازنا نسبيا بين اليهود والعرب : ١٩٩١ مسلم ، ١٧٣٥ يهودى ، و٨٨٩ مسيحى . وكان معظم السائقين ينتمون الى الفئات الشابه وبدون أسر كبيرة.

ولقد كانت أغلبية السائقين كما يبدو من أصحاب السيارة الواحدة ولا توجد فى حوزتنا معلومات كافية عن هؤلاء السائقين من أصحاب السيارة الواحدة . ولكن هناك اشارات عديدة الى أنهم كانوا يمثلون أغلبية بين السائقين اليهود والعرب. والى جانب ذلك كانت توجد وسط العرب شركات كبيرة تمتلك سيارات حديثة وكانت تركز فى نشاطها على السياحة.

ولقد أدت محاولات منع المنافسة بين السائقين اليهود الى نشوء عدد من التنظيمات الصغيرة جزء منها فى صورة "شبكات" تهدف الى السيطرة على خطوط النقل على حين أقامت شبكات أخرى بعض التعاونيات المشتركة . وفى عام ١٩٣١ كانت الشركات التعاونية تمثل الأقلية ومنقسمة على بعضها البعض . وقد قام مركز التعاونيات فى الهستدروت بتكليف شرجا جوروجوفسكى (والذى أطلق عليه اسم شرجا جورن) بمهمة اقامة شركات نقل تعاونية . ولقد أصبح شرجا بعد ذلك ممثلا للسائقين اليهود فى لجنة الاضراب. وبعد أن لمست التطور السريع للمواصلات الميكانيكية والأضرار التى لحقت بشركة القطارات قررت حكومة الانتداب تحصيل رسوم كبيرة جدا من السائقين

وتضمنت هذه الرسوم والأعباء: أ(رسوم رخصة قيادة ، بين ثماني و٥٠ ليره أرض اسرائيلية فى العام بما يتناسب وحجم السيارة) وفى عام ١٩٣١ وصل دخل الحكومة من رسوم الرخص الى ٦٥٤٠٠ ليرة أرض اسرائيلية من بينها ٣٠٠٠٠ ليرة أرض اسرائيلية من قائدى السيارات. ب(رسوم جمركية على البنزين بنسبة ٢٥٠ مليم على الصفيحة) ولقد وصل دخل الحكومة من الجمارك المفروضة على البنزين الى ١٥٠٠٠٠ ليرة أرض اسرائيلية فى العام.)جـ(جمارك بنسبة بنمتحعلى اطارات السيارات. وفى الدول المجاورة مثل سوريا ومصر والعراق ارتفع السعر بنسبة ٢٤٠ـ ٢٥٠ مليم للصفيحة)مقابل ٤٦٠ مليم فى أرض اسرائيل(. وكان يتم استخراج رخص القيادة مجانا.

وقبل تنظيم صفوف السائقين وقعت أحداث عديدة أدت الى تزايد حدة وسوء وضعهم ، زيادة أخرى فى سعر البنزين ، إصدار قانون الرقابة على الطرق والذى أتاح للحكومة أن تحاكم السائقين محاكمة سريعة ، واقتراب الموعد الثانى لسداد رسوم الرخصة فى أول يناير ١٩٣١ . ولقد أصبح موعد سداد رسوم الرخصة وعملية تأجيله ، خلال نصف العام ، سببا مباشرا لإجبار السائقين على الدخول فى الصراع والإضرابات ضد الحكومة .

* تنظيم صفوف أصحاب السيارات والسائقين تمهيدا للنضال :

ترجع عملية تنظيم الصفوف الى نهاية عام ١٩٣٠ عندما تقدم بعض أصحاب السيارات العرب الى المحامى الشاب حسن صدقى الدجانى بطلب لكى يمثل قضيتهم وأن يعرض مطالبهم على حكومة الانتداب وشركات البنزين . وعلى الرغم من أنه لايوجد دليل دامغ الا أنه من المعقول أن نفترض أن

هؤلاء كانوا هم أصحاب الشركات الكبيرة ولم يكونوا من أصحاب السيارة الواحدة. ولم تؤت المفاوضات التى أجراها هذا المحامى ثمارها . وفى شهر يونية ١٩٣١ طلب السائقون العرب من السائقين اليهود أن ينظموا صفوفهم بصورة مشتركة. وبعد ذلك، ومن خلال الجدل مع معارضى التعاون مع اليهود . يشرح الدجانى موقفه على هذا النحو)بعد سرد الظروف والأسباب التى أدت الى التوصل الى نتيجة مفادها أنه من الضرورى تنظيم الاضراب:(.. "هل سننجح فى إضرابنا على حين توجد فى البلاد سيارات يهودية لخدمة الجمهور؟ ألن يؤدى اضراب طرف واحد الى حدوث صدام بين العرب واليهود فى البلاد والى نشوب الاضطرابات ؟ وماهو البديل الآخر لدفع الحكومة الى أن تسلم بمطالبنا ؟ ولقد أردنا أن نعلم ماذا يدور وسط السائقين اليهود وأدركنا أنهم أيضا يريدون ذات الأمر الذى يريده السائقون العرب . ولقد كانوا أيضاً يفكرون : هل سيكون فى مقدور السائقين العرب أن يضربوا معهم أم لا؟ وهكذا توصلنا الى رأى يقول أن مصلحة القضية تحتم وجود التعاون وهذا مافعلناه ... .

وصحيح أن السائقين اليهود قد استجابوا ولبوا النداء ولكن ليس كل السائقين . إذ أن السائقين العاملين فى شركات تعاونية لم يميلوا الى المشاركة والإضراب . ومن المحتمل أن وضعهم المالى كان أفضل بكثير . وفى المشاركة الأولى فى لجنة الاضراب لم يكن هناك تنظيم منفرد ومستقل من السائقين اليهود والنداء الذى وجهته لجنة الاضراب للإضراب فى ١ يوليه ١٩٣١ ، لم يتم من خلال التنسيق مع سائقى الشركات التعاونية. ولقد كانت "لجنة الاضراب" مشتركة بين اليهود والعرب وكانت تطالب بالغاء ضريبة الرخص بصورة نهائية وتخفيض الجمارك على البنزين حتى يتم محو تغيير قانون الطرق الجديد . ولقد تم توجيه النداء الى أصحاب السيارات الملاكى بأن يمتنعوا عن الحركة تضامنا مع المضربين.

ولقد كان الهدف من دخول الهستدروت الى مجال العمل هو تأجيل الاضراب أولا وقبل كل شئ وذلك لأن هذا الاضراب كان ينظر اليه على أنه خطير لأنه خارج سيطرة الهستدروت وتوجيهه السياسى ، الأمر الذى أدى الى الخوف من تجدد الاضطرابات بين اليهود والعرب. ولقد اعترف جولوماف بكل صراحة بأنه يخشى من أن يكون هذا مجرد تحرش شيوعى. وصحيح أن اللجنة التنفيذية للهستدروت والاتحادات التعاونية قد واجهت صعوبة فى اقناع السائقين اليهود بمنع الاضراب ولكن البيان الذى أصدرته الحكومة بتأجيل دفع رسوم الرخص لمدة شهر قد أتاح التوصل الى موافقة عامة بين اليهود والعرب على التأجيل.

ولقد تم استغلال هذه المهلة التى حصل عليها السائقون من أجل تنظيم الصفوف وإقامة المؤسسات وخلق رأى عام متعاطف مع الاضراب . ولقد نظمت اللجنة التنفيذية فى الهستدروت، انتخابات لاختيار مجلس لممثلى "السائقين وأصحاب السيارات العبريين" واختار لجنة تنفيذية قوامها ١٦ عضوا . ومنذ ذلك الوقت كان النشاط المشترك يتم على أساس المناصفة ، ٥٠٪ عرب، و٥٠٪ يهود، بناء على طلب الهستدروت العام ولكن طوال كل هذا الطريق كان الزعماء الصهيونيون يشتكون من عدم وجود موقف موحد لليهود وأن ذلك يضعفهم أمام العرب. وفى مرات كثيرة كان اليهود يتخذون قرارات دون انعقاد منفصل لمؤسسات الاتحادات اليهودية مما يؤدى إلى ذلك إثارة استياء الهستدروت. ويبدو أن رئيس التنظيم المشترك حسن صدقى الدجانى قد حظى بتأييد وتعاطف كبير حتى وسط اليهود . وفى مقابلة مع جوروجوفسكى فى عام ١٩٧٢ قال عنه رئيس منظمة السائقين : محام شاب كفء وسليم ، رجل ، وكان من الممتع النظر اليه ..". ولقد أضاف ملشكفيتش وقال " :لقد تم أول اجتماع فى حى قطمويه فى القدس فى قصر صغير يمتلكه حسن صدقى الدجانى . ولقد كان رجلا ممتازا للغاية . وكان رجلا أوروبيا بكل معنى الكلمة..؟.

ولقد جاء الضغط اليهودى من أجل الامتناع عن الاضراب ، من اتجاهات مختلفة ابتداء من مؤسسات سياسية مثل اللجنة القومية والإدارة الصهيونية وحتى شركة "تنوفا(×)" التى كانت تبرر معارضتها بأن الأمر سيؤدى الى خسائر كبيرة. ولكن التدخل الحاسم لمنع زيادة حدة النزاع فى هذه المرحلة قد جاء من جانب الغرف التجارية اليهودية والعربية على السواء .

وخلال شهر التأجيل قدمت الحكومة ردودا ، لم تحقق - تماما - مطالب السائقين ولذلك قرر السائقون عقد مؤتمر يعلن عن اضراب عام دون حد زمنى . وانعقد المؤتمر فى ٣١ يوليه من عام ١٩٣١ وأعلن عن الاضراب العام ابتداء من ٧ أغسطس . ولقد صدر هذا القرار بالاجماع.

وفى هذه المرحلة كانت زعامة الهستدروت تنظر الى الاضراب على أنه أمر غير مستبعد واستعد بصفة خاصة للحفاظ على أمن المستوطنات اليهودية. والتقى ممثلو المؤسسات الصهيونية مع المندوب "السامى" وطلبوا منه محاولة منع الاضراب فى نفس اليوم الذى عرض فيه رؤساء الغرف التجارية اليهودية والعربية وساطتهم على الحكومة . ولقد كان

اقتراح التجار يقضى بتشكيل لجنة تضم ممثلين عن الحكومة ، وعن الغرف التجارية وممثلا عن السائقين بحيث تبحث هذه اللجنة ظروف وشروط "مهنة القيادة" . ولقد استجابت الحكومة لهذا الطلب وأعلنت أنها سوف تؤجل سداد رسوم الرخص. وعلى الفور عقد السائقون مؤتمرا قطريا لمناقشة كل خطواتهم . وبعد مناقشات دارت من العاشرة صباحا وحتى السابعة مساء تقرر بالاجماع تنظيم اضراب شكلى لمدة ٢٤ ساعة فقط والمشاركة بعد ذلك فى لجان التحقيق التى اقترحتها الغرف التجارية . ولقد جاء فى القرار أيضا أن اللجنة سوف تضطر الى أن تنهى عملها حتى يوم ٣٠ سبتمبر ١٩٣١ .

ولقد مر اضراب الـ ٢٤ ساعة فى هدوء مثالى وتوقفت تماما حركة السيارات بما فى ذلك السيارات الملاكى والدراجات

البخارية ولم تكن هناك أى انتهاكات للنظام ، ويبدو أن خوف الزعامة الصهيونية من احتمال استئناف المصادمات الدموية بين اليهود والعرب قد تبدد . وكما تقول كل المصادر إنه لم يكن هناك أى مظهر من مظاهر العداء.

*** تطور الاضراب العام :**

خلال فترة عمل لجنة التحقيق تعرض حسن صدقى الدجانى للهجوم من قبل الصحافة العربية بسبب تعاونه مع اليهود وأبرزت الصحافة اليهودية هذا الهجوم ولكن ليس من الواضح الى أى حد يمكن أن نحكم من خلال ذلك على موقف الرأى العام العربى . وعندما تجدد الاضراب فى شهر نوفمبر اتضح أن مشاركة السائقين وتأييد الجمهور العربى لهم لم يتأثرا.

واختتمت اللجنة عملها قبيل منتصف اكتوبر وكانت توصياتها عبارة عن حل وسط من جانب نظام الحكم وكان أبرز هذه التوصيات مايلى : الغاء ضريبة رخص قيادة السائقين ، وأعلنت حكومة الانتداب أنها سوف تدرس توصيات اللجنة ابتداء من أول يناير ١٩٣٢ ولكن بناء على هذا البيان كان من الضرورى على السائقين أن يدفعوا فى شهر نوفمبر النصف الثانى من رسوم الرخصة عن عام ١٩٣١ والذى لم يكن قد دُفع.

وكرد فعل على مطلب الحكومة بدفع ضريبة الرخصة عقد اتحاد السائقين وأصحاب السيارات اليهود والعرب مؤتمرا وأعلن عن تنظيم اضراب عام ابتداء من منتصف ليل ٢ نوفمبر ، وطلب السائقون من الجمهور العريض أن يتقبل موقفهم. ومن تقارير الصحافة وتطور الاضراب يبدو أن السائقين قد نالوا التأييد من جانب طبقات عريضة للغاية من الجمهور اليهودى والعربى على السواء . وتحدثت الصحافة عن جو من التعاطف العام مع السائقين. ولقد كتب أورلوزوروف فى مذكراته أنه فى يوم ٢ نوفمبر ١٩٣١ جاء الى مكتبه الحاكم البريطانى كمبفل وتبادلا الآراء حول الاضراب . ولقد كان أولوزوروف يعتقد أن هذه قضية اقتصادية وليست سياسية ولذلك ليس من واجبه أن يتدخل فى الموضوع وقال أنه لايفهم موقف الحكومة التى تشكل لجنة تحقيق وبعد ذلك لاتنفذ توصياتها . ويبدو أنه على أقل تقدير نتيجة لهذا التبرير حظى السائقون بنظرة متعاطفة من جانب الصحافة العبرية وجزء من الصحافة العربية (وعلى وجه الخصوص صحيفة فلسطين) ومن جانب التجار الذين ساهموا بدور فى عمل لجنة التحقيق .

ولقد أدى الاضراب الى إصابة حركة السيارات على مختلف طرق البلاد بالشلل الكامل لمدة ثمانية أيام . وفى الأيام الاولى كان هناك انتهاك للاضراب من جانب صاحب سيارة اسمه عبده)ولقد ذكر انه على صلة بالمفتى الذى عارض الاضراب بسبب اشراك اليهود فيه(ولكن بعد أن أصيبت عجلات سيارته بالعديد من الثقوب انضم أيضا الى الاضراب. ولقد أدى توقف حركة السيارات الى خلق فراغ كبير ملأته عربات الكارو والحمير وفى اليوم الثانى من الاضراب كتبت الصحافة عن جو ملئ بالدعابة والسخرية : فلقد نظم السائقون مسيرات استعراضية وهم يركبون الحمير والجمال التى تحمل أرقام رخصهم وتحمل اطارات سيارات وكلاكسات. ولكن سرعان مابدأ الاضراب يترك بصمته على التجارة والصناعة والصادرات والواردات . وفى يوم ٤ نوفمبر طلب اتحاد أصحاب الورش اليهود من الإدارة الصهيونية فى الوكالة ، التدخل لدى الحكومة للعمل على وقف الاضراب. وكانت صيغة كل الطلبات سواء تلك التى تقدمت بها الغرف التجارية اليهودية والعربية ، أو أصحاب بساتين الفاكهة وأصحاب الورش وأصحاب الفنادق ، لا تترك مجالا للشك فى أن المطلب هو أن تقبل الحكومة توصيات لجنة التحقيق بناء على طلب السائقين وكانت كل الطلبات تؤكد الخسائر التى ستتكبدها من جراء الاضراب ولم يتضمن أى واحد فيها اعتراضا على عدالة مطلب السائقين.

ولقد كان وضع أصحاب حدائق الفاكهة خطيرا للغاية لأنهم كانوا قد بدأوا موسم الجنى ولم يكن فى مقدورهم أن يرسلوا الفاكهة الى الموانئ للتصدير. وفى ظل هذا الوضع ترددت أنباء عن أن بعض التجار قرروا الاضراب لمدة ثلاثة أيام تعاطفا مع السائقين ولقد تسببت هذه الأخبار فى خلق توتر شديد لأن هؤلاء التجار كانوا من العرب على حين أن ممثل الغرف التجارية اليهودية مستر هوفيان قد أعلن أن التجار اليهود لن يضربوا وأنه سوف يصدر منشورا ضد الاضراب ، ولقد كان هذا تهديدا لوحدة العمل حتى ذلك الوقت وتهديدا للعلاقات التى بدأت تنسج خيوطها بين كل الجهات اليهودية والعربية ، ولقد جاء بيان الحكومة بتأجيل سداد رسوم الرخص لمدة شهر لكى يساعد على منع حدوث مواجهة بين التجار اليهود والعرب ، لأن هذا البيان قد أتاح لحسن صدقى الدجانى أن يطلب من التجار العرب الغاء اضرابهم وقد استجابوا لطلبه.

ولقد أدى الغاء اضراب التجار العرب فى أعقاب بيان الحكومة ، الى زيادة آمال المؤسسات اليهودية فى أن يتوقف اضراب السائقين أيضا ولكن السائقين اليهود والعرب عارضوا ذلك وبضغط من التجار عقدت اللجنة التنفيذية لاتحاد السائقين مؤتمرا قطريا لمناقشة "الوضع" . وقبله عقد السائقون اليهود اجتماعا فى تل أبيب بناء على مبادرة من زعامة الهستدروت العام . وفى هذا الاجتماع لم تتحقق الأغلبية المطلقة لموقف بن جوريون ، والذى وافق عليه فى نهاية الأمر بوقف الاضراب. وفى المؤتمر العام أيضا رفض اقتراح وقف الاضراب حتى الأول من ديسمبر على حين كان غالبية الأعضاء يرفضون موقف زعيمى التنظيم ، الدجانى وجوروجوفسكى واللذين كانا يؤيدان وقف الاضراب . ولقد صدر قرار بهذا المعنى فى نهاية الأمر فقط بعد جدل كبير وذلك بفضل الوعد الذى قطعته الغرف التجارية العربية واليهود بتأييد استمرار نضال السائقين بعد شهر إذا لم تلغ الحكومة المطالبة بدفع قسط الرخصة.

*** أفول نجم التنظيم المشترك :**

بعد انتهاء الاضراب اثنى عليه كثيرون وقالوا أن هذا هو أكبر

وأهم تعاون يهودى عربى يتم فى أرض اسرائيل. ولكن ، وبصورة مذهلة ومدهشة ، لم يكن لهذه المشاركة أى نوع من الاستمرارية . لدرجة أن المطلب القاطع المرتبط بنضال السائقين ، قد قبل بدون نضال آخر فى شهر يناير من خلال بيان حكومى يعطى تسهيلات على رخص القيادة.
وبعد انتهاء الاضراب كانت اتجاهات عمل الزعيمين مختلفة للغاية . وفور انتهاء الاضراب توجه حسن صدقى الدجانى باقتراح الى رئيس الإدارة السياسية فى الوكالة اليهودية حاييم ارلوزوروف لإقامة حزب عربى يجمع بين صفوفه أصحاب مهن مختلفة . ولقد كان أول دليل على هذا الطلب عبارة عن خطاب بعث به أرلوزوروف الى برودتسكى مشفوعا ببرنامج الدجانى يوم ١٧ نوفمبر ١٩٣١ أى بعد انتهاء الاضراب بأقل من أسبوع. وبعد حوالى خمسة ايام أرسل أرلوزوروف خطابا الى روتنبرج عن تطور العلاقات مع العرب ، وكانت المشكلة الرئيسية من وجهة نظره هى نقص الموارد المالية :
هذا هو منعطف غير عادى فى تطور الأمور العربية ويمكن أن يصبح نقطة تحول فى نمو العلاقات بين اليهود والعرب ... ونحن نستطيع خلال فترة زمنية قصيرة نسبيا أن نقيم شبكة من العلاقات اليومية بين مستوطناتنا والقرى العربية المجاورة وذلك على غرار نمط العلاقات القائمة فى نادى عمال السكة الحديدية وعلى غرار نمط العمل المشترك فى اضراب السائقين وعلى ضوء توصيات لجنة التحقيق التى شكلتها الحكومة . وأنا لاأريد أن أسهب فى وصف الفرص المتاحة جدا (...ترجمها المؤلف عن الانجليزية).
وفى مذكراته يشير أرلوزوروف الى لقاء مع ن.ى فى منزله يوم ٢ ديسمبر ١٩٣١ على أساس أنه امتداد لأحاديث سابقة ومن مضمون الحديث يتضح أن اللقاء كان مع حسن صدقى الدجانى حيث أنه حرفى ن.ى هما الاسم الكودى له لأنهما آخر حرفين من اسمه . ولقد اشترك فى هذا اللقاء كل من يتسحاق بن تسفى ، بيرل كتسنلسون وداف هوز الذى كلفته اللجنة التنفيذية للهستدروت بالاهتمام بموضوع السائقين بسبب إجادته للغة العربية . ومن المناقشات تبرز الفوارق فى مواقف اليهود والعرب حول موضوعين ، نوع التنظيم المشترك والتزامن : فلقد كان الدجانى معنى بإقامة حزب عربى ، وبسرعة ، على حين أن رجال الماباى كانوا يتحدثون عن إقامة نقابات مهنية وعلى مهل.
وعندما التقى داف هوز مع الدجانى مرة أخرى فى يناير ١٩٣٢ كان الدجانى يائسا تماما من احتمال التوصل الى تعاون مع اليهود ، وفى أعقاب هذا اللقاء طلب داف هوز من الإدارة السياسية سرعة توفير المساعدة وأرفق بطلبه هذا الخطة التى كتبها الدجانى لإقامة نقابات مهنية عربية بالتعاون مع الهستدروت العام مع الحصول منه على خدمات لأعضاء النقابات العربية (مثل الخدمات الصحية). وتبدو هذه الخطة الآن على أنها حل وسط بين مواقف الجانبين وتركز أيضا على الموقف اليهودى بأن النقابات المهنية ليست سياسية.

وكما يبدو أيضا فإن المساعدة التى طلبها الدجانى كانت مالية أيضا وهذا هو'ما ألمح اليه داف هوز ، ولكن أشير اليه صراحة فى حديث لاحق فى عام ١٩٣٣ حيث أشير الى مبلغ ١٥ ألف ليرة أرض اسرائيلية. ومن خلال هذا الحديث يتضح أن الدجانى كان قد توقف قبل ذلك عن نشاطه الجماهيرى.
وفى يونيه ١٩٦٣ اشتكى موشيه شاريت أنه منذ أكثر من نصف عام لم يشاهد رئيس تنظيم السائقين وأنه قبل ذلك كان قد تعود على أن يوقع على الأوراق ويصدق على أنشطة جوروجوفسكى.
وفى مقابل ذلك نجد أن جوروجوفسكى قد أخذ على عاتقه ، فور انتهاء الإضراب ، أن يبدأ فى تنظيم صفوف السائقين فى إطارات التعاونيات وتوحيدها . ومن خلال ذلك ساعد أيضا فى أن ينظم ويرتب ، عن طريق الحكومة ، قوانين مرور فى الطرق وتحديد خطوط سير وحظر منح الرخص على سائقى التعاونيات والشركات العربية ووقف منحها لأصحاب السيارات المنفردة. ولكن العمل وسط السائقين اليهود لم يكن سهلا أو بسيطا وروح المنافسة التى سادت فترة ماقبل الاضراب عادت لتصل الى ذروتها : فى البداية منافسة على خط تل أبيب ـ القدس وبعد ذلك على سعر السهم فى التعاونيات ، وتم حل المشاكل فقط فى عام ١٩٣٣ . ومن الأمور التى تدعو الى السخرية (أو ربما أن هذا هو منطق الأمور، وهذا يرتبط بصورة وكيفية فهم الأمور) فإنه فى الاضراب العام الذى نظم فى عام ١٩٣٦ وقف السائقون اليهود والعرب فى وجه الآخر : فلقد كان السائقون العرب بزعامة الداجانى ، هم أول من أعلنوا الاضراب العام على حين أن السائقين اليهود وقفوا فى جبهة المواجهة على الطرق محاولين أن يضمنوا انتظام المرور . وكما نتذكر فإنه فى عام ١٩٣١ أوضح الدجانى أن الهدف من وراء التعاون مع اليهود هو منع مثل هذا الصدام المنتظر . ولكن التغيرات السياسية والاقتصادية التى حدثت فى الفترة من ١٩٣١ الى ١٩٣٦ هى التى غيرت الاتجاه بين التعاون الى الصدام وهى فى حاجة الى دراسة تاريخية متعمقه .

*** تحليل العلاقات بين اليهود والعرب على ضوء نضال السائقين :**

– "مهنته قيادة السيارات"
وتشير أنيتا شابيرا فى بحثها العميق عن العمل العبرى ، الى إضراب السائقين على أنه نموذج لمصاعب الجوار بين العمال "اليهود والعرب وتؤكد أن هذه الصعوبة قائمة حتى بالنسبة "للعمال المهنيين" . ومن وجهة نظرها ترتبط أسباب فشل تنظيم السائقين بالنظرة المختلفة الى إجراء المفاوضات والى الوفاء بالوعود والقلق الذى أثاره الاضراب لدى "العليمين ببواطن الأمور" بأنه من المحتمل أن يكون الدجانى قد امتنع عن اتخاذ مواقف متطرفة من خلال حسابات خاصة به هو فى صراع القوى بين أسرة النشاشيبى وأسرة المفتى .
ولا يجب أن نتجاهل أن الخوف على الأمن وفقدان الثقة المتبادلة ومشكلة الاتصال الأساسى (عدم وجود لغة

مشتركة) كانت كلها عوامل قائمة وهامة طوال الاضراب. ولكن من المهم أن نؤكد أيضا أن الاضراب قد نجح فى التغلب على هذه المشاكل. ولذلك يبدو أن ماذهبت اليه أنيتا شابيرا يرتكز أكثر مما يجب على إطار التفسير الرسمي للمؤسسات السياسية فى حركة العمل وعلى أحاسيس "العليمين ببواطن الأمور" والتى هى فى غالبية الأحوال إداه تمييز لرجال "المؤسسات الدفاعية الأمنية" ومن الأمثلة التى تدل على أن شابيرا قبلت بالتفسير الرسمي (وهو تفسير له معناه النظرى بعيد المدى بالنسبة لدراستنا هذه) المثال الخاص بالأسماء التى أطلقت على السائقين واعتبرتهم "عمالا مهنيين". وهنا يبرز الخلط بين التناول الانتقائى والفردى من جانب أبناء العصر وبين الحكم النقدى من جانب الباحث التاريخي. وصحيح أن صحيفة "دافار" قد أطلقت على السائقين اسم "عمال" وصحيح أنه خلال الاضراب دار الحديث عن "تضامن طبقي" وعن "مهنة قيادة السيارات" ولكن اول قول تحليلى هام لفهم الاضراب هو أن هؤلاء "لم يكونوا عمالاً".

ولقد كان السائقون، فى غالبيتهم العظمى عاملين مستقلين، صحيح إنهم مهنيون ولكنهم أيضا أصحاب سيارات وكان عدد السائقين الذين يعملون على سيارات غيرهم محدودا وخلال نضال السائقين لم تُثر على الاطلاق قضية أجورهم وظروف عملهم. ولذلك فإن طلبات الاضراب كلها كانت مطالب تميز التجار وموردى الخدمات من القطاع الخاص وتطالب الحكومة بالتخفيف من شروط الضريبة والرخصة. وصحيح أن السائقين عاملون ولكن عملهم يرتكز على تقديم الخدمة الخاصة للتجار ومختلف المنتجين فى الزراعة والصناعة وجماهير المسافرين المحليين والسياحيين. ولقد جعل منهم نشاطهم هذا داخل فى المنظومة الاقتصادية للبلاد مجموعة متميزة تقدمية ورائدة وذلك لأنهم كانوا على اتصال مع مختلف فئات الجمهور فى مختلف أرجاء البلاد. ولقد وضعهم تناقض المصالح مع المواصلات الحكومية - القطارات - والحاجة الى تدخل حكومي لتسيير المواصلات على الخطوط داخل المدن وبين المدن المختلفة، فى جبهة المواجهة بين "احتياجات الجمهور" بصفة عامة وبين اعتبارات ميزانية حكومة الانتداب. ومن الممكن أن نقول بقدر كبير من اليقين أن مصاعب السائقين المالية والمنافسة الشديدة بينهم قد تسببت فى حدوث عراقيل فى نقل الأشخاص والأمتعة والمنتجات، وفى زيادة أسعار النقل وأساءت أيضا الى الجماهير العريضة. وهذا الجمهور والفئات المختلفة هم الذين أيدوا اضراب السائقين ولوهلة قصيرة اختفت الحدود بين "الطوائف" القومية.

المصالح المختلفة للطوائف:

لم تكن القدرة على المشاركة والتعاون هى السمة المميزة للسائقين فقط ولكنها كانت موجودة أيضا لدى الغرف التجارية، ويكمن هذا الأمر فى الطبيعة التبادلية بين التجار وفى اهتماماتهم المشتركة، وكان السائقون - مثل التجار أيضا - معنيين بخلق حوار وتعاون مع الحكومة من أجل أن تقوم الحكومة بترتيب وتنظيم نشاط السوق وتحدد قواعد للعبة التنافسية فيما بينهم بصورة تضمن الربحية للجميع، على حين كان اهتمام الحكومة بترتيب وتنظيم نشاط السوق، يهدف الى زيادة دخلها من الضرائب. وفيما يتعلق بالسائقين توجد مصلحة متميزة وخاصة فى تدخل الحكومة لترتيب خطوط السفر والحد من اصدار الرخص للتخفيف من المنافسة بين السائقين.

ومن المهم جدا أن نميز تحليليا بين التجار والفلاحين ورجال الصناعة وأصحاب المهن الحرة على اختلاف أنواعهم وبين العمال الأجراء، وذلك حتى نستطيع أن نفهم القضية الأولى التى ترتبط بتحليل العلاقات بين اليهود والعرب. كما أن درجة الفائدة الاقتصادية التى تستطيع طبقات مختلفة وسط العرب أن تجنيها من وراء وجود ونمو اقتصاد يهودى، كانت متفاوته، ووسط العرب، لم يكن القطاع الزراعي مستفيدا من التواجد اليهودى، مثل التجار "أصحاب الأراضى وأصحاب الأراضى الخالية وأصحاب البيوت والمحامين وأصحاب الفنادق فى المدن.

وبقدر مالم يكن المجتمع العربى مدفوعا ومتمحوراً حول مصلحة اقتصادية واحدة، كان المجتمع اليهودى أيضا خاصة وأن العمال الاجراء وغير المهنيين كانوا هم أكبر المضارين من المنافسة مع قوة العمل العربية التى أخذت تتزايد الى جانب الزيادة فى الطلب على العمل غير المهنى. ولقد جاء هذا الضرر نتيجة اللقاء بين اقتصاد سوق رأسمالى وبين اقتصاد غير نامي يقدم الدعم للعمل المؤقت لعمال الأرض ويضر بصورة حاسمة بالعاملين اليهود وباحتمال حصولهم على عمل ثابت وأجر مرتفع وبإمكانية اقامة نقابة مهنية.

وبالإضافة الى ذلك كانت هناك فوارق أيضا بين العمال اليهود فى الحضر وبين العمال الزراعيين: فى المدينة كانت توجد قوة عمل عربية مهنية معها خاضوا نضالات مهنية مشتركة. وفى الموشافوت كان الجزء الأكبر من النضال بين اليهود والعرب ينحصر فى مجال العمل غير المهنى وعلى وجه الخصوص فى حدائق الفاكهة. ولكن من المهم أن نؤكد أن المنافسة بين العمال لم تكن تضر بالعاملين اليهود فقط بل كان الجزء الاكبر من الضرر يلحق بالعمال العرب حيث ان المنافسة بينهم وبين انفسهم كانت قوية للغاية (بما فى ذلك "استيراد" عمال من سوريا ومن مصر) ولم يستطيعوا أن ينظموا صفوفهم للدفاع عن مصالحهم، لا مع اليهود ولا بدون اليهود.

وفيما يتعلق بتأثير النشاط الاقتصادى الخاص بالحكومة الانتدابية من الواجب أن نتعامل مع كل فئة على حدة وليس مع اليهود فى مواجهة العرب. ففى عام ١٩٣١ وعندما كان نظام الحكم الاستعمارى يعيد النظر فى سياسته فيما يتعلق بمنح التراخيص، أُعدت تقارير اقتصادية تثبت أن دخل الحكومة كبير على وجه الخصوص بفضل القطاع الحضرى الحديث. ويزعم جروس فى بحثه عن السياسة البريطانية أن هذه كانت مصلحة يهودية بريطانية مشتركة نظراً لأن استثمارات الحكومة من أجل التنمية كانت تساعد عل التقدم

والتطور. وليس هناك شك فى أن الاقتصاد اليهودى قد استفاد من استثمارات الحكومة ولكن أيضا داخل المجتمع العربى كانت توجد طبقة اقتصادية قد عاشت واستفادت من هذا التقدم واستفادت من استثمارات التنمية وكذلك من نمو الاقتصاد اليهودى. ولقد كان هذا القطاع فى غالبيته ، قطاع حضرى خاصة التجار وأصحاب الامكانيات الكبيرة. وفى مقابل ذلك فإن الفائدة التى جناها الاقتصاد الزراعى العربى من التواجد اليهودى لم تكن ملموسة ، علاوة على مزايا تسويق البضائع كانت توجد منافسة مع الانتاج الزراعى اليهودى ومنافسة مع العاملين اليهود على الأرض وعلى العمل.

* **مكانة السائقين فى مجتمعهم :**

لقد كان أصحاب السيارات والسائقون العرب جزءا من القطاع العربى الحضرى الحديث الذى استفاد من النهضة الاقتصادية ومن استثمارات الحكومة ومن استيراد الماكينات وإقامة الطرق ومن توسيع الأسواق والتجارة. ولقد حظوا بوضع فريد من نوعه أتاح لهم الحصول على تأييد كل القطاع الحضرى مثلما حدث فى اضراب ١٩٣١ والإضراب العام فى عام ١٩٣٦ والذى استمر نصف عام.

ولقد كان مستوى التنمية الاقتصادية متفاوتاً وسط مجموعة أصحاب السيارات ومن المحتمل أن هذا كان هو المجال الوحيد الذى تقدم وتطور فيه العرب أسرع من اليهود. وكان العرب أصحاب السيارات الحديثة العاملة فى مجال السياحة وكانوا أصحاب شركات كبيرة فرصدوا امكانيات مالية أكبر من اليهود (ومن المحتمل أيضا أنهم قد اهتموا باستثمارات فى مجالات اخرى).

ولقد كان أصحاب السيارات العرب أصحاب أول مبادرة لأول تنظيم لهم وكانوا أيضا أصحاب مبادرة التنظيم الثانى مع اليهود ، وكانوا يستطيعون أن يسمحوا لأنفسهم بأن يضربوا دون أن يلحق بهم الضرر البالغ. ولقد كانت عملية تنظيم صفوفهم مرحلة أخرى على طريق اقامة احتكار الخطوط المواصلات ، على حين أن أصحاب السيارات المنفردة من العرب تقبلوا زعامة أصحاب الشركات وممثلهم حسن صدقى الداجانى ، على الرغم من أنه خلال النضال كان أصحاب السيارات المنفردة أكثر العناصر تشددا وكانوا يشكون فى أن أصحاب الشركات سوف يتوصلون بسهولة الى اتفاق مع الحكومة ومع المؤسسات اليهودية ، على حسابهم (وهو الشك الذى اتضح فيما بعد أنه شك فى محله).

ولقد كانت غالبية السائقين اليهود من بين أصحاب السيارة الواحدة وجزء منهم اتحدوا فى مجموعات متغيرة على أساس الأنصبة المتساوية فى ملكية سيارة واحدة. وكان جزء من عملية تنظيم الصفوف يتمثل فى اطار تعاونى على غرار العمال ومن خلال مساعدة تنظيمية ومالية من الهستدروت. وكان مستوى التنظيم منخفضا بالمقارنة نسبيا مع العرب بسبب نقص الامكانيات المالية لدى السائقين اليهود لأن غالبيتهم كانوا من المهاجرين الذين جاءوا ومعهم مبالغ مالية محدودة واشتروا سيارات من أجل ان يعملوا عليها ويعيشوا منها. ولقد كانت المنافسة بين السائقين اليهود ، بعضهم البعض ، قاسية للغاية وزادت من صعوبة تنظيم صفوفهم. وبسبب ذلك أيضا كان وضعهم فى المجتمع اليهودى هامشيا. ولقد أثبتت الهجرة الرابعة أن المنافسة الشديدة بين كثير من التجار من ذوى الامكانيات الضئيلة من شأنها أن تؤدى الى أزمات وانهيار اقتصادى وكساد. ولقد خيم هذا الخطر على "مهنة قيادة السيارات" فى القطاع اليهودى.

لقد كانت دوافع اليهود والعرب لتنظيم الاضراب ، متفاوته : كان اليهود يتطلعون الى الغاء المنافسة فيما بينهم عن طريق تدخل الحكومة الذى سيؤدى الى الحد من عدد رخص القيادة لأنها كانت تعطى الرخص لكل من يطلبها على حين كان العرب معنيون بخفض أسعار البنزين. وفى هذه النقطة من الممكن أن نفهم بصورة أفضل العنصر الأول الذى قام عليه بناء "الجاليات القومية" المنفصلة. فلكل مجموعة كانت توجد نظرة أخرى واعتبارات أخرى. كان أصحاب الشركات العربية ينظرون بعين الإعتبار الى التطور السريع الذى يحدث فى الدول المجاورة مثل سوريا ومصر والعراق وكانوا يخشون منه. ولقد اضطروا الى أن يتعاملوا مع الكثير من المصاعب التى وضعتها حكومة الانتداب على طريق تنمية المواصلات الميكانيكية ، وفى أكثر المجالات تطورا ، مجال السياحة ، كانت هناك قضية المنافسة المباشرة مع شركات سورية ومصرية ، وفى مقابل ذلك فإن السائقين اليهود الذين وصلوا قبل ذلك بوقت قصير من أوروبا كانوا يفكرون فى أحوال أقربائهم وأصدقائهم هناك وفى معاناتهم من الاضطهادات ومعاداة السامية وكانوا ينتظرون وصولهم الى البلاد. بالمقارنة مع المجموعة كان وضعهم معقولا. ولكن هذا الانتظار كان مشحوناً بالقلق من أنه عند وصول الأقارب والأصدقاء بنفس الامكانيات المحدودة فمن شأن الكثيرين منهم أن يشتروا سيارات وأن يحصلوا على رخص ويزيدوا من المنافسة على المواصلات.

والفوارق بين العرب واليهود فى هذه المجموعة لاتنطبق فقط على فرع المواصلات ولكن أيضا على الفرق بين البرجوازية الحضرية العربية وبين المؤسسات السياسية الصهيونية. ولقد عبرت هذه الفوارق عن ذاتها قبيل ذروة إضراب السائقين ولقد أثار استعداد التجار العرب للانضمام الى نضال السائقين اليهود والعرب ، قلقا "وسط الزعامة الصهيونية إذ أن قدرة زعامة السائقين اليهود على التجنيد والتعبئة كانت أكبر من قدرة اللجنة القومية العربية التى فشلت نداءاتها قبل ذلك بتنظيم اضرابات ومظاهرات ومقاطعة ضد اليهود. ولقد كان الخوف الصهيونى يتمثل فى أن جوهر انضمام التجار العرب الى الاضراب كان سيجعل من هذا الاضراب ، بصورة حتمية ، اضراباً سياسياً.

وكان الاضراب سيتحول الى اضراب سياسى فى كل الحالات : ولو أن التجار اليهود كانوا قد انضموا الى الاضراب ، لتحول الاضراب الى مواجهة بين "المجتمع المدنى" وبين الدولة أو لأصبح- بمفاهيم أخرى- ثورة معادية

للاستعمار بزعامة التجار. وكان من الممكن أن تنجح مثل هذه الثورة وتؤدى الى التدخل فى قرارات الحكومة مع المشاركة الثنائية اليهودية العربية مثلما حدث فى لجنة التحقيق. ولو أن جزءا من التجار اليهود قد رفض الانضمام لكان من الممكن أن يتطور هذا الاضراب ليصبح مواجهة بين اليهود والعرب المضربين وبين التجار اليهود الذين ينتهكون الاضراب. وكان هذا الوضع سيبرز عدم سيطرة الزعامة الصهيونية على السائقين اليهود وكذلك على جزء من التجار. ولو حدث هذا لظهرت فوضى كبيرة ولتأثرت صلاحية الزعامة الصهيونية بصورة سلبية، خاصة وأنها كانت تعمل بصورة مستمرة من أجل خلق "جالية" يهودية منفصلة ومنظمة ومنضبطة.

ولم يكن من قبيل المصادفة أن أبدى بن جوريون ملاحظته القصيرة والموضوعية فى أغسطس ١٩٣١ عندما قال: "أن مايثير القلق (علاوة على الأمن) هو انتهاء الموضوع. إننى لا أتصور على الاطلاق كيف سينتهى هذا الأمر". وليس هناك شك فى أن بن جوريون كان يعرف ماهى السياسة.

* المغزى الاجتماعى لإضراب السائقين:

لقد كان من بين أهم أهداف المؤسسات الصهيونية بالنسبة للإضراب، منع انتهاء الإضراب بانتصار سياسى عربى والسؤال الذى يطرح ذاته هو لماذا، وكيف تم تحديد اهداف اليهود السياسية والقومية، وعلى أساس أى مصالح اقتصادية ارتكز هذا الهدف؟ ومن الجانب الآخر ماذا كانت المصالح الاقتصادية لدى البرجوازية الحضرية العربية وكيف ترجمت هذه المصالح الى أهداف سياسة قومية وماذا كانت ساحة التعاون الاقتصادى بين اليهود والعرب وماهى ساحة الصراع؟.

وأهم شئ من وجهة نظرى هو أن الإجابة على هذه التساؤلات التى تتجلى بين قضية اضراب السائقين سوف تساعد على فهم تطور كلا الحركتين القوميتين والعلاقات فيما بينهما أكثر من أى مناقشة لكل واحدة منهما على حدة. وفى ظل غياب شهادة الجهات والعناصر الاقتصادية والتنظيمية تميل معظم التحليلات التاريخية والاجتماعية الى التركيز على الملامح الثقافية والأيديولوجية أو المؤسساتية السياسة لكلتا الحركتين القوميتين دون قدرة على تفسير الديناميكية والصراع الذى تطور بينهما. وسوف أحاول هنا أن أرد بإيجاز على الأسئلة التى طرحتها آنفا، وذلك بهدف أن أشير من خلال أحداث ١٩٣١ - الى اتجاهات للتحليل البديل لتطور العلاقات بين اليهود، والعرب. وسوف أبدأ بقضية التعاون والصراع. فى عام ١٩٣١ كثرت وتزايدت مطالب اليهود لتنظيم صفوفهم مع العمال العرب على ضوء ظروف البطالة الصعبة. وعلى الرغم من وجود مطلب أيديولوجى ومجموعة كبيرة من الأعضاء النشطين فى الموشافوت كانوا يرفعون شعار هذه المواقف، إلا أنه لم تكن هناك حالة واحدة من حالات التعاون اليهودى العربى. وفى مقابل ذلك فإنه وسط السائقين تطور التعاون تقريبا بصورة غير مقصودة وبدون تخطيط مسبق وبدون أيديولوجية أو مجموعة يسارية من الأعضاء النشيطة تلعب فى مقدرات التنظيم المشترك. ومن هذا التناقض نستطيع أن ندرك أن هناك عناصر بنائية فى الاقتصاد توفر الظروف المريحة للتعاون كما هو الحال فى التجارة. أما فى الزراعة فإن كل العوامل تدفع نحو الصراع. ولقد كان الصراع فى الزراعة على كل المستويات، العمل، الأرض وتسويق الانتاج، والموقع المحدد للزراعة والتجارة فى كلتا الحركتين القوميتين له أهميته الحاسمة فى تطور العلاقات بينهما.

وفى عام ١٩٣١ لم تتمكن اللجنة التنفيذية العربية من إخراج الجمهور للمشاركة فى اضراب عام ضد حكومة الانتداب وتعاونها مع اليهود وفى مقابل ذلك أعلن التجار عن تأييدهم واستعدادهم للإضراب تعاطفا مع نضال السائقين اليهود العرب المشترك ضد البريطانيين. وكذلك يتضح أن البرجوازية الحضرية العربية التى أقامت الأحزاب القومية لم تنجح فى تحديد استراتيجية سياسية متبلورة. ومن الممكن أن نجد سبب ذلك فى الواقع الاقتصادى لتجار الحضر. وصحيح أنهم كانوا معنيين بتوسيع نفوذهم على قرارات حكومة الانتداب على غرار زملائهم فى الدول المجاورة ولكنهم لم يحققوا ذلك بسبب المعارضة الصهيونية لإقامة مؤسسة بريطانية مشتركة. وفى مقابل ذلك لم يستطيعوا أن يخوضوا نضالا شاملا ضد اليهود والهجرة وذلك لأن اليهود والهجرة عملوا على توسيع النشاط الاقتصادى ورواج التجارة وهى مصدر رزقهم. ولقد كانت النتيجة تناقضا مطلقا بين التصريحات السياسية وبين السلوك اليومى. ولقد فسرت بعض الجهات اليهودية "العليمة ببواطن الأمور" هذا التناقض على أنه نوع من "النفاق" العربى.

ولقد كانت قوة التجار وسط اليهود محدودة وبصفة خاصة لأن البرجوازية الكبيرة لم تهاجر الى البلاد. ولكنه على حين عبر ضعف البرجوازية الحضرية وسط العرب عن ذاتها فى صورة ضعف سياسى عام للحركة القومية الفلسطينية، فإن هذا الضعف وسط اليهود قد عبر عن ذاته فى صورة بلورة مؤسسات سياسية قومية برئاسة حركة العمال الصهيونية، ولقد أصبحت الأحزاب العمالية ومؤسساتها الاقتصادية والهستدروت كإطار يوحد الجميع، كيانا سياسيا صهيونيا رئيسيا أى "الدولة اليهودية القادمة على الطريق".

ولقد ارتكزت قوتهم ونمت على وجه الخصوص على أساس الصراع فى الزراعة وتركزت عملية بناء الواقع الاجتماعى على الزراعة - العمل العبرى، الأرض القومية والانتاج العبرى. ونجحت مؤسسات حركة العمال الصهيونية فى أن تصمد على الرغم من أنها مؤسسات "غير اقتصادية" بفضل التمويل الذى كانت تحصل عليه من المنظمة الصهيونية. ولقد كان رفض دور رأس المال الفردى فى الصهيونية وتطابق المصالح الموضوعية بين العامل وبين الصهيونية، كما صاغها زعيم الصهيونية الاشتراكية. يعنى قيام اقتصاد يهودى منفصل يضمن أن العامل اليهودى لن يضار من منافسة العامل العربى الذى لاينتظم فى أى إطار، ولقد كان الاستيطان مهما للغاية للأحزاب العمالية لأنه كان يمثل قاعدة قوتها السياسية على حين أنه عندما انتقل العمال فى المدينة للعمل فى البناء أو الصناعة ضعفت ووهنت علاقتهم

بالمؤسسات السياسية الاقتصادية التابعة للهستدروت وتفرغوا للمطالبة بزيادة الأجور وتنظيم صفوفهم على أساس مهنى(وبصفة خاصة فى المدينة العبرية تل أبيب).

ومن خلال ملاحظة هذه الفوارق بين الطبقة العربية الحاكمة وبين الكيان المؤسساتى اليهودى يمكن أن نفهم تطور اضراب السائقين : لقد كان تحويل الاضراب من صراع اقتصادى الى نضال سياسى أمرا مستحبا بالنسبة لطبقة البرجوازية العربية فى نضالها المشترك من أجل اكتساب التأثير على سياسة الانتداب ، ولكن هذا لم يكن مرغوبا فيه من جانب الكيان السياسى الصهيونى لانه كان من شأنه أن يحبط اتجاهات الفصل الاقتصادى والسياسى .

وفى هذا التوقيت الزمنى المحدد كان التعاون اليهودى العربى ممكنا لأن السائقين العرب كانوا يمثلون أكثر الطبقات الاقتصادية المستفيدة من التجارة مع اليهود على حين كان لايزال السائقون اليهود غير منتظمين فى مؤسسات يهودية احتكارية انعزالية أى مؤسسات تعاونية . ولقد كان توجه حسن صدقى الدجانى بعد الاضراب نحو التنظيم السياسى ونحو الحوار مع اليهود أمرا شبه بديهى بنفس القدر الذى طلبت فيه زعامة الهستدروت العام من جوروجنسكى أن يبدأ - على وجه السرعة - فى تنظيم صفوف السائقين اليهود فى اطارات تعاونية منفصلة .

وفى ظل واقع أرض اسرائيل / فلسطين فى عهد الانتداب كان هناك تناقض فى استراتيجية الطبقة العربية العليا بين ارتباطها بتطور اقتصاد السوق واستثمارات الحكومة وزيادة الاقتصاد اليهودى وبين تطلعها السياسى للاستقلال . وفى مقابل ذلك فإن الزعامة الصهيونية صاحبة التوجه العمالى الزراعى كانت تتطلع الى الفصل بين الكيانين الاقتصاديين وسعت الى الربط بين مصلحتهما الاقتصادية الأساسية فى الحصول على عمل وبين الهدف الصهيونى المتمثل فى إقامة مجتمع يهودى ودولة يهودية . وليس هناك شك فى أن النتائج المدمرة بالنسبة للحركة القومية الفلسطينية التى نجمت عن الثورة فى الأعوام ١٩٣٦ - ١٩٣٩ ، والتى بدأت باضراب عام للسائقين العرب وانهارت لتصل الى صراع عنيف بين الفصائل المختلفة (والتى من خلالها لقى زعيم السائقين حسن صدقى الداجانى مصرعه) تدل على أن الثورة قد أدت الى النتائج التى كان الكيان الصهيونى يتمناها وعلى وجه الخصوص ، الفصل الاقتصادى كما أن الاقتصاد العربى قد فسر الكثير من مميزاته فى علاقاته الاقتصادية مع اليهود).

الختام :

لقد كان اضراب السائقين حالة فريدة كانت من الممكن أن تتم بفضل تلاقى أربعة تطورات متوازية ومتقابلة . الأول استثمارات الحكومة فى شق الطرق والتطور السريع فى وسائل المواصلات الآلية .

الثانى خسائر الحكومة من تشغيل القطارات بسبب تفوق السفر على الطرق فى بلاد صغيرة .

الثالث التطور السريع للمواصلات الآلية الذى منح شركات السيارات العربية مكانة ريادية فى القطاع الاقتصادى الحضرى المتطور وكذلك زيادة العلاقات التجارية المتبادلة بين اليهود والعرب .

الرابع والأخير المنافسة العنيفة وسط السائقين اليهود أصحاب الامكانيات البسيطة فى غالبية الأحوال ، وغير المنظمين فى اطارات تعاونية احتكارية منفصلة .

ولقد كان عام ١٩٣١ عاما نادرا استطاعت فيها أن تتضافر وتتلاقى كل هذه التطورات وتدفع الى التعاون بين اليهود والعرب والنضال الموحد ضد الحكومة البريطانية ، ولكن لم يكن فى مقدور التعاون الاقتصادى أن يؤدى الى حوار سياسى بسبب الأهداف القومية المختلفة و الخاصة بالكيان الصهيونى بالمقارنة مع أهداف البرجوازية الحضرية الفلسطينية.

ولقد تفجر اضراب السائقين بقوة الوحدة التى لم تعرف البلاد لها مثيلا لا من قبلها ولا بعدها . وهناك اثنان من المؤرخين المهتمين بهذه الفترة وهما لا يوليان لتعاون السائقين الأهمية الواجبة : إذ أن أنيتا شابيرا رأت فى هذا الاضراب فشلا فى التعاون بين اليهود والعرب بسبب مشاكل ترتبط "بالعقلية المختلفة" وتصاعد اللغة والثقة أما يهوشوع بورلت فهو لايهتم باضراب ١٩٣١ ولايقدم تفسيرا حقيقيا الى حقيقة أن "الاضراب العام" فى عام ١٩٣٦ نشب على وجه الخصوص بزعامة السائقين وهو كذلك ، وبنفس القدر ، لايفسر انضمام التجار السريع لساندة الأحزاب ، والباحثان يتجاهلان الاقتصاد العربى وتطوره كما أن مصادر معلوماتهما ترتكز على تقارير داخلية خاصة بالمؤسسات الصهيونية كما أن تحليلهم يرتكز على "ثقافة" العرب "العنيفة" أو غير المصداقية .

ومن الواضح أن دراسة اضراب السائقين يمكن أن تلقى الضوء على جوانب جديدة فى تطور العلاقات المعقدة والمتشابكة بين اليهود والعرب على مختلف مستوياتها ولقد حاول هذا البحث أولا وقبل كل شئ أن يسرد القصة ذاتها وأن يصيغ الأسئلة التى تثار فى أعقابها . والزعم الاساسى هو أن دراسة المجتمع اليهودى والعربى بصورة مشتركة ، وعلى المستوى الاقتصادى والسياسى ، وبعلاقاتهم المتبادلة ، سوف تساعد على تحليل وفهم كلتا الحركتين القوميتين وملامحها وتطور الصراع بينهما .

وأحداث عام يمتمميمتج لم يرد ذكرها فى التاريخ على النقيض من أحداث يمتمممتما وأحداث يمتمممبن يمتمممتمتج صحيح أن هذه كانت لحظات هامشية بالمقارنة مع قوة الصدام والعداء وسوء الفهم المتبادل للأحداث التى سطرها التاريخ . ولكن دراسة الواقع من خلال تبلوره تحتم ايضا أن ننظر الى الأحداث الهامشية التى من هذا النوع نظرة متأنية . ومن المؤكد أنه كانت هناك أحداث يومية أخرى ملؤها الأمل والنوايا الطيبة

(*) شركة تنوفا هى شركة للألبان ومنتجاتها ـ المترجم

٢

دمج أم فصل ؟

مستقبل العلاقات بين إسرائيل والدولة الفلسطينية
(الجزء الرابع)

ملخصات جلسات الندوة التى عقدت فى ناقيه ايلان ١٥:١٦ ابريل ١٩٩٩
مركز تامى شتاينميتس لابحاث السلام، جامعة تل أبيب
اعداد/ تمار هيرمان وافرايم يعر

سيناريوهات محتملة للعلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين

شلوموه جازيت

يطرح هذا التحليل سيناريوهات محتملة لمجمل العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية، التى يمكن أن تتطور بعد تشكل الحكومة الجديدة وافرزتها انتخابات مايو ١٩٩٩.

وللضرورة، أرى أن هناك برنامجين زمنيين - أحدهما عاجل ملح تفرضه المحادثات الثنائية الجارية وأسلوب ادارتها، وبرنامج زمني آخر، وهو ما بعد نهاية مرحلة المفاوضات (أما فى مرحلة تنفيذ ما حققته الاتفاقات، أو فى تطورات ما بعد مفاوضات لم تؤت الثمار المرجوة).

*** البرنامج الزمنى العاجل:**

استمرار الوضع الراهن: الافتراض الاساسى عندى - أن الوضع الراهن، وضع مسيرة جامدة، بدون مفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين - لا يمكن أن يستمر على الدوام. ذلك يعنى احتمالاً واحداً - أن الحكومة التى تسلمت الحكم بعد الانتخابات الاخيرة فى إسرائيل، عليها أن تدخل فى مفاوضات جادة مع سوريا، بهدف التوصل إلى اتفاق ثنائى معها. وبفرض أن إسرائيل غير مستعدة لادارة مفاوضات سياسية ودفع المسيرة السلمية فى مسارين معاً، فإن المسار الفلسطينى سيتعطل فى هذه الحالة، وسيواصل الوضع الراهن جموده مقابل فترة النشاط المتوقعة على المسار السورى. ورغم أن مثل هذا التطور سيكون غير مرغوب فيه بالنسبة للفلسطينيين، فمن المفترض ألا تستطيع السلطة الفلسطينية أن تعمل على المستوى السياسى و/ أو المستوى العسكرى من أجل أعادة دفع المسار الإسرائيلى الفلسطينى.

وهناك شك كبير فى ظل هذه الظروف أن تسمح السلطة الفلسطينية لعناصر متطرفة (حماس والجهاد الإسلامى) بالقيام باعمال ضد أهداف إسرائيلية.

إن التأكيد على عدم أمكان استمرار الجمود السياسى فى العلاقات مع الفلسطينيين لمدة طويلة، سيواجه ايضاً وضعاً ستُستأنف فيه المفاوضات وستتحرك العملية السلمية لكن سيصل سريعاً إلى طريق مسدود. فالفلسطينيون سواء طبقاً لاتفاق تام وحاسم أو كنتيجة للخطوات التى ستُتخذ فى مناطق ليست فى حوزة السلطة الفلسطينية - لن يمكنهم الاستسلام لهذا الجمود، والمتوقع أن يتخذوا خطوات من شأنها أن تغير من سير الأمور.

أ - الاحتمال الأول فى اتجاه مبادرة سياسية، من نوع المبادرات اللامعة التى تتردد على مسامعنا منذ فترة طويلة - بإعلان أحادى الجانب عن قيام دولة فلسطينية، وهذ الخطوة ستتأثر، بلا شك، من قيمة التأييد الذى ستحظى به فى المحيط العربى وفى المحيط الدولى (خاصة الولايات المتحدة). والجدير بالايضاح أن التطلع الفلسطينى لهذه الخطوة سيكون بدون خلق أثاره أو تحريض يؤدى إلى مواجهة دامية فورية مع اسرائيل. مع ذلك حتى لو تحقق هذا الهدف، فمن المشكوك فيه إمكانية منع مثل هذه المواجهات كنتيجة لنشاطات عناصر خارجة عن سيطرة الطرفين على ارض الواقع. وخطورة هذه المواجهات انها ستؤثر ايضاً على تطورات الأمور فيما وراء حدود أرض اسرائيل - على مستوى اتفاقات السلام مع مصر والاردن وعلى الجبهة السورية - اللبنانية.

ب – تحرك من نوع آخر، سواء كان بمبادرة وتنظيم من السلطة الفلسطينية أو أن يأتي بصورة تلقائية من القاعدة، من الممكن أن يحدث في صورة اندلاع انتفاضة شعبية،على شكل نسخة محسنة من الثورة والانتفاضة التي عرفناها في أواخر الثمانينيات. وبسبب توفر عشرات الآلاف من قطع السلاح اليوم، فمن الممكن أن تتسم الثورة القادمة بطابع أشبه بأحداث نفق البراق في سبتمبر ١٩٩٦.

ج – احتمال ثالث، سيأتي على ما يبدو وبتشجيع من المنظمات الرافضة الفلسطينية التي لا يمكن أن تتقبل حالة الجمود، اذ ستعبر عن ذلك بهجمات ارهابية متطرفة. ومن غير المستغرب، أن تبرز في مثل هذه الظروف عناصر وجماعات منتمية لمنظمة فتح، تتمرد وتثور على عجز الرئيس عرفات.

التوصل إلى اتفاق ثنائي كامل ...

ذلك هو بدون شك، الهدف المثالي للطرفين – التوصل إلى اتفاق يحل جميع القضايا الصعبة المدرجة على جدول أعمال وأولويات كلا الجانبين، بما في ذلك الاتفاق على جدول زمني واضح لعملية تنفيذ الاتفاقيات.

مثل هذا الاتفاق، سيحظى طبعاً بمباركة دول العالم، سواء داخل اقليم الشرق الأوسط، أو في الساحة الدولية، وستكون لذلك انعكاسات ايجابية عاجلة على الحالة الأقتصادية في إسرائيل وفي المنظومة الأقليمية برمتها. ومع توقيع الاتفاق وبدء تنفيذه، من المتوقع ظهور معارضة شديدة لعناصر رفض متطرفة، فلسطينية وإسرائيلية. وبافتراض، عجزهم عن احباط الاتفاق فستوول هذه المعارضة إلى الخفوت التدريجي.

التوصل إلى اتفاق مبادئ جديد

وهو احتمال جدير بالأعتبار بصورة خاصة، في حالة استئناف المفاوضات، التي ستجنح عن مسارها بسرعة، نظراً لغياب القوى السياسية المطلوبة في الجانب الإسرائيلي أو الفلسطيني، عند الحاجة إلى أتخاذ القرارات السياسية الحاسمة والصعبة التي يتطلبها ذلك، مثل هذا الاتفاق على المبادئ سيتضمن المكونات الرئيسية للاتفاق النهائي المستقبلي، مع بقاء عدة اشكاليات مستعصية مفتوحة أو معلقة. وسيكون هدف مثل هذا الاتفاق، قبل أي شيء، الرغبة في استئناف دفع عملية السلام، كذلك سيرغبون عن طريق هذا الاتفاق في خلق جو ايجابي لزخم متبادل، وفي تأجيل النقاش المفصل للقضايا الصعبة التي ستبقى مفتوحة (مثل التحديد الدقيق والمفصل لمستقبل القدس الشرقية، أو مسألة مستقبل المستوطنات الإسرائيلية التي ستبقى في نطاق الأرض الفلسطينية)، حتى إلى ما بعد فترة فعالة من اجراءات بناء الثقة، إذ أن مثل هذه الاجرءات الحقيقية فقط هي التي يمكنها أن تخلق اجواءً أكثر راحة وقبولاً لدى الرأي العام الإسرائيلي، والفلسطيني أيضاً، والتي ستتيح تأييداً عاماً لحلول ليس هناك احتمال أن تحظى بتأييد في الاجواء الحالية.

الإطار السياسي للأتفاق المحتمل التوصل اليه

إن الإطار السياسي المحتمل لأتفاق مستقبلي إسرائيلي فلسطيني سيتقرر بالاساس بواسطة الجانب الفلسطيني. حتى لو كانت اسرائيل لديها مواقف وأولويات واضحة، فليس بحوذتها العامل الحاسم في هذه المسألة، وبشكل اساسي، يمكن أن نرى ثلاثة أطر مختلفة للاتفاق.

أ – الإطار الأول: أعلان دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة بجوار إسرائيل عندما تتقاسم هذه الدولة مع إسرائيل حدود أرض إسرائيل الانتدابية.

إن دولة فلسطينية كتلك ستضطر إلى القبول بترتيبات امنية واجراءات نزع السلاح، الأمر الذي سيحد من بناء قواتها. وكلما كانت هذه القيود محدودة، بسيطة وغير مثيرة للغضب، فإن احتمالات ثبات الاتفاق ستزداد، وكذلك سيتبدى تقدم ايجابي باتجاه تنمية علاقات التعايش بين الأطراف.

ب – الإطار الثاني، تسمية دولة اردنية – فلسطينية جنباً إلى جنب دولة إسرائيل، في الوقت الذي تشمل فيه هذه الدولة اراضي واسعة في الضفة الغربية وقطاع غزة، مع كامل اراضي المملكة الهاشمية الواقعة في الضفة الشرقية. وستكون هذه الدولة مؤسسة على هيكل فيدرالي كالذي بين الضفتين أو غيره. ولولا المشاعر السياسية السائدة في الجانب الاردني والجانب الفلسطيني سوياً، فلا شك أن دولة موحدة كتلك ستتمتع بميزات كثيرة.

* احتمالات تفوق الافكار القابلة للتطبيق على ما لدى كل من الكيانين المستقلين.

* مجال واسع لكسب العيش يسمح بحلول معقولة لمشكة اعادة تطوين واستيعاب للاجئين الفلسطينيين منذ عام ١٩٤٨.

* قبول نفسي أسهل للحدود الامنية ونزع الأسلحة، عندما يكون ٩٠٪ من اراضي الدولة الموحدة لا يعاني من أية مشاكل حدودية.

* وبالطبع، تراجع الحساسية بشأن القدس عموماً والقدس كعاصمة الدولة الموحدة بصفة خاصة، وكذلك ستتلاشى المنافسه حول من سيكون حارساً مسؤلاً عن الأماكن المقدسة الإسلامية في القدس.

ج – الإطار الثالث هو تسمية حكم ذاتي فلسطيني في مجالات مختلفة، يرتبط كوحدة واحدة مع إسرائيل في تخوم حدود ارض إسرائيل. ذلك في أعقاب الانتقاد اللاذع لاساليب وطرق عمل الرئيس عرفات وجهاز السلطة الفلسطينية، والنتائج الصعبة القاسية، بالنسبة للارتباط شبه التام للاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي (وأحد اكثر الموضوعات ازعاجاً في هذا المجال، هو الحاجة إلى تقسيم مصادر المياه الواقعة داخل حدود ارض – اسرائيل) فإذا تراوح التأييد لهذا الإطار مع تسريع برنامج التسوية الفلسطينية، بين اعتباره الطريقة المفضلة للتسوية الدائمة وبين اعتباره الطريقة المقترحة كمرحلة انتقالية في المستقبل المنظور (وسيكون ذلك على ما يبدو مرتبطاً بانقلاب المنظومة السياسية الفلسطينية)، فستكون هناك حاجة أيضاً لتأييد اسرائيلي لهذا الاسلوب. وباستثناء دوائر في اليمين الإسرائيلي المتطرف، الذين سيباركون الاحتفاظ بإطار حدود أرض إسرائيل، يبدو أن الاغلبية الساحقة في إسرائيل اليوم، تفضل فصلاً سياسياً واضحا بين الشعبين والدولتين.

* **البرنامج الزمني الآجل**

قلنا فيما سبق، إن البرنامج الزمني الآجل، هو الذى سيأتى بعد مرحلة المفاوضات، سواء فيما يتعلق بتطورات ما بعد الجمود وتأزم المفاوضات التى لم تثمر شيئاً، أو بمرحلة تنفيذ اتفاق إسرائيلى فلسطينى تحقق بين الطرفين. وليس لدينا تفاصيل حقيقية لمثل هذا البرنامج الزمنى الآجل، ونكتفى هنا فقط بعدة نقاط اساسية:

إن أزمة ما بعد فشل المفاوضات، لن تستمر بلا نهاية. والمتوقع كما يبدو أن يحدث تشدد سياسى يتضمن ايضاً عنفاً وتدهوراً اقتصادياً غير أن هذا الوضع لن يستمر طويلاً. ويذكر انه فى اعقاب هذا التشدد ونتائجه سيتم استئناف المفاوضات والمسيرة السياسية السلمية. إلا أن المفاوضات والعملية السياسية سترتكز على نتائج الأزمة والمواجهة، وينجم عن ذلك أن الطرف الذى يخرج متفوقا فى عملية المواجهة تلك - من الناحية السياسية، العسكرية، الاعلامية، والنفسية - سيجد ظروفاً أفضل لإدارة المفاوضات السياسية.

اذا ما تم التوصل إلى اتفاق سياسى بين الاطراف، ودخلنا إلى نطاق تنفيذه، يجب أن نتوقع أحد وضعين رئيسيين - الأول، تقدم ايجابى فى عملية التنفيذ، ثقة متبادلة، مقابل تراجع فى القوة الفاعلة للعناصر الرافضة والخطوات المضادة التى يمكن أن يتخذوها، سواء فى المجتمع الفلسطينى أو الإسرائيلى وستكون هذه العملية طويلة، أما الوضع الثانى فسيظهر فى حالة عدم اثمار العملية السلمية المرجو منها سواء بسبب غياب الإرادة من جانب القيادات والشعوب، والتى تعتبر هى مفتاح النجاح، أو بسبب قوة المعارضة وقتها التى ستعمل على تخريب النوايا الطيبة، والتى بدونها لن يمكن التوصل إلى أية اتفاقية.

وفى حالة التوصل إلى اتفاق المبادئ بين اسرائيل والفلسطينيين - فسيبقى الأمر مفتوحاً أمام الحل فى عدد من القضايا الثنائية الصعبة، والواضح أنه بدون التطور فى اجواء النوايا الطيبة وخطوات بناء الثقة، فلا يمكن أن يتم التوصل إلى تفاهم حول هذه القضايا، وينجم عن ذلك أن تبقى المشكلة فقط مسألة وقت، قبل أن نرى مواجهة جديدة.

نحو تسوية دائمة اقتصادية
دفيد برودت

أستهدف أتفاق باريس ايجاد أطار أقتصادى جديد للعلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين. وفى اطار هذا الأتفاق، انتقلت سلسلة صلاحيات اقتصادية إلى السلطة الفلسطينية، وتبلورت وسائل جديدة كان من الممكن من منظورها أن تقام علاقات اقتصادية لم تكن قائمة فى الماضى بين اسرائيل والفلسطينيين - علاقات تعاون اقتصادى على أساس أكثر توازناً ومساواة.

هذه المنظومة من العلاقات، حسب ما تبلورت فى باريس، تشكلت تبعاً للإطار السياسى الذى انصبت فيه اتفاقات أوسلو. ومع ذلك، لا يمكن أن ننسى أنه فى أوسلو تم الاتفاق على أن مناقشة كبريات المشكلات مثل مسألة الحدود، وقضية القدس ومستقبل المستوطنات، ستتأجل للتسوية الدائمة.

والاتفاق الاقتصادى الذى تم توقيعه فى باريس كان نموذجاً تجارياً مبنياً على توحيد الرسوم الجمركية. أن نظام توحيد الرسوم الجمركية فقط يمكن أن يعتبر قفزاً على ذات المشكلات العويصة حول الحدود الدائمة والقدس. والواقع، إنه فى ظروف التنمية التى جرى إملاؤها - بدون اتفاق على حدود سياسية، واتفاق بان يتأجل النقاش حول الحدود للمرحلة القادمة - كان من المستحيل بلورة نموذج اقتصادى آخر، لأن أى نموذج آخر معناه رسم حدود اقتصادية بين الأطراف.

وتوحيد الرسوم الجمركية كما تم التوقيع عليه فى باريس (ابريل ١٩٩٤) هو نموذج يتيح تجارة حرة كاملة بين الطرفين، وتنسيقاً تاماً للتجارة مع دول العالم الثالث (باستثناء عدد قليل من الدول العربية، بحصة معتمدة) من خلال تقسيم الإيرادات من ضرائب الاستيراد، بناء على مفرزة توجيه السلع للمستهلك النهائى. وكل ذلك، دون حاجة لترسيم فعلى لحدود سياسية اقتصادية. أن اهمية اتفاق باريس تكمن فى بناء منظومة اقتصادية سمحت للفلسطينيين بتحديد جدول اولوياتهم الداخلية. وقد أدى الاتفاق ايضاً إلى بناء هيكل ايرادات ذاتى فلسطينى، يقوم على تقديرات وتوقعات فى المفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. هذه التقديرات المتبادلة تسمح للفلسطينيين بالتمتع بنتائج المفاوضات مع إسرائيل. كذلك، تمخضت أتفاقية باريس عن الموافقة على التعاون بين الأطراف فى مجالات أخرى - العمال الفلسطينيين فى إسرائيل، المنتجات الزراعية وانتقالها إلى إسرائيل، وقضايا مالية. فالعلاقات التى تقررت فى هذه القضايا تتعامل مع الوضع الاقتصادى للفلسطينيين بهدف تحسينه فى مقابل ما كان قبل مايو ١٩٩٤.

لقد تم اتفاق باريس بين دولة ذات سيادة وحكم ذاتى، اذن فقد سمح للفلسطينيين بتحديد اولوياتهم القومية فى مجالات الأقتصاد المختلفة فى اطار القيود السياسية لاتفاق المبادئ كله، وبصورة عملية، فقد اصبحت المشكلة الأمنية بمثابة لغم فى طريق الاتفاق الأقتصادى، وحالت دون تحقيق الأمكانيات الكامنة فيه: فقد منعت الاغلاقات والضحايا أمكانية الأنتقال الحر للسلع وأضرت كذلك بانتقال العمالة.

وقد تسبب هذا الموضوع فى ضرر بالغ للأقتصاد الفلسطينى، والواقع أن الأمل المفترض بازدهار ونمو الأقتصاد الفلسطينى لم يتحقق. فالمعوقات وعدم تنفيذ اتفاق باريس بين اعوام ١٩٩٤ - ١٩٩٧، حالت دون امكانية اختبار طبيعة الاتفاق. فقط فى عام ١٩٩٨ توافرت لأول مرة الظروف المواتية لتحقيقه ولو جزئياً. فى اطار مبادئ البروتوكول الأقتصادى الذى وُقّع فى ١٩٩٤. وبالفعل، فإن النتائج التى تم انجازها عام ١٩٩٨ تثبت ان اتفاق باريس يسمح بحدوث تحسينات تنفيذية فى الاقتصاد الفلسطينى.

ورغم صعوبات التنفيذ، يجب التأكيد، على أن بنوداً معينة من الاتفاق قد تحققت وأتت ثمارها: فقد برزت لأول مرة

مؤسسات أقتصادية فلسطينية، أسلوب ونمط التفكير المالي جرى خلال هذه الفترة بطريقة مرضية وخلق للفلسطينيين مصادر دخل ثابتة ومستمرة، عملت على تمويل حوالي ثلثي ميزانيتهم العادية، كذلك بات متاحاً للفلسطينيين الحصول على صلاحيات أقتصادية، كفرض ضرائب مباشرة (على أشخاص وشركات) والعمل بشكل مستقل في مجالات محددة مثل المعاملات البنكية والمالية، ولكن الأهم من ذلك كله - أنهم استطاعوا لأول مرة تجسيد مستقبلهم الأقتصادي، طبقاً لترتيب أولوياتهم القومية.

باختصار، رغم الصعوبات التي كانت قائمة في السنوات الخمس الأخيرة، يمكن الأشارة في نهايتها إلى ارساء قواعد وأسس اقتصاد فلسطيني مستقل. مع ذلك فالنظر إلى الوراء، يتيح لنا أن ننتقد الفلسطينيين نظراً لعدم بذلهم الجهد الكافي في الماضي، مما أفسد مستوى الاداء الأقتصادي في عهد السلطة الفلسطينية، ولم يؤد إلى بناء اقتصاد حر مؤسس على مفهوم أقتصاد سوق حديث ومتقدم والواضح أنه في التسوية النهائية ستحدث تغييرات في الاتفاقات السياسية مقابل اتفاق مبادئ، وانها ستمنح للفلسطينيين صلاحيات سياسية واقتصادية أكثر بكثير مما لديهم اليوم. ومع ذلك، فالمعروف للجميع أن مسألة القدس ستكون حجر عثرة في طريق التسوية الدائمة أو النهائية. والحد الأدنى لأي نموذج سياسي تريده إسرائيل، وهو أن تكون القدس مدينة مفتوحة وألا تقسمها حدود - لا داخلها ولا حتى بالقرب منها. وانفتاح المدينة معناه غياب الحد الأقتصادي المادي الذي يشتمل بطبيعته، منافذ رسوم جمركية فاعلة، والتمسك التام بمنع عبور سلع وبضائع بين المواطنين. انه النموذج الأقتصادي الذي يسمح بتشويه الحد السياسي الملموس ويعبور حر للبضائع، ويجب أن يكون ذلك أحد أهداف التسوية النهائية. ومثل هذا النموذج سيسمح بتحقيق الصيغة الإسرائيلية، التي تسعى إلى عدم تقسيم القدس.

وهناك نماذج أو قوالب أقتصادية معينة يمكنها أن تسبب تفاقم مشكلة الحدود بصفة عامة ومسألة القدس بصفة خاصة وعلى سبيل المثال، فالحل الأقتصادي الذي يقوم على فصل اقتصادي بين الكيانين، وكذلك اتفاقية تجارة حرة ثنائية، لا تهتم بالتجارة مع دولة أو طرف ثالث ولا تعرف بالتالي نظام علاقات مستقبلية تقوم على انتقال حر للسلع والبضائع - ستقود بالضرورة إلى حتمية تعريف حدود اقتصادية. فالحدود الأقتصادية يمكن أن تكون في ظروف معينة، حدوداً طبيعية واضحة للغاية، والتي ستبرز اكثر من أي حدود عسكرية. لذلك فإن مثل هذه الحلول لا تمثل نموذجاً متوافقاً مع ما تلوح به إسرائيل من حلول سياسية بشأن الحدود والقدس.

وفيما عدا مشكلة القدس فالجدير بالذكر، أن الواقع الجغرافي إلى الغرب من نهر الاردن هو واقع مكتظ بالسكان، الأمر الذي يجعل من الصعب للغاية وجود حدود اقتصادية فعالة. أن سلطة اقتصادية واتفاقاً أقتصادياً يفرضان حداً اقتصادياً - يفرض طابعه رقابة صارمة أو ربما سياجاً - سيكون من الصعب تطبيعه قسراً، بل ربما يسبب أضراراً للطرفين. وقد نوقش مثل هذا النموذج عام ١٩٩٨، بين أطقم اسرائيلية وفلسطينية، شكلت منظومة علاقات تجارية، أملت الأهمية العملية للحدود، دون الاضرار بأي صلاحيات اقتصادية ستكون بحوزة أي طرف، وتسمح له بتحقيق أهدافه الاقتصادية. ويربط النموذج الذي تشكل مزايا اتفاق التجارة الحرة (FTA) وتوحيد الرسوم الجمركية (CU). انه يسمح بتعاون اقتصادي وثيق بين الاطراف ليس فقط في المنتجات المصنوعة في مناطق إسرائيلية وفلسطينية بل أيضاً في منتجات مستوردة. فإدخال منتجات الاستيراد إلى نظام التجارة الحرة، يمكن أن يتم بسرعة، نظراً لأن التعريفات الجمركية الإسرائيلية منخفضة (لا تتعدى ١٢٪) وهي لا تمثل اداة حماية أو وسيلة مؤثرة.

٢ - كل طرف يمكنه ادارة سياسة استيراد مستقلة، بينما يتم التنسيق بين الأطراف في عدة قضايا، وعلى رأسها فرض نسب ضريبة المشتريات على منتجات معينة لمنع أي ضرر متبادل.

٣ - استمرار عملية تقدير وتحصيل الضرائب المتبادل بين السلطتين.

٤ - انتقال حر للعمال، مع تفضيل العمال الفلسطينيين على عمال أجانب آخرين في أسرائيل. وسيتم تفضيل كهذا بطرق طبيعية.

٥ - منح الفلسطينيين حق اصدار عملة فلسطينيةخاصة بهم، اذا ارادوا ذلك، ومع هذا وحتى يتخذوا قراراً في هذا الشأن، فانهم يمكنهم استخدام الشيكل الإسرائيلي والدينار الاردني كعملات تجارية، في إطار مجلس العملة المشترك بين الطرفين.

٦ - انشاء منظمات أو أجهزة للتعاون الأقتصادي.

هذا النموذج مثمر من الناحية الأقتصادية نظراً لأنه يسمح للفلسطينيين باقامة علاقة اقتصادية مفتوحة مع الأقتصاد الإسرائيلي، كأقتصاد من شأنه أن يستوعب بسهولة سلعاً فلسطينية. وهذا النموذج يتيح للفلسطينيين تحقيق القدرة على النمو والازدهار لديهم بشكل أسرع، ويضمن بذلك ازدهار الأقتصاد الفلسطيني. ويوصي النموذج بإن إسرائيل تمنح مساعدة أقتصادية وتقنية، لتحفز التنافسات الداخلية في الأقتصاد الفلسطيني. كل هذا يلزم الفلسطينيين بانتهاج سياسة اقتصادية مفتوحة، تقوم على آليات السوق المحمية والتي ستقلل من التوجهات المركزية التي تطورت مؤخراً.

إن إمكانيات التعاون الثنائي والاقتصاد المفتوح تفرض ثقة كبيرة بين الطرفين، وطبقاً لذلك، ومن أجل امكان تحقيق القدرة التعاملية بين الجانبين، سيكون من الضروري ان تعالج قضايا كثيرة هامة باسلوب متبادل، مثل سرقة السيارات، دفع الرواتب والحفاظ على حقوق العمل للاطراف المعنية والقدرة التعاملية الثنائية هائلة، ومن شأنها ان تحقق انجازات هائلة للأقتصاد الفلسطيني، طالما أنه سيكون بالفعل منفتحاً وتنافسياً، وستزداد داخله معايير النزاهة والطهارة.

ما هو المتوقع لاقتصاد السلطة الفلسطينية؟
باكير فلسنر و روفان مرحاق

خلفية

أ/ عام .. قضية العلاقة الأقتصادية بين إسرائيل والكيان الفلسطيني مشروطة بتطور الأقتصاد الفلسطيني والسياسة التي يعتمدها. ويمكن بعد الدراسة الأقتصادية المتأنية، طرح رأى عكسي مفاده أن العلاقة الأقتصادية ترتبط بالتطورات في إسرائيل. ذلك نظراً لأنه في مجالات معدودة تبدو اسرائيل وكأنها تقود وتملى ربما تفرض ايضاً على السلطة الفلسطينية ترتيبات ونظم هيكلية - مثال ذلك، أن الصادرات الزراعية من السلطة إلى دول ثالثة تتم عن طريق إسرائيل، وفي مجال الاستيراد، تشترك إسرائيل والسلطة في إطار جمركي يجعل منهما وحدة واحدة. ولكننا نعتقد بان البنية الاساسية للإقتصاد والثقافة الفلسطينيين تحظى بالأهمية الأكبر في تحديد مستقبل الأقتصاد هناك، مقارنة بالترتيبات مع إسرائيل، وطبقاً لذلك، فمن الأجدى تخصيص مكان للقضايا الاساسية الخاصة بالبنية الأساسية التي سينمو ويتطور الأقتصاد الفلسطيني وفقاً لها.

ب/ طبيعة النظام الحاكم .. مسألة النظام الحاكم وأهميتها من وجهة النظر الاقتصادية، تعتبر واسعة كبحر، بالتأكيد ليس هنا المكان المناسب لمناقشتها باستفاضة. ولكن يجب التعامل مع موضوع رئيسى واحد: مسألة سلطة القانون ووجود نظام قضائى منتظم، يضمن من الناحية الأقتصادية حق الملكية. ولكى يمكن للأقتصاد أن يتطور كالمعتاد، فيجب ضمان وجود مبادرات. إلا أن ذلك لن يتم سوى بان يضمن النظام الحاكم نظاماً قانونياً وقضائياً، يشتمل على احترام حقوق الملكية والتى تعد بمثابة حافز كبير لتشجيع الاستثمار رغم المخاطر المرتبطة بذلك. ومن وجهة نظر قضائية، تميز الفلسطينيون دائماً بأقتصاد الملكية الخاصة. ذلك لاسباب منها، حقيقة انه لم يكن لديهم سلطة مستقلة، كان يمكنها أن تصادر حقوق الملكية. وحسب ما نعلم، ما من تغيير في هذا الأمر حتى الآن. غير أن وجهة النظر القانونية ليس بها ما يعنينا كثيراً. ذلك لأن السلطة الفلسطينية ليس لديها نظاماً قانونياً واضحاً، وليس هناك تعديلات لوضع ترتيبات قضائية، وليس هناك قواعد للعبة، وهناك فساد على مدى كبير. في هذا السياق نعرف جميعاً حالات حادة من الفساد وطلب الرشاوى في مجالات زراعية مختلفة، استيراد أغنام، انشاء محطة تجريبية لتكنولوجيات الزراعة، اقامة مستنبتات للزهور وغيرها، ونعرف ايضاً حقيقة ان السلطة قد منحت احد الوكلاء وضع المحتكر الفعلى في سوق الاسمنت، رغم امكانية استيراد الاسمنت من الاردن بأقل من نصف السعر. وعلى ذلك فإن مسألة الفساد مهمة للغاية، لان تأثيرها على النمو الاقتصادى خطير. ويمكن ان نقول الكثير من الناحية الأقتصادية في هذا المجال. ونستطيع أن نميز انواع مختلفة من الفساد. النوع الجيد منه له سمتان: أولاً، السعر معروف، بمعنى، أن الرشوة تشكل نسبة ثابتة ومعروفة أقل أو أكثر من كل صفقة تكون للسلطة صلة بها. ثانيا، هذه النسبة منخفضة بما يكفى، والنسبة المنخفضة تشير إلى استقرار النظام الحاكم، وهناك من يرون في هذه الجزئية وجهاً ايجابياً.

ودرجة الاستقرار مهمة ايضاً لمتلقى الرشوة، نظراً لان الاستقرار يحدد طريقة تخطيطه. وفي ظل نظام غير مستقر، يحاول متلقى الرشوة حصد الكثير في وقت قصير للغاية، لانه كلما كانت الضريبة المفروضة في صورة رشوة باهظة، ادى ذلك إلى أحجام أى مبادرات استثمارية، ويلحق ضرراً بالغاً بالنمو الاقتصادى. وأمثلة ذلك يكن ان نجدها في دول افريقية محددة، وحيث أدى معدل الرشاوى والفساد فيها إلى تدمير اقتصادياتها.

وفي النهاية بالنسبة لمنصب الزعيم ودوره: في ظل النظام الفلسطيني الحاكم، فإنه كما يتراءى لنا حتى الآن، يعتمد على منصب مركزى واحد، فالحاكم يفعل كل شئ. لقد كان عرفات يستطيع ان يستغل وضعه في تخطيط مسارات ايجابية، مثل بناء قاعدة قانونية وقضائية ملائمة وناجحة. لكنه اختار تركيز كل طاقته في الحفاظ على حكمه وسلطته، بطريقة حالت دون اقامة قاعدة أو بنية أساسية من هذا النوع.

٢ - كيف تطور الأقتصاد الفلسطيني حتى الآن؟

أ - المعطيات .. من الصعب جداً الرد على هذا السؤال، لأن البيانات والمعطيات الموجودة في هذا الصدد يشوبها شك واضح، فمن ناحية، هناك «بيانات» ليست إلا تخمينات القسم الشرق أوسطى لصندوق النقد الدولى (IMF). ومن ناحية أخرى، هنا تقديرات وطنية فلسطينية جزئية لاعوام ١٩٩٤ - ١٩٩٦، وهى لا تتفق بالمرة مع بيانات صندوق النقد الدولى. ومن النقاش المطروح، فاننا سنستخدم البيانات الاولى كقاعدة، نظراً لانها تشمل عدداً كبيراً من السنوات وتعرض اصطلاحات واقعية. ومع ذلك، فالواضح انها غير دقيقة. فعلى سبيل المثال، فبيانات صندوق النقد حول ايرادات السلطة الفلسطينية تشمل عناصر انتاج فلسطينية من الخارج (خاصة راتب العمال الفلسطينيين في إسرائيل ودول أخرى)، غير انها لا تتقارب حتى مع بيانات المكتب الرئيسى للاحصاء التى تتعامل فقط مع ما يدخل إلى السلطة من إسرائيل. وطبقاً لذلك، تم ادخال تعديلات معينة على بيانات صندوق النقد. في ظل هذه الظروف، يجب الحذر الشديد عند استخدام البيانات. هكذا فعلنا، عندما تعاملنا مع بيانات السلطة، عبر إعتماد متوسط معدلات الاسعار المأخوذة من تخمينات صندوق النقد الدولى. وأظهرت النتائج، انه طبقاً لبيانات السلطة ايضاً لم يكن هناك نمو اقتصادى فيما بين ١٩٩٤ - ١٩٩٦. وذلك في الواقع هو الاكتشاف الرئيسى، الذى يجب تفسيره.

ب - الناتج والدخل الفلسطينيين .. يعرض الجدول رقم ١ البيانات الرئيسية للاقتصاد الفلسطيني. وهذه البيانات مبهمة إلى حد كبير. ويتجسد هذا الاحساس، إذا اخذنا في الحسبان، أن نسبة الزيادة الطبيعية للسكان الفلسطينيين كبيرة - وربما هى الأعلى في العالم ٤٪ سنوياً. والمعروف، أن

جدول رقم ١ - بيانات اساسية عن اقتصاد السلطة

	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
ملايين الشيكلات باسعار ١٩٨٦					
ناتج محلى اجمالى	٣٣٤٠	٣٧٠١	٣٤٩٥	٣٤٣٧	٣٤٠٨
استهلاك خاص	٣٥١٦	٣٦٩٨	٣٨٠٤	٣٨٠٥	٣٦٣٨
استهلاك عام	٣٤٩	٣٥٦	٦٠٦	٨٤٠	٩٢١
استهلاك اجمالى	٣٨٦٥	٤٠٥٤	٤٤١٠	٤٦٤٥	٤٥٥٩
استثمار اجمالى فى املاك غير منقولة	٧٩٩	٧٧١	٧١٧	٦٥٦	٦١١
النسب المئوية للتغيرات الحقيقية					
ناتج محلى اجمالى		١.٨	٥.٦	١.٧	٠.٨
اجمالى الاستهلاك		٤.٩	٨.٨	٥.٣	١.٩
استثمار اجمالى		٣.٥	٧.٠	٨.٥	٦.٩

الفقر قد ازداد فى مناطق السلطة، وايضاً هناك بنود أخرى لا تبشر بخير. فالاستثمار فى الاموال غير المنقولة، الذى يعتبر مفتاح للتنمية المستقبلية، فى انخفاض مستمر، بينما الاستهلاك - خاصاً وعاماً - فى ازدياد. اضف الى ذلك، أن معدل انخفاض الاستثمار المتحقق اعلى من معدل انخفاض الانتاج الكلى.

إن المشكلات التى يعانى منها الأقتصاد الفلسطينى، كما تظهر من تقديرات الـIMF (صندوق النقد الدولى) فى الاسعار السائدة.

ومن جدول ٢ يتضح دون شك، أن النمو بمعناه الحقيقى منذ عام ١٩٩٤ هو صفر فى افضل الحالات، اذ ان متوسط الناتج للفرد فى تدنى واضح، طبقاً لهذه البيانات أيضاً. هناك انخفاض فى الاستثمارات الحقيقية، كذلك فإن نسبة الدخل بكافة مصادره (بما فى ذلك المساعدات المالية)، المخصصة للاستثمار، متدنية.

ويُظهر جدول ٢ أيضاً، ان الايرادات الفلسطينية من العمل فى إسرائيل انخفضت بشكل متواصل منذ ١٩٩٣ حتى ١٩٩٦، ولكن فى عام ١٩٩٧ عادت وارتفعت. وتكشف البيانات المنشورة مؤخراً انه فى عام ١٩٩٨ كان هناك ارتفاع كبيرا آخر فى الايرادات الفلسطينية من العمل فى إسرائيل، والتى وصلت إلى ٤٧٩ مليون دولار، أى محصلة أعلى بكثير عما تحقق فى عام ١٩٩٤. ويبدو أنه فى استطاعتنا استخلاص أن التأثير السلبى للاغلاقات المتكررة يتقلص على النقيض، بسبب الانخفاض فى المساعدات التى تحصل عليها السلطة، فإن الانتعاش فى ايرادات العمل فى اسرائيل لا تنعكس على انتعاش ما تحصل عليه بنفس القدر من الدخل الذى لا يأتى من ناتج محلى. ويشير الجدول، ان تطور الاستثمارات فى مناطق السلطة، لا يقدم غاية مضمونة التحقيق.

وختاما، يمكن القول إنه لو استمرت الغايات المرسومة حتى الآن، أو حتى لو ان هذه الاهداف لم تتغير، فلا يمكن ان نتوقع مستقبلاً واعداً للاقتصاد الفلسطينى.

٣ - هل المساعدات الخارجية يمكن أن تغير الصورة؟

لكى نجيب عن هذا السؤال، لابد من العودة إلى السؤال الاكثر أهمية، حول هوية النظام الحاكم الذى سيسود فى السلطة الفلسطينية وإلى مسألة الهيكل الاساسى لها. ان احد الآراء الاكثر سلبية ضد مؤسسات المساعدات الرئيسية - البنك الدولى وصندوق النقد الدولى - هو أن الجدوى العائدة من المساعدات التى يمنحونها محدوة فى افضل الاحوال. والنموذج المؤثر فى هذا الصدد هو روسيا، التى تمتعت فى السنوات الأخيرة بمساعدات كبيرة، لكن حالها الأقتصادى لم يقف عند عدم التحسن فحسب، بل يتدهور كذلك. والواضح تماماً، أن هذه العملية تنبع - بدرجة كبيرة - وربما حاسمة - من ان روسيا لم تنشئ من البداية النظام المؤسسى (قانونيا، وتنظيميا وماليا) المطلوب لخلق الظروف والاجواء التى تسمح بنمو اقتصادى مناسب.

ولتصوير اوضح للامور، نقدم فى جدول ٣ بيانات مختارة لبعض الدول الافريقية، التى لم تنجح فى الخروج من دائرة

جدول ٢ تقديرات صندوق النقد عن الاقتصاد الفلسطيني.

	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
ملايين الدولارات بالاسعار الجارية					
ناتج محلى اجمالى	٢٥٥٧	٣٠٧٧	٣٢٢٢	٣٢١٩	٣٢٥٣
استهلاك خاص وعام	٣٠٢١	٣٣٩٥	٤٠٥٢	٤٣١٨	٤٣٧٦
استهلاك فى املاك غير منقولة	٦٦٢	٦١٣	٥٩٥	٥٥٦	٥٣٤
مدخلات وسائط التصنيع (فى الخارج)	٥٩٥	٤٠٩	٤٠١	٢٨٩	٣٧٧
انتقالات من جانب واحد	٢٩٦	٣٩١	٥٤٨	٥١٨	٤٤٤
اجمالى البندين السابقين	٨٩١	٨٠٠	٩٤٩	٨٠٧	٨٢١
اجمالى الدخل	٣٤٤٨	٣٨٧٧	٤١٧١	٤٠٢٦	٤٠٧٤
بالنسب المئوية					
الناتج المحلى من اجمالى الدخل	٧٤.٢	٧٩.٤	٧٧.٢	٨٠.٠	٧٩.٨
ملاحظات وسائط التصنيع بالنسبة للناتج المحلى	٢٣.٣	١٣.٣	١٢.٤	٩.٠	١١.٦
الاستثمار من اجمالى الدخل		١٩.٢	١٥.٨	١٤.٣	١٣.٨

الفقر. هذه البيانات تؤكد انه فى غياب الظروف الملائمة، فليست هناك جدوى من المساعدات. كذلك عند التجادل، فحتى الدول التى زادت المساعدات التى تحصل عليها كنسبة من الناتج، والتى زاد ايضاً معدل المعونات الممنوحة لها - لم تنجح فى الوصول إلى نسب نمو يمكن قبولها من الناحية الاقتصادية. وفى جميع هذه الدول ارتفع الفقر الى حد الفاجعة. فى أى موقع يمكن ان نضع السلطة الفلسطينية على جدول ٣؟ فى المرحلة الحالية، من الصعب ان نعرف.

٤ - العلاقات الاقتصادية لإسرائيل مع السلطة الفلسطينية

لا شك، ان العلاقات الاقتصادية بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية ستكون نتيجة الظروف الاقتصاية التى ستسود وتتمخض فى السلطة داخليا. والعلاقات التجارية بين الطرفين هى إلى حد كبير احادية الجانب، وغير متطورة ايضا، فمنذ اربع سنوات وصادرات السلع الإسرائيلية إلى مناطق السلطة تقف عند حوالى ١.٥ مليار دولار سنويا، بينما الواردات من الكيان الفلسطيني غارقة عند مستوى ٢٥٠ - ٣٠٠ مليون دولار سنويا. أى أن الواردات من السلطة تغطى أقل من خمس الصادرات اليها. وعلى ضوء مستويات النمو الاقتصادى بين إسرائيل ومناطق السلطة الفلسطينية، وأخذاً فى الاعتبار أن هذه المناطق ليست غنية بمخزون مواد خام (اساس التصدير فى غالبية الدول النامية) فربما كان ذلك يوجب ان نتوقع مشاريع كثيرة للاستثمارات الإسرائيلية لدى السلطة. اذا كان ذلك سيسمح باستغلال الايدى العاملة الرخيصة نسبياً من سكان الضفة الغربية، وفى نفس الوقت تستوعب مناطقهم ثقافة التصنيع وتعبر المساحات التصنيعية المخصصة حدود الخط الاخضر وهى الخطوة الأولى فى هذا الاتجاه، لكن مردودها بالنسبة للفلسطينيين سيكون جزئى فحسب وهذه المساحات المخصصة للمنطقة الصناعية ستتأسس على توفير خدمات العمل المختلفة، لذا، فوجودها فى حد ذاته لا يشكل دافعا لاقامة بنية تحتية مناسبة لمشاريع صناعية فى المنطقة نفسها.

كذلك يبدو عدم وجود استثمارات اسرائيلية مباشرة بمعدل يترجم ويسوغ تعاملاً جاداً. واننا ندرك بان هناك داخل السلطة مقاولات تدار من الباطن عبر مصانع اسرائيلية، على سبيل المثال فى قطاع النسيج، ولكن ليست لدينا بيانات فى هذا الامر، على أية حال، يمكن الافتراض ان معطيات التجارة الخارجية للفلسطينيين تضم جزءاً كبيراً من هذا التعامل. ومن المهم ان نذكر، ان هذه المقاولات الباطنية تعكس بدرجة معينة التأثير السلبى لانخفاض معدل التشغيل المباشر للفلسطينين فى إسرائيل.

وبالفعل فإن موضوع عمل الفلسطينيين فى اسرائيل هو

جدول ٣ بيانات مختارة عن المساعدات والديون – دول افريقية

المصدر: البنك الدولى.

الدولة	مساعدات كنسب مئوية من الناتج		نسبة النمو – نسب مئوية بالمتوسط السنوى			ديون خارجية – نسب مئوية للناتج		ديون اعانة – النسب المئوية من الدين	
	١٩٩٢	١٩٩٦	١٩٧٥–٨٤	١٩٨٥–٨٩	١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٩٦	١٩٨٠	١٩٩٦
بنين	١٤.٥	١٣.٥	٣.٨	٢.١	٤.١	٣٠.٢	٧٣.٦	٣٩.٢	٨٠.١
بوركينا فاسو	١٥.٢	١٦.٥	٣.٦	٤.٤	٣.٢	١٩.٥	٥١.٢	٦٧.٠	٨٣.٩
الكاميرون	٤.٥	٤.٩	٨.٥	٠.١	٠.٩	٤٢.٧	١١٢.٨	٣٣.٧	
تشاد	٢٠.٢	٢٦.٩	١.٩	٤.٩	٤.٢	٣٩.٣	٨٨.٠	٤٣.٥	
جامبيا	٣.٠	٢.٦	٠.٢	١.٤	٣.٣	٣٩.٣		٦٠.٢	
زامبيا	٣١.٦	١٣.٤	٤.٣	٣.٣	٢.٤	٨٧.٤		٧٦.٥	
زيمبابوى	٢٧.٧	١٨.٦	٠.٢	٢.٣	٠.٤	٦١.٥	١١٩.٢	٧.٥	١٩.٥
ما وراء الصحراء	٦.٣	٥.٢	٣.٠	٤.٢	٢.١	٩٠.٧	٢١٥.٩	٤٨.١	
جنوب القارة ما عدا جنوب افريقيا			٢.٦	٢.٨	٢.٠	١٤.٩		٨٦.٣	

موضوع جديد بتعامل خاص. فاغلاقات ١٩٩٥ و١٩٩٦، اضرت انسانيا بتشغيل الفلسطينيين فى إسرائيل، وأدت الى جلب عمال اجانب بشروط أعلى خاصة من رومانيا، تايلاند ومن اماكن اخرى، والآثار السلبية لهذه السياسة ليست قاصرة على الفلسطينيين، بل إن آثارها تمتد ايضاً بالنسبة لإسرائيل. فالعمال الفلسطينيون رغم انهم غرباء فى إسرائيل، لا يقطعون مسافة انتقال كبيرة من اماكن سكناهم، وتلك حقيقة تسمح لهم بالعوة الى منازلهم بعد انتهاء العمل، وذلك على عكس الحال فيما يتعلق بالعمال الاجانب. وهناك انعكاسات بعيدة المدى من جراء ذلك، من الناحية الاجتماعية، مثلما حدث فى فرنسا والمانيا وفى دول أخرى. ويبدو اننا كنا نقدم عملاً طيباً جداً، ليس فقط بالنسبة للفلسطينيين بل ايضا بالنسبة لانفسنا، لذا علينا اعادة الوضع لما كان عليه فى السابق قدر الامكان، أى أن نعيد الفلسطينيين إلى اماكن عملهم التقليدية فى إسرائيل، ونقلل بعد ذلك عدد العاملين الاجانب من دول أخرى، والذين يبقون بل ويستقرون فى إسرائيل.

٥ – خاتمة

كما تبدو عليه الأمور الآن – وفى غياب دلائل تشير إلى حدوث تطورات أكثر ايجابية – فمن الصعب التوقع ان طابع العلاقات الاقتصادية بين اسرائيل والمناطق يمكن ان يعكس مساهمة كبيرة فى عملية السلام. والعكس صحيح، فاستمرار التوجهات الحالية سيؤدى إلى احباط عميق فى مناطق السلطة الفلسطينية، الامر الذى لا يبشر بخير ايضاً من الناحية الأمنية.

العلاقات الاقتصادية للتسوية الدائمة بين اسرائيل والفلسطينيين
أفرايم كلايمن

١ – مدخل ..

الواقع أن منظومة العلاقات المتوقعة فى ظل التسوية الدائمة، لا ترتبط تقريباً بالوضع السياسى المحدد للكيان أو الدولة الفلسطينية التى ستقوم فى أطاره. ونزولاً على

متقضيات النقاش سنفترض أن:

أ - هذه الدولة ستكون ذات سيادة في قراراتها الاقتصادية، طالما أنها لا تتعارض مع التزاماتها الدولية، بما في ذلك تلك التي سيتم الاتفاق عليها في تسوية مع إسرائيل.

ب - إلى أن يتم توقيع التسوية الدائمة، يجرى اتمام إنشاء ميناء في غزة، ويتم التوصل إلى حل للمشكلات الأمنية المتصلة بتشغيله وباستخدام «المعبر الآمن» بين غزة والضفة الغربية.

ج - عدد كبير من المستوطنات سيتم التخلي عنها كجزر إسرائيلية داخل اراضي السلطة الفلسطينية.

د - خطر الأعمال الأرهابية ضد السكان المدنيين سيتراجع، ومعه ستتراجع القيود الأمنية التي فُرضت لاحباطها.

٢ - دمج وفصل ..

في أعقاب حرب الستة أيام تولد أندماج اقتصادي بين إسرائيل ومناطق الضفة الغربية (يهودا والسامرا). وأدت حرية التحرك في اسواق العمل والبضائع الإسرائيلية إلى نمو اقتصادي سريع للاقتصاد الفلسطيني. ذلك على الرغم من القيود التي فُرضت لحماية المصالح الإسرائيلية في قطاعات معينة، مثل الزراعة، وعلى الرغم من اهمال البنيات التحتية وأوجه التقصير الإسرائيلية الأخرى، التي لولاها لكان معدل النمو أكبر وأسرع بكثير. وبسبب الرغبة في الاستمرار في الحفاظ على القرب من هذه الاسواق، وافق الفلسطينيون على إقامة توحيد للرسوم الجمركية مع إسرائيل خلال فترة اتفاق المبادئ ايضاً، رغم رغبتهم الطبيعية في الانفصال عن إسرائيل كلما أمكن، لاعتبارات سياسية.

توحيد الرسوم الجمركية، مع أزالة العقبات أمام إيجاد منافس لإسرائيل واستمرار هذا التقارب - ولو بصورة محدودة - لسوق العمل الإسرائيلي، كان من شأنها ان تخلق الظروف لتصعيد وتنشيط النمو في المناطق مع انتقال الصلاحيات الحاكمة له إلى السلطة الفلسطينية. والمعروف أن هذه الآمال تحطمت على صخور الواقع الأمني، التي أدت إلى فرض اغلاقات متتالية على المناطق، مما تسبب في أنخفاض حاد في عدد الفلسطينيين الذين يتم تشغيلهم في إسرائيل، وفرض قيود صارمة على حركة وسائل المواصلات والانتقال وأقامة عراقيل قاسية أمام صادرات البضائع من المناطق إلى إسرائيل ومنها إلى بقية العالم. وفي غياب التقارب بين الأسواق، لن يكون هناك من يستطيع الاستثمار بانشاء مشروعات صناعية في مناطق السلطة الفلسطينية، ولن تتطور أي منافذ تشغيل بديلة عن طريق استغلال القوى العاملة التي فقدت مصادر كسب رزقها في إسرائيل.

هذه التطورات قلّصت تماماً العائد على الاقتصاد الفلسطيني من الدمج الاقتصادي مع إسرائيل، وكذلك الخسارة المتوقعة من البعد عنها. ومع ذلك، فالفلسطينيون يدركون أن الانفصال عن إسرائيل يؤثر سلباً على وضعهم الاقتصادي. اذن يمكن أن نتوقع، أن التسوية الدائمة الاقتصادية ستكون اكثر قرباً من اتفاق على منطقة تجارة حرة منها إلى توحيد الرسوم الجمركية الحالي.

٣ - اتفاق منطقة تجارة حرة ..

سيحافظ اتفاق منطقة تجارة حرة على منع اعفاء من الرسوم الجمركية للصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل (وفي المقابل أيضاً للصادرات الإسرائيلية إلى المناطق) لكنه سيسمح للفلسطينيين باقامة نظام مستقل للرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية، مثل متطلبات التوحيد القياسي على وارداتهم من بقية العالم. وهذه المنطقة ستفرض عدداً من الرسوم الجمركية، وتراقب احقية بضائع ما في الاعفاء من رسوم جمركية وسيتقرر عندها الضرائب التي تستحق في حالة عدم احقيتها للاعفاء. وهذا الحد الجمركي سيضاف إلى الحد الأمني القائم، ونأمل أن تفيد الرقابة الأمنية في تعويض التأخير والتعويق الذي سيؤدي إليه التدقيق الجمركي على الصادرات الفلسطينية، لذلك فإن أساس التعويض بسبب اقامة محطات رسوم جمركية سيطبق بصفة خاصة على الصادرات الإسرائيلية إلى المناطق، كما سيتأثر الأعفاء من عمليات التدقيق الأمني. إذ ان اكبر مدى له سيمثل عبئاً ثقيلاً على السلطات الجمركية الفلسطينية، وبالتالي سيكون لذلك تأثير سلبي على معدلات هذه الصادرات.

ومن المتوقع أن تنخفض كفة إسرائيل بالنسبة للواردات الفلسطينية على أية حال. وبصورة خاصة فمن المتوقع أن تتقلص حصة الواردات من بقية العالم، والتي تصل إلى الضفة الغربية وقطاع غزة بواسطة مستوردين ووكلاء إسرائيليين. وذلك، أيضاً في أعقاب التشغيل المتوقع لميناء غزة، إذ أن وضعاً سياسياً أكثر تحديداً سيساعد على مصادرة المعروض من منتجات اجنبية يمتلكها وكلاء إسرائيليون محتكرون. وبنفس الاسلوب، من المتوقع أيضاً أن يتراجع الاستيراد من إسرائيل للبضائع المنتجة بشروط امتياز مع نقل امتيازات ا لانتاج لاصحاب أعمال محليين في السوق الفلسطيني، مثل امتياز انتاج الكوكاكولا. ففي نفس المجالات التي مازال الانتاج الإسرائيلي يتمتع فيها بحماية ورسوم جمركية وغير ذلك، من شأن سياسة استيراد مستقلة واتفاقات تجارة ثنائية للدولة الفلسطينية ان تؤدي إلى تغييره بالاستيراد من مصادر أخرى. من المحتمل ايضاً تغيير الاستيراد عن طريق مصانع تم وقف اقامتها ادارياً في عهد السلطة الإسرائيلية، وتعثرت اقامتها تحت السلطة الفلسطينية بسبب الابتعاد عن اسواق التصدير التي يتم فيها تصريف الانتاج.

لكن، لو أن معدل النمو للاقتصاد الفلسطيني سيكون مرضياً بشكل سريع فالتنامي المصاحب بما فيه الاستيراد سيقلل من أثر تراجع نصيب اسرائيل فيه، والمعدل الحاسم للتصدير الإسرائيلي إلى المناطق لن يقل، بل من المحتمل ايضاً أن يزيد.

وبسبب النمو الضعيف للاقتصاد الفلسطيني سيكون معدل نموه مشروطاً، بدرجة كبيرة، بتطور خبرة الماضي، خصوصاً فيما يتعلق بتزايد حجم الصادرات إلى إسرائيل، وتشير خبرة الماضي، أن تزايد حجم الصادرات إلى إسرائيل سيتحدد ليس فقط في أطار التسويات الرسمية، بل أيضاً عن

طريق تفعليها لتتحول من النظرية إلى التطبيق. وفي غياب علاقات الثقة بين الطرفين، لن يصعب على السلطات الجمركية الإسرائيلية، ولا علي موظفي الجمارك بحد ذاتهم، خلق المزيد من الصعوبات على الصادرات الفلسطينية بدعوى أن مصدرها في الاستيراد من بقية العالم، ولذا فانها لا تستحق اعفاءاً من الرسوم الجمركية في إسرائيل.

٤ – اتفاق أولوية تجارية ..

منحت اتفاقيات المناطق الحرة لإسرائيل مع الاتحاد الأوروبي ومع الولايات المتحدة فترة سماح لها، استطاعت بها أن تواصل منح مجالات متعثرة حماية جمركية أمام واردات منافسة من شركائها هؤلاء، هكذا تصرفت إسرائيل نفسها في إتفاقيتها التجارية مع الاردن. بتخفيض رسومها الجمركية علي الواردات من الدولة المجاورة بمعدل سريع يفوق ما التزمت به الأردن. وفي غياب رسوم جمركية على الواردات من إسرائيل، فليس هناك اليوم في الاقتصاد الفلسطيني مجالات يعتبر استمرار وجودها مشروطاً بحماية أمام واردات منافسة، لكن الفلسطينيين يستطيعون اشتراط اتفاق منطقة تجارة حرة مع إسرائيل يتمتع بهذا التناغم الذى يسمح لهم باقامة صناعات وليدة تظللها الحماية، حتى تكون بمثابة مصادر تشغيل.

وبالتبادل، فإن اتفاق التجارة مع الدولة الفلسطينية من شأنه ان يتقلص إلى اتفاق اولوية تجارية فقط. وفي أتفاق كهذا، وعلى عكس اتفاق منطقة تجارة حرة، فإن كافة بنود التجارة بين الدولتين ستكون ملزمة برسوم جمركية، باستثناء المنتجات التي سيجرى الاتفاق بشأنها على معاملة أخرى. ومن المقرر أن يفضل الفلسطينيون اتفاق كهذا لاعتبارات سياسية، ولو ان التنازل عن منطقة تجارة حرة لن تمثل بنظرهم خسارة كبيرة. وعلى ضوء خوفهم من استمرار قيود أمنية خطيرة على دخول بضائع فلسطينية إلى إسرائيل، من ارتياب روتيني في شهادات المصدر الفلسطيني (التي من المفترض أن تحظى منتجاتها باعفاء جمركي)، ومن المؤامرات الأخرى من قبل السوق الإسرائيلي فإسرائيل، من جانبها لها أن تفضل أيضاً مثل هذا الاتفاق، لأنه يسمح بانضباط اكثر للحد الأمني الذى بينها وبين الدولة الفلسطينية.

وكلما تماثلت التسوية التي سيتم الاتفاق عليها مع أقل من توحيد جمركي، فذلك سيقلل الواردات الفلسطينية من إسرائيل، والصادرات اليها. وهناك رأى يقول إنه في ظروف منطقة تجارة حرة، فالاستيراد من إسرائيل سيزيد رغم تراجع اهميته بما في ذلك الاستيراد الفلسطيني، بينما في ظروف اتفاق على اولويات تجارة محدودة، فالاستيراد من إسرائيل سيقل حتى إذا ما نما الاقتصاد الفلسطيني سريعاً، ومن المتوقع أن يزداد التصدير الفلسطيني في كلا الحالتين، وأن لم يكن بدرجة متساوية.

٥ – خط حدود وترتيبات فض الضرائب ..

سيكون على الجانبين تدشين خط حدود اقتصادى بينهما، حيث سيحررهما ذلك من ضرورة استخدام جهاز لحسابات الضريبة، وفي غياب مثل هذا الخط الحدودى في مرحلة اتفاق المبادئ، نضبت الرسوم الجمركية على غالبية الواردات الفلسطينية من بقية العالم، وكذلك ضريبة القيمة المضافة وضرائب المشتريات عليها وعلى وارداتهم من إسرائيل، بفضل السلطات الضرائبية الإسرائيلية، وقد أعاد جهاز التقديرات إلى السلطة الفلسطينية مبالغ الرسوم الجمركية وفوائض ضريبة القيمة المضافة عوضاً عما حصلته السلطات الإسرائيلية من صادرات فلسطينية إلى إسرائيل. ورغم أن هذا الجهاز يعمل دون نزاعات متعددة (ويمد السلطة الفلسطينية بحوالي ثلثي ايراداته من الضرائب، وخمسين من اجمالي ما يتحصل عليه) فقد تعالت الشكاوى بين الجانبين حول طريقة عمله وايضاً حول وجوده في حد ذاته.

والخوف من أن بضائع، نقلت الضرائب المفروضة عليها إلى السلطة الفلسطينية، قد وجدت طريقها إلى السوق الإسرائيلية، قد أدى إلى المطالبة الإسرائيلية للمستوردين الفلسطينيين بالتزام عدم تسويقها في إسرائيل – وهو التزام من الصعب تطبيقه في غياب خط حدود اقتصادى. كذلك أثيرت شكوك ان مطالب استعادة ضريبة القيمة المضافة من اسرائيل تأسست على تقديرات خيالية، وفرها شركاء اسرائيليون أو تم تزييفها في المناطق نفسها.

مقابل ذلك، فالفلسطينيون يشعرون بانهم تعرضوا للنهب إنطلاقاً من حقيقة، أن التسوية لم يتم تطبيقها على ضرائب المشتريات المفروضة على منتجات محلية وعلى مستوى آخر، إثر قرار حكومة إسرائيل تعويق انتقال عائدات الضرائب إلى السلطة الفلسطينية في اعقاب الهجمات الارهابية في اغسطس ١٩٩٧، وكانت هجمات الفلسطينيين تجسيداً لقوة إسرائيل في خرق الاتفاق معهم في هذا المجال.

إن وجود خط حدود اقتصادى يحرر الفلسطينيين من الارتباط برغبة إسرائيل ونيتها الطيبة أو السيئة، كما سيمنح الفلسطينيين أيضاً الحرية في فرض وتحصيل ضرائب كما يريدون. ومن ناحية إسرائيل، فإن وجود حد اقتصادى يمكن أن يسمح لها بتوجيه الصادرات إلى الدولة الفلسطينية باعتبارها معفاه من الضرائب، وبذلك تتحرر ايضاً من ضرورة اعادة ضرائب لخزانة حكومتها.

٦ – تشغيل فلسطينيين في إسرائيل ..

بالنسبة لقوة العمل الفلسطينية، هناك الآن حد فاصل بين مناطق السلطة الفلسطينية وبين إسرائيل، ويبدو من غير المتوقع، في المستقبل المنظور، العودة إلى حرية التحرك التام للعمال، كما اعتاد عليه الاقتصادان في الماضي. ومن المتوقع أن يكون دخول العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل في المستقبل خاضعاً للرقابة، حتى وأن لم تتوقف إسرائيل عن فرض اغلاقات تامة على المناطق، وحتى اذا تم تنفيذ ترتيبات اساسية مختلفة تضمن استمرار تشغيل الفلسطينيين اثناء الاغلاق.

باستثناء ذلك، فإن معدل تشغيل عمال فلسطينيين في إسرائيل سيتحدد ايضاً طبقاً للموقف الذى ستتخذه إسرائيل بالنسبة لتشغيل عمال اجانب من دول اخرى، فطالما سيسمح بدخول مثل هؤلاء العمال، ومعدل تشغيلهم سيبقى

منخفضاً للغاية، فمن غير المتوقع أن يعود تشغيل الفلسطينيين في إسرائيل ليلعب نفس الدور الذى لعبه في الميزانيتين السابقتين لعام ١٩٩٣. وعلى ضوء الضغط الذى تستطيع ممارسته الجماعتان الرئيسيتان المستخدمتان لعمال اجانب وفلسطينيين، وهما مقاولو البناء والزراعة، فالاحتمال الاكبر أن اهمية العمل في إسرائيل ستظل أقل مما كانت عليه في الماضي، حتى لو تم ازالة جميع القيود الأمنية أمام دخول عمال فلسطينيين إلى إسرائيل.

٧ - شراكة رجال الأعمال ..

إن اعلان دولة فلسطينية من شأنه أن يغير علاقة الرأى العام في المناطق باصحاب الأعمال الشركاء إسرائيليين وفلسطينيين، الذين يُعتبرون حتى الآن متعاونين مع العدو. وبالدرجة التى ستكون فيها منتجات مثل هؤلاء الشركاء موجهة للسوق الإسرائيلي سيكون وجودهم مشروطاً بسهولة حركة البضائع بين الاقتصادين، أى بطابع العلاقات التجارية التى بينهم.

وهناك عامل مؤثر آخر هو الدول الاساسية المستهدفة للتصدير، خاصة تلك التى لإسرائيل أو للدولة الفلسطينية اتفاقات منطقة تجارة حرة معها عما قريب. واستعداد هذه الدول لمنح الاعفاء من الرسوم الجمركية لمنتجات يتقاسم الطرفان انتاجها، سيشجع مقاولات فلسطينية من الباطن واصحاب اعمال شركاء آخرين، يتوجهون سواء إلى السوق المحلى أو إلى أسواق خارجية واذا ما كانت التسوية النهائية الإسرائيلية - الفلسطينية ستؤدى إلى تطبيع علاقات إسرائيل مع بقية الدول العربية، فالمتوقع أيضاً ظهور رجال أعمال شركاء يتجهون بأنتاجهم إلى هذه الأسواق التى ستستعين فيها التكنولوجيا والمعلومات الإسرائيلية بعلاقات الصفقات التى يبرمها رجال أعمال فلسطينيون.

ولكن اكثر من كل هذه التغيرات، فسيتحدد مصير رجال الأعمال الشركاء بناء على موقف السلطة الفلسطينية، وأجواء العلاقات العامة بين إسرائيل والدولة الفلسطينية، وسهولة حركة رجال الأعمال الفلسطينيين.

٨ - مشاريع بنية تحتية مشتركة ..

تجربة الفترة الانتقالية صورت للفلسطينيين قوة الضغط القوية التى تستطيع إسرائيل أن تمارسها عليهم، بواسطة سيطرتها على خدمات البنية الاساسية الهامة مياه، كهرباء، واتصالات. على ضوء ذلك فإنهم يتطلعون إلى التخلص من اعتمادهم الكبير، كلما امكن ذلك، على تزويدهم بهذه الخدمات من إسرائيل، لذلك، فلا غنى عن التعاون في مشروعات بنية تحتية تُفرض على الفلسطينيين في التسوية الدائمة، أو كشرط لتمويل مثل هذه المشروعات بمساعدة أطراف دولية، ومن غير المتوقع أن يتم تنفيذ موسع لمشاريع بنية تحتية مشتركة.

٩ - تدخل أطراف أجنبية ..

التسوية الدائمة ستقلل بدرجة ما، ولكن لن تلغى تماماً، قوة إسرائيل في اتخاذ اجراءات أحادية الجانب. تكون انعكاساتها على الاقتصاد الفلسطيني ذات تأثير ملموس. والدروس المستخلصة من الفترة الانتقالية ستسمح للفلسطينيين ضمان تدخل اطراف اجنبية باعتبارهم مُحكمين أو - للأسف - وسطاء بينهم وبين إسرائيل في مثل هذه المشكلات. وقد عارضت إسرائيل دائما وبأصرار - فيما مضى - أى تدخل لطرف ثالث أيا كان في علاقاتها مع جيرانها. ولكن، حدث تغيير في هذا الموقف مؤخراً، مع تدخل اطراف وساطة امريكيين لفرض اتفاقات وللتحكيم في الخلافات بين *السلطة الفلسطينية وإسرائيل*.

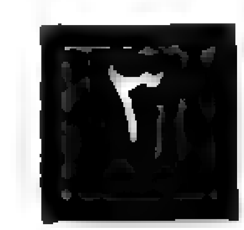
وعلى غير ما هو معتاد في *القضايا الأمنية*، فإن التدخل الأجنبي في العلاقات الاقتصادية من الممكن أن يكون لاكثر من طرف واحد. ومن الممكن ايضاً أن تتمخض عبر علاقة إسرائيل والسلطة الفلسطينية باطراف أو اتفاقات دولية في قضايا التجارة أو العمل أو الشركات التى - ومع غياب موقف سياسى - كانت مغلقة أمام السلطة الفلسطينية.

١٠ - فرصة مُهددة؟

من المحتمل في مرحلة معينة في المستقبل، أن يتوارى خطر العمليات التخريبية ومن ثم تختفى ايضاً الحاجة إلى حيز أمنى صارم بين المناطق الفلسطينية وإسرائيل. في ظل هذه الظروف. لن يكون هناك مانع من العودة إلى حرية الحركة الكاملة للناس، والبضائع ووسائل الانتقال، كما عهدناه في الماضي. ولو كانت مثل هذه الظروف قد توفرت. ولو كانت *الفترة الانتقالية* تختلف عن ذلك، لتوقعنا أن يتطلع *الفلسطينيون* لقرب اقتصادى أكبر بكثير لإسرائيل عما طرحناه في السيناريو الذى إشرنا إليه في *السطور السابقة*. ولكن كلما يمر الزمن، تتعمق *القيود الحالية* على طابع العلاقات بين الاقتصادين. ومن المحتمل، إنه الآن بالفعل، مع عدم توقيع اتفاق التسوية الدائمة بعد، فقد اجتازت العلاقات التى تولدت نقطة *اللا عودة إلى الوراء*.

كما ان المقاطعة العربية جعلت إسرائيل - في سنواتها الأولى - تلتزم سياسة اكتفاء ذاتى، وهكذا فإن المشكلات التى تتحايل بها إسرائيل على صادرات البضائع وخدمات العمل الفلسطينية من شأنها أن تجعل الدولة الفلسطينية تقبع وراء جدار من الرسوم الجمركية الحامية، في محاولة لتطوير مصادر تشغيل عن طريق انتاج بدائل الاستيراد، والجماعات المعنية بالموضوع والتى ستتشكل في أعقاب ذلك، سيشكلون عائقاً حاداً أمام اعادة الانفتاح بشكل أكبر تجاه إسرائيل، وكلما تخففت القيود الأمنية تزداد الفائدة والربحية.

إن أشكال العلاقات المقررة في غضون ذلك ستفرض في نهاية الأمر، العلاقات الاقتصادية التى ستقام بالفعل، في ظل ظروف *التسوية الدائمة*، بذلك يتضاءل احتمال أن يتمكن *الأقتصاد والمجتمع الفلسطيني* بسبب قربهم من إسرائيل من تجاوز وعبور مسيرة تحديث سريعة، تميزهم عن غالبية العالم



المفاوضات مع سوريا: إلى أين؟

شلومو بروم

مجلة التقييم الاستراتيجي - مركز جافى للدراسات الاستراتيجية المجلد الثانى - العدد الثالث - ديسمبر ١٩٩٩

The Negotiations With Syria: Quo Vadis?

Shlono Bron

Strategie Assessment - Jaffee Center For Strategic Studies Vol 2 - N0.3 - December 1999

إعداد / مالك عونى

استؤنفت المفاوضات الرسمية مع سوريا، بعد قطيعة دامت ما يقرب من خمس سنوات، تحت رعاية الولايات المتحدة فى الخامس عشر من ديسمبر فى واشنطن، فى جهد لاستكمال اتفاق سلام بنهاية عام ٢٠٠٠، ويتضمن الجدل فى إسرائيل بخصوص السلام مع سوريا عديد من الافتراضات فيما يتعلق بعملية التفاوض ومواقف كل طرف. وعلى الرغم من أن كثير من هذه الافتراضات ليس لها سوى أساس محدد فى الواقع، فإنها تؤثر على الرأى العام والقادة الإسرائيليين. لذلك فإنه من المهم فهم المفاوضات السابقة لتقدير توقعات نجاح الاستئناف الراهن لمحادثات السلام بالإضافة إلى تحديد السياسة الإسرائيلية.

وتعد هذه هى المحاولة الثالثة، خلال العقد الأخير، لدفع مفاوضات السلام بين إسرائيل وسوريا. وكانت المحادثات قد بدأت بعد مؤتمر مدريد فى نوفمبر ١٩٩١، وخلال المرحلة الأولى، التى جرت خلال فترة حكومة رئيس الوزراء اسحق رابين، عقدت المحادثات الثنائية الرسمية فى وزارة الخارجية الامريكية، وكانت هذه المحادثات جدلية، وتعكس عدم اقتناع سوريا بإمكانية التوصل إلى اتفاق وعدم رغبة إسرائيل فى إدارة مفاوضات يمكنها أن تقود إلى اتفاق. وفى مقابلة صحفية منذ بضع سنوات مضت، اعترف شامير أنه لم تكن لديه نية للتوصل إلى اتفاق سلام.

وخلال فترة حكومة رئيس الوزراء اسحق رابين التالية، تغيرت طبيعة المفاوضات تدريجيا، وعكست المفاوضات نية صادقة لإنجاز اتفاق سلام. وخلال عامى ١٩٩٤ – ١٩٩٥، أديرت جولة المحادثات بواسطة سفراء ورؤساء أركان إسرائيل وسوريا. وعند بعض النقاط، كان يتدخل الرئيس كلينتون ووزير الخارجية وارين كريستوفر وعقد كلينتون لقاءين مع الرئيس السورى حافظ الأسد، ولقاءات عديدة مع رابين.وقام كريستوفر بجولات مكوكية عديدة بين القدس ودمشق.

ومنذ البداية، كانت المفاوضات مع سوريا مليئة بالمشكلات هو ما يرجع لبعض الأسباب وفقا لما يلى:

* شخصية الأسد: فقد كان الرئيس السورى حذراً، وبطيئاً، ومنغلقاً، ومتردداً ومرتاباً إلى أبعد حد. ولم يتح أى حيز للمناورة لمفاوضيه، وكان يغير مواقفه تدريجياً، أن لم يغيرها البتة، ورفض الحاجة إلى حل وسط خلال المفاوضات. وفوق ذلك، لم يستوعب الأسد النظام الإسرائيلى، وأهمية الدبلوماسية العامة وتأثيرها على الرأى العام الإسرائيلى. ولعل موافقته على السماح لوزير الخارجية الشرع بمقابلة رئيس الوزراء باراك فى واشنطن تشير إلى أنه بدء يتفهم أهمية الدبلوماسية العامة. إلا أن سلوك الشرع خلال الجلسة الافتتاحية أظهر أن هذا التفهم مازال محدودا جداً. فقد رفض الشرع مصافحة باراك حتى حينما كان بعيدين عن نظر الصحفيين.

* أسلوب الأسيد غير العملى فى التفاوض: يفضل الرئيس السورى حصر الاتصالات فى الوساطات والوسطاء الامريكيين، ويتجنب الأسد الاتصالات المباشرة مع إسرائيل، معتبراً هذه بمثابة تنازل أمام المطالب الإسرائيلية بالتطبيع. وخلال افتتاح المحادثات

فى ديسمبر ١٩٩٩، أمر الأسد وزير خارجيته بالإدلاء بكلمة هجومية، ومن جانبه رفض الأسد حضور الافتتاح، مؤكداً أن لقاءاً مع القادة الإسرائيليين سيتوقف فقط على نجاح استكمال المحادثات بأكثر من كونه اداة للتوصل إلى اتفاق. أفرزت هذه السياسة عملية تفاوض بطيئة نتيجة إساءات الفهم حيث كانت الاتصالات تتم فى المفاوضات مع كل من سوريا والفلسطينيين فى ظل معارضة سياسية إسرائيلية صاخبة. أعاق هذا رابين من أن يعرض على الجماهير الإسرائيلية التنازلات الشاقة التى كانت يعتقد أنها مطلوبة للتوصل إلى إتفاق على كلا المسارين.

* مواطن النقص فى جهود الوساطة الأمريكية فى ظل تلهفها لتحقيق مكاسب: مالت إدارة كلينتون إلى حجب الاختلافات بين سوريا وإسرائيل فى القضايا الرئيسية، وكان من نتيجة ذلك أن كان المسئولون الامريكيون غير دقيقين أحيانا فى نقل الرسائل بين الجانبين. أضر هذا الاقتراب بالمفاوضات وخلق عدم ثقة بين سوريا وإسرائيل.

* الفجوة بين المواقف السورية والإسرائيلية: نجم جزء من هذه الفجوة من السوابق التى أقرت خلال مفاوضات إسرائيل السابقة مع مصر، والأردن وسوريا. يصر الأسد ألا يحصل على أقل مما منحته لجارتها العربيتين الأخرتين. فى اتفاقات السلام مع عمان والقاهرة، انسحبت إسرائيل من كل الأراضى التى استولت عليها خلال وعقب حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧. وكان الاستثناء هو الضفة الغربية وقطاع غزة، اللتين كانتا تتبعان الأردن ومصر على التوالى عام ١٩٦٧، واللتين تمثلان الآن أساس المحادثات مع الفلسطينيين، ويمثل اتفاق فض الاشتباك فى مرتفعات الجولان عام ١٩٧٤ سابقة أخرى يصر الأسد على احتذائها، ويحدد الاتفاق حداً أقصى لعدد القوات فى منطقة متساوية المدى على الجانبين الإسرائيلى والسورى لخط وقف إطلاق النار. ويريد الأسد نفس هذا التماثل فى إطار أى مطلب إسرائيلى لنزع السلاح فى مرتفعات الجولان التى تبعد ٦٠ كليو متراً عن دمشق. تجعل تلك المسافة القصيرة من الصعب بالنسبة للسوريين القبول بمنطقة كبيرة منزوعة السلاح.

على النقيض ينبغى على إسرائيل أن تجعل انسحاباً كاملاً من مرتفعات الجولان متوقفاً على ترتيبات أمنية عميقة وغير مماثلة مشابهة لتلك التى اتفق عليها بين إسرائيل ومصر لتقليل المخاطر الأمنية الناجمة عن مثل هذا الانسحاب. وتجعل الابعاد الجغرافية المحدودة لمرتفعات الجولان وقرب دمشق أى توافق بين الموقفين المتعارضين صعباً للغاية، عالجت المفاوضات الإسرائيلية فى عامى ١٩٩٤ - ١٩٩٥ مع أربع قضايا رئيسية: الانسحاب من مرتفعات الجولان، والجدول الزمنى للامنى للانسحاب، والتطبيع، والترتيبات الأمنية، ومنذ البدء طالب السوريون بانسحاب كامل من مرتفعات الجولان، وحددت لاحقا العودة إلى خطوط الرابع من يونيو ١٩٦٧، وجاء استعداد سوريا لتكثيف المحادثات فقط عقب تأكيد كريستوفر لدمشق أن إسرائيل مستعدة للانسحاب بشكل كامل من مرتفعات الجولان. وبغض النظر عما إذا كانت إسرائيل أرسلت بالفعل مثل تلك الرسالة إلى الأسد من عدمه، فقد أخبر كريستوفر بمبادرة خاصة منه بموافقة رابين المزعومة على إنسحاب كامل، استناداً إلى سؤال افتراضى طرحه وزير الخارجية الأمريكى على رئيس الوزراء. وفى الواقع، تؤكد إسرائيل أن استعداداتها للانسحاب يعتمد على مدى الاستجابة لمطالبها فى قضايا من قبيل الأمن والتطبيع.

وافقت سوريا على مناقشة الهواجس الإسرائيلية عندما فهمت دمشق أنهاحصلت على تعهد بالانسحاب من كامل مرتفعات الجولان. وبدأت المباحثات الأولى حول قضايا من قبيل الجدول الزمنى للانسحاب وعناصر التطبيع. وفى نهاية عام ١٩٩٤، عندما تم تحقيق تقدم فيما يتعلق بهاتين المسألتين، بدأت المفاوضات حول الاجراءات الأمنية، وكان يرأس الوفد الإسرائيلى الأول رئيس الأركان الفريق ايهود باراك، رئيس الوزراء حالياً، وكان يرأس الجانب السورى رئيس الاركان اللواء حكمت الشهابى، وسريعا تحقق الجانبان من مدى تباينهما فى تعريف احتياجاتهما الأمنية.

وطرحت إسرائيل مطالب عدة خلال الاجتماع الأول للرؤساء العسكريين فى ديسمبر ١٩٩٤ تضمنت هذه المطالب تخفيض الجيش السورى، ومنطقة واسعة منزوعة السلاح، وتخفيض غير مماثل للقوات على طول الحدود السورية - الإسرائيلية مع تجمل دمشق العبء الأكبر من المسئولية، واستمرار الوجود الإسرائيلى فى محطة الإنذار المبكر على مرتفعات ا لجولان، وتم رفض المطالب الإسرائيلية قبل دمشق، التى أنهت الاتصالات المباشرة.

واستئنفت المفاوضات فقط عقب توسطها بما سمى اللا ورقة أو ا لوثيقة الغير الملزمة، حول موضوع الترتيبات الأمنية، ويستجيب القسم الأول من الوثيقة للاهتمامات الإسرائيلية حيث يعدد فى هذا السياق الترتيبات الأمنية، ويستجيب القسم الثانى للاهتمامات السورية بالإشارة إلى الحاجة إلى التماثل وتحدد وثيقة جنيف مناطق تطبيق الترتيبات الأمنية، على الرغم من أنه يترك بعض الإمكانية لترتيبات غير متماثلة عندما يبرر ذلك الواقع الجغرافى، وبدت الوثيقة مقبولة لكلا الجانبين.

قاد الاتفاق حول اللا ورقة إلى لقاء ثان بين رئيس

الأركان الإسرائيلي والسوري في يونيو ١٩٩٥. وكان رئيس الجانب الإسرائيلي هذه المرة الفريق أمنون شاحاك. وخلال هذا اللقاء، تخلت إسرائيل عن مطلبها بتخفيض الجيش السوري ولكنها كررت الحاجة إلى ترتيبات أمنية واسعة النطاق وغير متماثلة. ونتج تنازل إسرائيل فيما يتعلق بتخفيض القوات العسكرية عن كل من رد فعل سوريا العنيف بالاضافة إلى إدراك أن هذا لن يفيد إسرائيل، الملاحظ أنها تمتلك تفوقاً عسكرياً واضحا على سوريا ولذلك قررت إسرائيل طرح القضية عل جدول أعمال المحادثات الأمنية الإقليمية متعددة الأطراف، التي كانت سوريا تقاطعها. سار اللقاء دون حوادث وبدأ الجانبان الاستعدادات لمفاوضات تفصيلية لاحقة بواسطة مجموعات العمل العسكري.

علق اغتيال رابين في نوفمبر ١٩٩٥ العملية على الرغم من قرار خليفته شيمون بيريز تسريع تقدم المفاوضات مع سوريا. فقد أعطى رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد أهمية أكبر لمكونات التطبيع والتعاون الاقتصادي واهتماماً أقل لقضية الجدول الزمني لتطبيق الاتفاق، أراد بيريز كذلك بحث مسألة المياه وحاول مقابلة الأسد لإعداد الرأي العام الإسرائيلي للانسحاب من مرتفعات الجولان، ورفض الرئيس السوري المحاولة الإسرائيلية للدبلوماسية العامة بدون التوصل إلى إتفاق كامل. في نفس الوقت وافق كلا الجانبين تحت رعاية الولايات المتحدة على مواصلة محادثات مكثفة حول القضايا غير المرتبطة بالأراضي في منتجع واي ريفر في ماريلاند.

وعند البدء تناولت مباحثات واي التطبيع وبدا السوريون مستعدين لقبول عديد من المطالب الإسرائيلية المتعلقة باقامة علاقات كاملة. لا يعني هذا أن سوريا كانت مستعدة للتحول إلى بلد منفتح وديمقراطي ووافقت على اقامة علاقات دافئة مع إسرائيل. في المرحلة التالية، تم بحث الترتيبات الأمنية، والتي بدا فيها الجانبين مرة أخرى متباعدين. وأدرك بيريز أن المفاوضات لن تنتهي قبل الانتخابات، وبين موجة من الهجمات الإرهابية الفلسطينية في فبراير ومارس ١٩٩٦، قرر تعليق المحادثات ودعا إلى انتخابات مبكرة، وكان هدف بيرز استئناف المفاوضات بعد الانتخابات الوطنية المبكرة التي تمت الدعوة إليها في شهر يونيو من هذا العام.

خسر بيريز مع ذلك انتخابات يونيو ١٩٩٦ وفشل خليفته بنيامين نتنياهو في استئناف الاتصالات المباشرة مع سوريا، وأستخدم نيتيناهو وسطاء خاصين لبعث رسائله إلى سوريا، والتي ظلت تفاصيلها غير واضحة، لكن كان من الواضح أن كلا البلدين تمسكا بمواقفهما الأساسية، وأوقف الأسد الاتصالات غير المباشرة عندما أدرك أن نتنياهو لن يوافق، بالرغم من التلميحات الأولية على انسحاب من كامل مرتفعات الجولان، ومع ذلك بدأ أن نيتنياهو انتزع موافقة سورية على وجود إسرائيلي في محطة إنذار مبكر امريكية على جبل الحرمون، وكان بيريز قد درس هذا الاقتراح عندما كان رئيساً للوزراء، لكنه لم يدبر لطرحه كحل وسط. وكان أحد اسباب تردد بيريز هو شكوك العسكريين فيما اذا كان هذا الاقتراح سيستجيب لاحتياجات إسرائيل الأمنية.

خاب رجاء كلا من إسرائيل وسوريا من نتائج المفاوضات خلال إدارات رابين، وبيريز ونتنياهو، وتحطمت الثقة بين البلدين. شعر الأسد أن الجانب الإسرائيلي يخدعه. لقد دفع الأسد للاعتقاد بأن إسرائيل تنظر للسلام مع سوريا باعتباره أولوية. وبدلاً من ذلك، بدت إسرائيل تفضل اتفاقاً مع الفلسطينيين والأردن، والذي يزيد من عزلة سوريا، أدعى الأسد كذلك أن إسرائيل وافقت على انسحاب كامل فقط لكن تنكرت من هذا الالتزام فيما بعد. في نفس الوقت، أشار الرئيس السوري إلى ما شعر أنه يمثل إشارات ودية مثل السماح بالهجرة اليهودية من سوريا، المساعدة في البحث عن الجنود الإسرائيليين المفقودين في عمليات وأمره وزير خارجيته باجراء مقابلة مع التليفزيون الحكومي الإسرائيلي – ولم تعط إسرائيل، حسبما يعتقد الأسد، شيئاً في المقابل وفي النهاية يشعر الأسد أنه استغل بواسطة إسرائيل لتحسين وضعها في العالم العربي بإيجاد صورة خادعة بالسلام بدون التنازل عن أي شئ.

بالمثل، كان الجانب الإسرائيلي محبطا من الأسد، فحسبما ترى إسرائيل، فإن الرئيس السوري يتصرف بشكل متصلب وعنيد مما جعل احراز تقدم مستحيلاً، لقد توقع الإسرائيليون من الأسد أن يسلك على غرار الرئيس المصري السابق أنور السادات، أو ملك الأردن السابق حسين، أو حتى رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، والذين قابل كل منهم قادة إسرائيل وتفهم منظومة الدبلوماسية العامة والإشارات الودية. لم يكن الأسد ببساطة مستعداً للمشاركة في هذا ومساعدة القيادة الإسرائيلية على اقناع الشعب الإسرائيلي بالسلام. باختصار تمثلت جذور الأزمة في سوء فهم عميق بين الجانبين ولن يكون بناء هذه الثقة خلال المحادثات الراهنة سهلاً ويتطلب قرارات شجاعة من قبل القادة وسيكون السبيل الوحيد لكسب رضا سوريا هو اعتراف علني من رئيس الوزراء ايهود باراك بان ثمن السلام مع سوريا هو انسحاب كامل من مرتفعات الجولان، ويمكن لباراك أن يقول إنه مستعد لضمان ذلك مقابل السلام، وتطبيع العلاقات والترتيبات الأمنية، ويمكن لمثل هذا التحرك ان يؤدي إلى إعلان سوري باستعدادها لسلام كامل مع إسرائيل. إلا أن مثل هذا الإعلان سيؤدي سريعاً إلى تعريض ائتلاف

باراك الحاكم للخطر من جهة. ومن جهة اخرى، سيرحب عديد من الإسرائيليين بإعلان رئيس الوزراء.

ويمكن إجمال الأمر بوضوح فى أنه ليس هناك طرق مختصرة فى المفاوضات الإسرائيلية - السورية يكرر الناطقون الرسميون السوريون أن معظم تفاصيل الإتفاق قد تم تسويتها خلال حكومتى رابين وبيريز وهذا غير صحيح. فمازالت إسرائيل وسوريا متباينتى المواقف فيما يتعلق بقضية الترتيبات الأمنية وترسيم الحدود. وستتطلب كل من هاتين القضيتين كثيراً من الوقت.

وهناك اسئلة أخرى تتعلق بالدروس المستفادة من المحادثات السابقة:

- هل يخاف الأسد أن يعرض التطبيع مع إسرائيل نظامه للخطر؟ تبدو الاجابة حسبما يتضح من المفاوضات خلال حكومتى رابين وبيريز، أنه لا ، فلم تؤد مطالب إسرائيل بالتطبيع إلى أزمة، وتبدو مواقف كلا الجانبين متقاربة وتتعلق الأزمات فى المحادثات بقضايا الأراضى والترتيبات الأمنية، وبناءاً على ذلك فقد اتخذ الأسد بوضوح القرار الاستراتيجي بتحقيق سلام كامل مع إسرائيل، وتتمثل اسباب الرئيس السورى الرئيسية فى تأكيد الانتقال الهادئ للسلطة إلى ابنه بشار، باعتباره الأكبر سناً، وتدهور صحة الأسد والمساعدات الامريكية والغربية إلى سوريا، واستعادة مرتفعات الجولان.

- هل سوريا مستعدة لتقديم تنازلات فيما يتعلق بقضايا الأراضى؟ لن يتنازل السوريون فيما يتعلق بمطلبهم بخصوص انسحاب من كامل مرتفعات الجولان. إلا أنه ربما يكون هنا حيز للمناورة فيما يتعلق بترسيم حدود جديدة، وسبب ذلك انه بخلاف الحالة المصرية والأردنية التى لا تتضمن الضفة الغربية، فإن خطوط الهدنة الإسرائيلية - السورية ليست هى نفسها الحدود الدولية بعبارة أخرى، فإن سوريا وإسرائيل لم تتفقا على أية حدود - حتى ولو بشكل غير رسمى - عقب حرب عام ١٩٦٧ ويمكن ان تقود الحاجة الى تخطيط مثل هذه الحدود إلى بعض المرونة فى الإصرار السورى على العودة إلى خطوط الرابع من يونيو ١٩٦٧، والذى كان مصدراً لخلاف عنيف بين البلدين.

هل ستعوق قضية المياه اتفاق سلام؟ تبدو الاجابة انه لا لقد أوضح السوريون أنهم لا يريدون الاضرار بمصادر المياه الاسرائيلية، فإذا ما تم التوصل إلى اتفاق فيما يخص كل النقاط الأخرى، فقد أشار السوريون أنهم مستعدون لتسوية المطالب الإسرائيلية فميا يتعلق بقضية المياه.

وفى الأساس، وافقت إسرائيل وسوريا على استئناف المفاوضات من النقطة التى علقت عندها فى عام ١٩٩٦، وافتراضا للرغبة الصادقة لكلا الجانبين، فمن المحتمل أنهما سينجحان فى تعيين تلك النقطة خلال المفاوضات.

وينبغى على إسرائيل، فى المفاوضات الراهنة الاصرار على استمرار المحادثات المباشرة تفادياً لإساءات الفهم المتصلة بالوساطات ويجب على إسرائيل كذلك التركيز على الترتيبات الأمنية، جاعلة منها الاختبار لاستعداد سوريا لانجاز اتفاق سلام. ويجب ان تنخرط الولايات المتحدة فى هذا المحادثات بما انه متوقع من واشنطن توفير المساعدات المالية والضمانات الامنية.

ويمكن تسريع المفاوضات من خلال تكوين مجموعات عمل تركز على القضايا المنفصلة إلا أنه ليس واضحا، مع ذلك ما إذا كان السوريون سيوافقون على ذلك ومن المحتمل أن الأسد سيكون قلقا من فقدان القدرة على التحكم.

فى نفس الوقت، يجب الا يضلل الشعب الإسرائيلى فيما يتعلق بثوابت أى اتفاق سلام مع سوريا، يجب ان يخبر الشعب بوضوح أن سوريا لن توافق على سلام بدون انسحاب من كامل مرتفعات الجولان. ويحاج المعارضون بأن مثل هذا الإعلان الحكومى، يمثل تنازلاً رئيسياً وتخلياً عن ورقة المساومة الإسرائيلية الأساسية.

وكانت هذه الحجة ذات قيمة فى بداية المفاوضات إلا أنها لم تعد بعد واعقية بعد سبع سنوات من المفاوضات والاتصالات إن الخطوط التى تشكل إطار اتفاق مستقبلى واضحة لكلا الجانبين وتتضمن انسحابا كاملاً من مرتفعات الجولان فى مقابل ترتيبات امنية، وتطبيع، وترتيبات للمياه، وجدول زمنى مقبول لإسرائيل ويجب على الحكومة الإسرائيلية الآن أن ترسل نفس الرسالة إلى الشعب الإسرائيلى مثلما ترسلها لسوريا.

سيكون من الصعب التوصل إلى اتفاق مع سوريا. ومن المتوقع أن تكون المفاوضات طويلة ومضجرة، ومن المحتمل أن تتجاوز التخمينات بأنها ستكتمل فى غضون أشهر. ويعنى ذلك أنه بحلول يونيو ٢٠٠٠ الموعد النهائى الذى حدده باراك لاتمام انسحاب كامل من جنوب لبنان - لن يصل إل اتفاق مع سوريا وسيكون عليه الترتيب لانسحاب منفرد. ومازالت إسرائيل وسوريا قادرتين على تضييق الفجوة بين موافقهما والتوقيع على اتفاق يعيد مرتفعات الجولان إلى سوريا ويوفر لإسرائيل ضمانات امنية مناسبة بدون تعد كبير علي سيادة سوريا.



أوضاع المرأة الفلسطينية فى إسرائيل

المصدر: اوراق المؤسسة العربية لحقوق الإنسان- الإصدار الخامس

اعداد: أكرم الفى

إسرائيل هى واحدة من الدول الموقعة على ميثاق الأمم المتحدة الخاص بإزالة التمييز ضد المرأة، بل ساهمت بشكل فعال فى وضع أسس قرارات مؤتمر المرأة العالمى فى «بكين». هذه القرارات التى تدعو الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة لاتخاذ الاجراءات الضرورية لمعالجة اثنتى عشرة نقطة متعلقة بحقوق المرأة فى مجالات الفقر، التعليم، العنف، والوصول إلى السلطة وصنع القرار.

يبلغ تعداد النساء العربيات فى إسرائيل ٥٧٢ ألف إمرأة، وهن يمثلن أقل القطاعات تطورا من السكان، فالمرأة العربية تواجه تمييز مزدوجا، لكونها عربية داخل دولة إسرائيل، ولكونها امرأة داخل المجتمع الفلسطينى، وهما المعاملان اللذان يجتمعان ليجعلا المرأة الفلسطينية فى إسرائيل القطاع الأكثر فقراً والأقل أجرا والأقل تعليما فى المجتمع الإسرائيلى. هذا وتتعرض المرأة للعديد من أشكال الاضطهاد والتمييز، وهو ما يتزامن مع عدم وجود حماية كافية لهم عبر النظام القضائى، ويسوء هذا الوضع فى إطار ضعف تمثيلهم السياسى وعلاقاتهم بمواقع السلطة، وهو ما ينتج عنه تجاهل طموحاتهم وحاجاتهم.

الحقوق الاقتصادية:

وفق أرقام عام ١٩٩٧، فإن ٢٨.٣٪ من الأسر الفلسطينية تعيش تحت خط الفقر فى مقابل ١٦٪ فقط من الأسر اليهودية. وكان متوسط الدخل للأسرة العربية فى ١٩٩٦ يمثل ٤٤.١٪ من متوسط دخل الأسرة اليهودية.

هذا وتعانى المرأة الفلسطينية العربية أكثر من غيرها من هذا الفقر، نتيجة ضعف وقلة مصادر دخلها الشخصية. ففى ١٩٩٧ كان حوال ٨٠٪ من النساء الفلسطينيات (فى سن العمل) لا يعملون، مقارنة بـ٤٥.٨٪ بين النساء فى إسرائيل بشكل كلى. ورغم غياب ارقام واضحة حول نوعية الوظائف التى تشغلها المرأة العربية الفلسطينية، فانه من المعلوم انها تشغل الشريحة الدنيا من المستوى الوظيفى، وهو ما يتضح من كون متوسط دخل المرأة فى إسرائيل يمثل ٥٧٪ من دخل الرجل، ودخل الرجل الفلسطينى يمثل ٦٨٪ من دخل الرجل اليهودى وبالطبع تأتى المرأة العربية اسفل هذا السلم المتدرج للأجور.

قانون الحد الأدنى للأجور:

يعطى هذا القانون مواطنى دولة إسرائيل الحق فى الحصول على حد أدنى من الأجر، هو ٤٧٪ من متوسط الأجر الوطنى، إلا أن نتائج بحث المؤسسة العربية لحقوق الإنسان حول شروط عمل المرأة فى القطاع الخاص فى الناصرة (وهى تعد أكبر المناطق كثافة بعمالة المرأة العربية) فى سنة ١٩٩٨، أظهرت أن ٦١٪ من النساء العربيات يحصلن على أقل من الحد الأدنى القانونى للأجور، وأن ٧٢٪ منهن يعملن بدون عقد قانونى و ٣٥٪ فقط يحصلن على أجر مقابل العمل لوقت أضافى. والأكثر من هذا انه عند سؤالهن حول مقدار

الحد الأدنى القانوني للاجور جاءت اجابة ٣٠٪ منهن فقط صحيحة.

قانون الفرص المتساوية:

أحد أهم الاسباب وراء عدم اشتغال العديد من النساء العربيات هو ندرة فرص العمل بالمناطق العربية. وهو ما يعد أحد استتباعات عدم وضع المجتمع العربي وخاصة المرأة العربية في أولويات السياسة الاقتصادية للحكومة الإسرائيلية. فعلى سبيل المثال وجهت ٩٠٪ من الاستثمارات الحكومية في ١٩٩٨ إلى المناطق اليهودية، وتم وضع ٤٢٩ منطقة يهودية في تصنيف المناطق الأولى بالتنمية مقابل أربع مناطق عربية فقط. هذا وتواجه المرأة العربية صعوبات جمة في التنقل للعمل خارج اماكن سكنها (حيث يعمل ٨٠٪ منهن في مناطق سكنهم) إما بسبب صعوبة التنقل نتيجة لندرة وسائل المواصلات للمدن والقرى العربية، أو بسبب العوائق الاجتماعية الخاصة بالبيئة المحافظة اجتماعياً للعرب خاصة البدو.

رعاية الطفل:

تمثل ندرة أو افتقاد مؤسسات رعاية الأطفال من أهم المعوقات لعمل المرأة العربية. حيث تشير الإحصائيات إلى أن ٩٥٪ من الأطفال اليهود في عمر ثلاث سنوات يذهبون إلى روض أطفال في مقابل ٤٤٪ فقط من الأطفال العرب.

بالإضافة إلى أن التعديل الخاص بقانون التعليم الإلزامي والذي اصبح يشمل الأطفال من عمر ثلاث سنوات تم تأجيل تنفيذه في المناطق العربية حتى سنة ١٩٩٩ وتم تنفيذه فعليا في خمس مناطق عربية فقط. و لكن تحت الضغط تم مده مؤخراً إلى ٣٦ منطقة عربية ولكن في مقابل مده إلى ١٤٦ مستوطنة يهودية في الأراضي المحتلة. مما يظهر بشكل واضح تحيز مؤسسات الدولة ضد العرب.

حقوق التعليم: قانون التعليم الإلزامي:

وفق هذا القانون فأن الدولة الإسرائيلية مسئولة عن توفير التعليم الإلزامي للأطفال من عمر خمس سنوات، إلا أنه وفي ظل هذا القانون، وفي إطار النظام التعليمي الإسرائيلي المتطور فإن هناك فجوات ضخمة بين العرب واليهود في مجال التعليم.

من حيث حجم تمويل المدارس، وكثافة الفصل الدراسي وعدد الحاصلين على الشهادات الجامعية وبشكل خاص تنفيذ قانون التعليم الإلزامي داخل المناطق العربية. فوفق إحصائيات سنة ١٩٩٧، فإن نسبة الطلاب العرب المتسربين من التعليم وصلت إلى ٤٢٪ مقابل ١٢٪ بين اليهود. يزداد هذا الوضع سوءاً بين الفتيات العربيات اللاتي يقطن «القرى غير المعترف بها» ومنطقة النقب. هذا وقد وصلت نسبة النساء العربيات الأميات (في نفس السنة) إلى ١١.٧٪ مقابل ٤٪ فقط بين النساء اليهوديات.

كما وصلت نسبة النساء العربيات اللاتي اكملن التعليم الابتدائي فقط إلى ٢٢.٢٪ مقابل ٩.٧٪ بين النساء اليهوديات.

المناهج:

تمثل المناهج التي يتم تدريسها وفق النظام التعليمي الإسرائيلي عقبة هامة أمام تعليم الفتيات العربيات، حيث تعكس هذه المناهج ايديولوجية الدولة الإسرائيلية المعادية بشكل أو آخر للعرب، كما يظهر ايضا في كلا من المناهج العملية والبدائل المطروحة أمام الطلبة فبينما لدى الطلاب اليهود اكثر من ٩٠ مسار تعليمي للاختيار بينهم متضمنين العديد من المسارات التكنولوجية فإن ١٩ مساراً فقط يتم تدريسهم في المدارس العربية. هذه المسارات تحمل ايضا افتراضات حول ما هو مناسب للفتيات، هذا ولم يطرأ على الوضع أي تغيرات بالرغم من الضغط العنيف الذي مارسته مجموعات المرأة العربية منذ انعقاد مؤتمر بكين، حيث فشلت كل المحاولات الساعية لجعل المناهج مناسبة بشكل اكثر للفتيات العربية نتيجة لقصور التمويل.

«توصي اللجنة باتخاذ كافة الاجراءات لتأمين ممارسة حقوق الانسان للنساء غير اليهوديات، ومن ضمنها اللاتي يعشن في المناطق الريفية، خاصة في مجال الصحة والتعليم والتوظيف يجب التركيز عليهم. حيث يجب اتخاذ هذه الاجراءات لتضييق الفجوة بين المدارس العربية واليهودية وخفض نسبة الفتيات العرب والبدو المتسربات من التعليم، حيث يجب تخصيص موارد (مالية وبشرية) لهذه المدارس لتعظيم فرص التعليم.

لجنة الامم المتحدة.

دراسة حالة: تعليم المرأة في النقب:

يعد نظام التعليم في النقب من اسوأ ان لم يكن اسوأ النظم التعليمية في إسرائيل فهناك ٢٣٪ من المدرسين غير مؤهلين و٤٠٪ منهم من خارج منطقة النقب و٦٠٪ منهم لا يستطيعون توصيل المعلومات للطالب هذا وتبعد اقرب المدارس عن القرى غير المعترف بها بحوالي ٦ – ٥٠ كيلو متر.

علاوة على ذلك، ونتيجة لهيمنة التقاليد البدوية على

منطقة النقب، فإن معظم الاسر لا تسمح لبناتها بالتعلم خارج القرية التى تعيش بها، كل هذا مجتمعا ادى إلى أن ٤٥٪ فقط من الفتيات فى عمر الدراسة فى النقب يذهبن إلى المدارس وفقاً لمسح اجرته المؤسسة العربية لحقوق الانسان مع عدد من النساء البدويات فى النقب فإن ٤٥٪ منهم غير متعلمات و١٦٪ فقط اكملون التعليم الثانوى و٤٪ اجتزن امتحان التأهيل للجامعة و٢٪ فقط بدأن اشكال مختلفة من تكملة التعليم ما بعد الثانوى.

الحقوق الشخصية:

تهيمن المحاكم الدينية فى إسرائيل على قضايا الاحوال الشخصية للمسلمين والمسيحيين، هذا وتعنى المحاكم الدينية العربية من ضعف التمويل وقلة الكوادر الخاصة بها، حيث تخصص وزارة الشئون الدينية فى إسرائيل ٢٦٪ فقط من ميزانيتها للتجمعات الدينية العربية (مسلمين ومسيحيين ودروز) حيث توجد سبع محاكم فقط للمسلمين (٩٠٠ الف مسلم) وبها ستة قضاةفقط ليس من بينهم امرأة، وتحكم هذه المحاكم فى ١٥٠٠ قضية سنويا ووفق القانون الإسرائيلى فإن أى مسلم متزوج يستطيع ان يصبح قاضيا وهو ما استتبع ان تتم التعينات لهذا المنصب لاسباب سياسية وليس نتيجة عوامل تتعلق بالقدرات فى هذا السياق تصبح المرأة العربية معرضة لانتهاك حقوقها.

قانون سن الزواج:

يمنع هذا القانون زواج من هن تحت سن ١٧ سنة، ولكن وفق احصائيات المجلس القومى للطفولة فإن ٣٣٪ من النساء العربات فى عمر ١٧ - ١٨ سنة متزوجات، هذا ويصعب الحصول على معلومات حول نسبة المتزوجات فى عمر أقل حيث لا يتم تسجيل الزيجات تحت العمر القانونى فى مراكز الشرطة الاسرائيلية فخلال اعوام ٩٠ - ١٩٩٦ تم تسجيل ١٦ شكوى فقط حول زيجات تحت السن القانونى، ١٣ شكوى منها تم غلقها نهائيا بينما تم التحقيق فى ثلاث فقط مما يشكل انتهاك واضح فى تطبيق للقانون.

المادة ١٧٦ من قانون العقوبات:

وفق هذه المادة يعد الجمع بين اكثر من زوجة، جريمة يعاقب عليها القانون بعقوبة تصل إلى خمس سنوات سجن، هذا وهناك حالات قليلة جدا من القضايا لهذا السبب تعرض امام المحاكم الإسرائيلية إلا أنه وفق مسح عام ١٩٩٩ الذى اجرته الموسسة العربية لحقوق الانسان فى منطقة النقب، فإن ٤٠٪ من النساء البدو العرب اجاب أن ازواجهن يجمعون بين اكثر من زوجة.

العنف ضد المرأة: قانون منع العنف الأسرى:

تم سن هذا القانون فى مواجهة العنف العائلى (الاسرى) وتوفير الاجراءات لتقييد عنف الرجل فى مواجهة لمرأة. إلا أن الاحصائيات تشير إلى أن ٥٠٪ من النساء العربيات المتزوجات يمارس ضدهن شكل من اشكال العنف مرة على الأقل سنويا، وأن ٢٥٪ منهن يقوم الرجال بضربهن مرة على الأقل كل ست اشهر، إلا أن نسبة ضيئلة للغاية يقمن بالابلاغ عن هذه الوقائع، ففى سنة ١٩٩٧ استقبلت مراكز المرأة العربية ١٧٩ أمرأة فقط نتيجة تلقيهن ضرب مبرح وفى بعض الحالات كاد ان يفضى الضرب بحياتهن.

القتل بأسم الشرف:

لقت ست عربيات مصرعهن فى سنة ١٩٩٨ تحت اسم ما يعرف بشرف العائلة، هذا وقد سجلت مجموعات المرأة ٦٦ حالة من حالات القتل لنفس السبب فى السنوات الاخيرة، يعد قتل النساء نتيجة لهذا السبب هو احد تجليات عملية التميز ضد المرأة العربية فى إسرائيل، حيث لم تستطع السلطة حتى هذه اللحظة توفير الحماية الكافية لحياة المرأة العربية. وهو ما يمكن التدليل عليه بان عدد كبير ممن لقين مصرعهن كن قد ذهبن إلى مراكز الشرطة لحمايتهن وما كان من المسئولين فى هذه المراكز إلا أن أعادوهن إلى منازلهم وبعد ايام قليلة لقين مصرعهن.

وضع المرأة فى المحاكم:

اظهرت دراسة حديثة اجرتها شبكة المرأة الإسرائيلية أن شهادة المرأة أو حتى حياتها يتم تقييمها بشكل ادنى من الرجل فى النظام القضائى الإسرائيلى حيث وصل البحث إلى أنه يتم وضع شهاة المرأة فى الدلائل الثانوية على الواقعة التى تعرض على المحكمة، إلى جانب أن النساء اللاتى يتعرض للعنف العائلى يتم التعامل مع قضاياهن بشكل اكثر تساهلا من قضايا العنف خارج العائلة.

٥

الصورة الذهنية للآخر والصراع العربى الإسرائيلى

د. محمد سعد أبو عامود

تمثل الصورة الذهنية للآخر احدى الاشكاليات الهامة بالنسبة للصراع العربى الإسرائيلى والتى تضيف إليه المزيد من الحدة والتعقيد، ومن ثم فمن الهام فى ظل هذه المرحلة من تطور الصراع أن تهتم الجماعة العلمية العربية والإسرائيلية على السواء بالاجابة على التساؤلات الآتية:

- كيف ينظر العرب إلى إسرائيل؟
- كيف ينظر الإسرائيليون إلى العرب؟
- ما هى رؤية العرب لذاتهم ودورهم؟ وما هى رؤيتهم لإسرائيل ودورها؟
- ما هى رؤية إسرائيل لذاتها ودورها؟ وما هى رؤيتها لدور العرب؟
- إلى أى حد تقترب أو تبتعد هذه الرؤى الذاتية والمتبادلة مع معطيات الواقع؟
- وإلى أى حد تقترب أو تبتعد عن متطلبات تحقيق التسوية السلمية فى المنطقة؟

الاجابة على مثل هذه التساؤلات تمثل مدخلا هاما من مداخل حل الصراعات التى أكدت عليها الدراسات العلمية لاساليب حل الصراعات، والتى تنوعت وتعددت ادبياتها خلال العقد الأخير خاصة فى نطاق الدراسات السياسية الأمريكية.

ومن احدث الدراسات التى عنيت بهذا الموضوع دراسة اعدتها جانيت جروس شتاين، وهى باحثة امريكية معنية بهذا الموضوع، تحت عنوان Image, Identity And Conflict Resolution.

أى: الصورة الذهنية والهوية وحل الصراع.

وأعتقد أن عرض أهم ما تضمنته هذه الدراسة يمكن أن يكون مفيداً فى التوصل إلى نهج ملائم لدراسة ما يتعلق بالصراع العربى الإسرائيلى فى هذا الشأن.

تشير هذه الدراسة إلى أن الصورة الذهنية Image هى مجموعة من المعتقدات والفرضيات والنظريات التى يقتنع فرد أو مجموعة بانها صحيحة، وعندما يتخذها مجموعة من الناس كاطار مرجعى للحكم على الاخر فإنه يطلق عليها الاحاكم المسبقة «Stereo Type».

صورة الاخر والصورة المسبقة تتشكل كاستجابة للاحتياجات السيكولوجية الاساسية للانسان من اجل الهوية، فهوية الجماعة تعرف بالمقارنة مع المجموعات الأخرى فعفوية الجماعة تؤدى إلى المقارنة النظامية والتفاضل والتباين والحط والازدراء من شأن المجموعات الأخرى، وهذا النوع من الصراعات يحدث حتى فى غياب المقومات الاساسية المسببة للصراع.

وتشير الباحثة بعد ذلك إلى العناصر التى تزيد من صورة الاعداء وتفاقم وتثير النزاع على النحو التالى:

١ - النزاعات الشديدة لا تميل إلى التصاعد بين الهويات المتجانسة، ومن ثم عندما تكون الهويات متجانسة ومتوافقة فإن النزاع يقل، وكلما كانت الهويات

غير متجانسة كلما زادت حدة النزاعات وضراوتها.

٢ - الشروط المادية للندرة يمكن أن تزيد من حدة صراعات الهوية الكامنة.

٣ - تزداد حدة وشدة النزاع عندما تعتمد احدى الهويات على رفض الاعتراف بهوية الآخر، وفي هذه الحالة فإن اصحاب هوية معينة عندما يعترفون بهوية الآخر، فانهم يشعرون بان في هذا تدمير ونقض لهويتهم وهو ما ينطبق على الهوية العربية بصفة عامة والهوية الفلسطينية بصفة خاصة في مقابل الهوية الإسرائيلية.

٤ - التحيز العاطفي الشائع يميل إلى تكثيف صورة الاعداء ويؤدي بالناس إلى المغالاة في تقدير افعال الاخرين الموجهة اليهم حتى ولو كانت هذه الافعال غير موجهة اليهم، كما أنه وفي هذه الحالة يميل الناس إلى نسب افعال الآخرين إلى شخصيتهم بدلا من مواقفهم.

٥ - التحيز الذاتي يسبب تفسير الناس للافعال الدفاعية للدول الأخرى على انها افعال عدوانية، ومن ثم تتكثف رؤيتهم لتلك الدول على أنهم اعداء.

٦ - في كثير من الحالات توظف صراعات الهوية وتثار من اجل تحقيق اهداف ومكاسب سياسية.

٧ - عادة ما يبحث الناس عن المعلومات التي تؤيد الصور المسبقة المتكونة لديهم، ويتجنبون المعلومات التي تتحدى وتمثل تهديدا لهذه الصور، كما انهم يميلون إلى تفسير المعلومات بشأن الآخر بطريقة سلبية بحيث تدعم الصورة العدائية المسبقة لديهم.

اذا ما حاولنا أن نطبق ما توصلت إليه هذه الدراسة على الصراع العربي الإسرائيلي، سنجد أن الهويتين العربية والإسرائيلية هويتان غير متجانستين كما أن الشروط المادية للندرة (الار ض - المياه - الدور) متوافرة كما أن رفض الاعتراف بالآخر هو العنصر الواضح في سياق هذا الصراع على مدى سنواته الطويلة، كما أن صورة الآخر بالنسبة للعرب وإسرائيل قد تم تشويهها بصورة واضحة عبر اساليب الداعية والدعاية المضادة، والتي وصلت في حالات كثيرة إلى مرحلة الحرب النفسية بين الطرفين.

وقد ساعد على ذلك الظروف التاريخية التي احاطت بنشأةهذا الصراع حيث كان العرب قد خرجوا من عباءة الدولة العثمانية، وكان لديهم طموح قومي لتأكيد عناصر هويتهم القومية العربية، وإذا بهم يفاجئون بقيام دولة إسرائيل على أرض فلسطين العربية، وقيام إسرائيل في حد ذاته بعث في نفوس الإسرائيليين فكرة الهوية الذاتية، ونظرا للظروف التاريخية التي مر بها اليهود، فإنهم كانوا اكثر حاجة إلى تأكيد هويتهم من خلال الاعتماد على الموروث التاريخي القديم والذي يعطي اليهود احساسا بالتميز على الآخر، اليس اليهود هم شعب الله المختار وفقا للاساطير الشعبية اليهودية؟.

وهكذا تفاعلت العديد من العوامل في سياق التطور التاريخي للصراع لتصل إلى تركيبة معقدة من الصور الذهنية والاحكام المسبقة السلبية من جانب كل طرف تجاه الطرف الآخر.

والواقع أنه لا يمكن اغفال تأثير الدور الذي لعبته اساليب السياسة الإسرائيلية في تعميق صورة العداء لدى الجانب العربي، فالمذابح التي جرت في دير ياسين وغيرها من القرى والمدن الفلسطينية، وما تعرض له الاسرى المصريون من اساليب وحشية من الجانب الإسرائيلي، اضافة إلى اعتياد القوات الإسرائيلية توجيه ضربات إلى المدنيين كما حدث في بحر البقر بمصر ونجع حمادي، وقانا في لبنان وصولا إلى الاعتداءات الاخيرة على لبنان، هذه الاساليب النابعة من الشعور بالعظمة وغطرسة القوة اسهمت بغير شك في زيادة الصورة العدوانية لإسرائيل بالنسبة للجانب العربي، الامر الذي اضاف عوامل أخرى تزيد من تعقيد هذاالصراع، وهو ما يجعل من الضروري البحث الجاد والموضوعي عن اجابات للاسئلة التي طرحناها في البداية، من اجل التوصل إلى الاساليب الملائمة لاعادة بناء الصورة الذهنية للآخر بالنسبة لطرفي الصراع، حيث أن هذا يشكل المدخل الملائم لبناة التسوية السلمية على أسس قوية تكفل لها الثبات والاستقرار.

ولا شك أن تحقيق هذا هو مسئولية طرفي الصراع بعدما اثبتت التجربة التكاليف الباهظة التي لا يستطيع أي طرف تحملها نتيجة استمراره، هذا بالاضافة إلى الظروف المتعلقة بالبنية الدولية المعاصرة، والتي تفرض قيودا على حركة اطراف الصراع اذا ما رغبت في الاستمرار في الحالة الصراعية، أن هذا يعني ضرورة مراجعة اساليب السياسة الإسرائيلية التي اتبعت تجاه العرب، خاصة بعدما تبنى العرب السلام كخيار استراتيجي، لأن استمرار هذه الاساليب كما هو قائم الآن، يهيأ البنية في المنطقة لتقبل خطاب وممارسات أخرى تخرج عن نطاق السيطرة من جانب القوى المعتدلة الداعية إلى السلام.

ضرب لبنان

١

ملف العدد

اختبار الشجاعة

هآرتس
١٨/٢/٢٠٠٠
بقلم: دافيد لانداو

ثمان سنوات فى منصبه، وما يزال الناس حائرين من هو من حقيقة الأمر رئيس وزرائنا المغمور والمزهو بنفسه؟ هل هو «صقر» أن «حمامة» فيما يتعلق بموضوع «الضفة (الغربية)»؟ هل سلّم بالحل الذى يقوم على وجود دولتين، أم أنه يُمنى النفس بكيان فلسطينى ما مبتور الأوصال وخانع؟ وعلى من يعتقد أنه يضحك بألاعيبه الخاصة بالمواعيد غير الجادة وبشعاراته الانتخابية المبتذلة التى ما يفتأ يلوكها؟ لأول وهلة، تخيم عليه وعلينا حقيقة أساسية واحدة، صلبة ومؤسفة وهى أنه لا توجد أغلبية حاسمة تدعم اتفاق السلام الآخذ من التبلور (ربما) مع سوريا. فمنذ اللحظة التى بدأت تلوح فيها فرصة لاستئناف المفاوضات مع سوريا عاد للعمل، كما فى رد الفعل اللا إرادى والمشروط، نفس الائتلاف اليمينى الدينى - الروسى، الذى أقامه بنيامين نتنياهو عام ١٩٩٦ وخسر عنصره من الروس فى اللحظة الحاسمة عام ١٩٩٩ (عام الانتخابات الاخيرة). هذه الجبهة تهدد بتقويض الاتفاق مع «دمشق».

وليس فى تآلف هذه السياسة من جديد ما هو قطعى. فبها قصور، وخرق لوعد انتخابى من جانب رئيس وزراء الجميع [١]. لقد تعهد «باراك» بالعمل من أجل إضعاف قوة المواجهة بين العلمانيين والدينيين لكنه بدلاً من أن يستهل عصراً جديداً حقيقياً من الحوار القائم على قيم السلام، اهتم بالمؤثرات الفرعية، فكانت النتيجة أن استقبل الحاخام «عوفديا» [٢] فى «١٠ واينتج ستريت» وصافح «شيرى» و«تونى» (بلير)، كما أثرى الحاخام «ملخيئور» بسحره الخاص مناقشات الحكومة، لكن جموع الدينيين و«الحريديم» قد يخيبون أمل «باراك» فى الاستفتاء [٣].

وكما هو معروف، فإن رئيس الوزراء يفكر بشكل أخر، فهو يعتقد بأنه إذا ما نجح فقط فى إنجاز الاتفاق، إذا ما استطاع دُهاة الانتخابات التابعون له تقديمه للناخبين فى شكل ملائم، فستتبخر جميع الشكوك والانتقادات كأن لم تكن، وسيرفع على موجة جارفة من التأييد الجماهيرى، لكن التنبؤات الوردية ليست صائبة على إطلاقها. إن «باراك» بثقته المفرطة فى ذاته، لم يأخذ بعين الاعتبار تأثير موجة الإحباط منه ومن زعامته - الطاغية الآن - على فرصة لأنجاز ذلك الاتفاق المأمول غداً. إن السوريين كلهم آذان صاغية بالتأكيد للتعبيرات الآخذة فى الازدياد عن هذا الإحباط ولعرض افتقاد الثقة المدمر المتفش فى أوساط مؤيدى «باراك».

وليس السوريون فقط الذين لا يثقون فى رئيس حكومة إسرائيل وفى كُنه زعامته. فكثيرون فى أوساط الإسرائيليين أيضا - هكذا يبدو - يميلون إلى الاعتقاد بأن زعيمهم المختار سيحدث نفسه بأنه قد انتخب، فيتوقف عن السعى، ويشرع فى التصرف كزعيم، إن اختيارات الزعامة لا يضعها مستشارون للعلاقات بأن زعيمهم المختار سيحدث نفسه بأنه قد انتخب، فيتوقف عن السعى ويشرع فى التصرف كزعيم، إن اختبارات الزعامة لا يصنعها مستشارون للعلاقات العامة. فارتداء زى عسكرى من الجلد ومداعبة رؤوس أطفال مذعورين فى ملجأ أمام كاميرات التصوير والإضاءة، ليسا سوى استغلال لوضع التصوير الملائم (الزووم) ويدرك مطالعو التليفزيون، حتى السذج منهم، ذلك. كما أن قيمة مثل هذا الوضع الملفّق أدنى بكثير، على المدى البعيد، من رد مباشر وصادق. فعندما

تتفجر فجأة قضية منذرة بالخطر مثل قضية «الجمعيات»(٤) فإن بوسع الزعيم أن يحقق مأربه. إلا أن «باراك» خسر عالمه فى الخطاب الذى قال فيه «لم أعلم شيئاً عن تفاصيل معركتى الانتخابية، إذ كنت مشغولا للغاية فى إدارة معركتى الانتخابية» لقد ألحق ضرراً مضافاً وثقيلاً بوضعه كزعيم ذى ثقة عندما اتضح أنه تعوزه الشجاعة لفعل ما يمليه عليه ضميره: اللجوء الى محكمة العدل العليا ضد قرار المستشار القانونى للحكومة لفتح تحقيق من قبل الشرطة. إذا كان «باراك» مقتنع بحق بأن قرار المستشار القانونى يفتقد الوجاهة.

مرة أخرى أتيحت له الفرصة لإبداء زعامة، لكنه مرة أخرى ضيعها - عندما خلت مستوطنة «كريات شمونة» تقريباً من سكانها خوفاً من صواريخ «الكاتيوشا». لقد رطن «باراك» خلال جلسة الحكومة - بعد فترة من الوقت - عن مغزى مثل هذا الهروب من ناحية منعة الدولة وقوة ردعها. لكن الزعيم الذى كان يترفع فى لحظة الاختيار عن الاعتبارات (المتوهمة) الشعبية اللحظية رأيناه واقفاً لحظة الفعل على أبواب المدينة يحاول أن يبث فى قلوب المواطنين قليلاً من تلك الروح، ومن تلك القوة، التى بدونهما فى الجبهة الداخلية لا يستطيع أى جيش أن ينتصر على جبهة القتال.

لكن «باراك» لم يفقد بعد فرصته لأثبات زعامة وطنية بمعيار تاريخى. ففى ميسوره أن يحقق اتفاق سلام، وأن يحظى بتأييد جارف بسببه، إذا ما تمسك بوعده الكبير، الملهب للخيال، بإنهاء مائة عام من العداء المسلح بين إسرائيل والدول العربية.

إن اتفاق سلام منفرداً مع سوريا لا يرمز بالضرورة إلى نهاية الصراع. فالكثيرون يعتبرون أن الانسحاب من «الجولان» حتى بحيرة «طبرية» فيما يزهق «باراك» روح السيد «عرفات» حول وضع مدينة «أبو ديس»(٥) استراتيجية قصيرة النظر. ويتعين على «باراك» من أجل تنفيذ وعده الأصلى بأن يرتقى مساراً سياسياً مزدوجاً، وأن يتوجه إلى الشعب فى استفتاء شعبى مزدوج، حول «الضفة» و«الجولان» إن المفاوضات على هذين المسارين، فى حقيقة الأمر، قد أجريت واستكملت منذ فترة بعيدة، أحدهما بواسطة «بيلين» و«أبو مازن» والآخر بواسطة «رابين» و«نيتيناهو» ولم يبق لـ«باراك» سو اختبار الشجاعة فقط.

(١) كثيراً ما تشدق «نتنياهو» عن غير حق بأنه رئيس وزراء لجميع الإسرائيليين اليمنيين منهم واليساريين، لكنه فى حقيقة الأمر كان يعبر عن تطلعات اليمين فقط - ملاحظة المترجم.

(٢) الزعيم الروحى لحزب «شاس» الدينى ذى النفوذ فى إسرائيل.

(٣) الاستفتاء الشعبى على الانسحاب من الجولان.

(٤) طفت على سطح الأحداث مؤخراً فى إسرائيل قضيةتمويل بعض «الجمعيات» اليهودية لحملة «باراك» الانتخابية، وما تزال التحقيقات جارية فى هذ الشأن.

(٥) إحدى ضواحى القدس الشرقي، ذكر فى وثيقة أو مازن - بيلين المعروفة أنها ستكون عاصمة الدولة الفلسطينية المستقبلية - المترجم.

الرابع من يونيو؟ لا وجود لخط كهذا

هتسوفيه
٢٠٠٠/٣/١
بقلم: حجاى هوفرمان

يشهد اضطرار «باراك» للتسمح بسابقيه فى المنصب، من أجل ترويض «دابة» الانسحاب إلى خطوط الرابع من يونيو فى «الجولان» - بأن وضع رئيس الوزراء - الذى يبحث عن أية قشة للتمسك بها، لإظهار أى تقدم سياسى ولو كان شكليا - يائساً - لقد تعهد «باراك» بالانسحاب إلى خط لا وجود له. ولا تتوافر خريطة لخط «الرابع من يونيو» لأنه لم يكن هناك ببساطة خط واحد كهذا. فقد دخلت عليه تغييرات طوال الوقت طبقاً لتحركات الجيش السورى فى المنطقة. وهى تحركات لم تتوقف طوال ١٩ (تسعة عشر) عاماً إن خط الرابع من يونيو هو خط مؤسس على «أرض محتلة» ففى حرب «الاستقلال»(١) غزا الجيش السورى «أرض إسرائيل»(٢)، ونجح فى احتلال مناطق غرب الحدود الدولية، داخل الاراضى الاسرائيلية. وانتهت الحرب والسوريون يسيطرون على هضبة «بانياس» الواقعة فى مثلث «مشمار هيردين» الذى يوجد به «كيبوتس» (جدوت) و(موشاف) (مشمار هيردين) تقريبا حتى طريق «روش بيناه» (بما فى ذلك «كيبوتس» «جدوت) فى مثلث «الماجور» فوق مصب بحرية «طبرية» (موقع تل المطلة) وفى الشريط الذى بامتداد الساحل الشرقى لبحيرة «طبرية». وكان السوريون - بالمناسبة - فخورين بنجاحهم فى احتلال مناطق من «أرض إسرائيل» والحفاظ عليها.

وفى إطار اتفاقيات الهدنة(٣) وافقت سوريا على الانسحاب من هذه المناطق، كما وافقت الدولتان على منح هذه المناطق وضع «مناطق منزوعة السلاح»، يسمح بوجود مدنيين فقط بها وليس عسكريين. أما الحل فقد أجلته الدولتان إلى أيام أفضل - لم تشهدها سوريا وإسرائيل

قط. بل على العكس، ففى خلال السنوات من ١٩٤٩ وحتى ١٩٦٧ فعل السوريون كل ما فى وسعهم من أجل السيطرة على مناطق أخرى من المناطق منزوعة السلاح، ونجحوا فى القيام بذلك فى بعض المناطق، مثل «حمات جادير» و«نقيب» وليس الانسحاب إلى الحدود الدولية أمراً إيجابياً. فسيجعل مثل هذا الانسحاب السوريين على بعد عشرة (عشرة) أمتار من ساحل بحيرة طبرية، ومنحدرات «الجولان» بامتداد الضفة الشرقية لنهر «الأردن». كما أن الانسحاب إلى خطوط الرابع من يونيو سيأتى بالسوريين أيضاً إلى «حمات جادير» وهضبة «بانياس».

وقد حاول «باراك منذ شهرين خلال اجتماع مغلق فى مكتبه أن يشرح لمستميه الأسباب التى تدفعه إلى تقديم هذه التنازلات الجسيمة للغاية للسوريين: وقال له أحد مستمعيه: «إن السوريين لا يعترفون بالحدود الدولية، لأنهم يعتبرون أن ذلك اتفاق بين دولتين عظمتين استعماريتين وغير ملزم بالنسبة لهم اليوم. والسوريون يطالبون بإنجاز اتفاق حول حدود جديدة يستند إلى احتلالات عسكرية، مثل المناطق التى احتلوها منا بعد حرب «التحرير»[٤] فإن كنت توافق على ذلك - فما هو الفرق الجوهرى بين خط الرابع من يونيو وبين خط العاشر من يونيو عام ١٩٦٧؟ فلم يحر «باراك» جواباً، كما ذكر لى أحد المشاركين فى الاجتماع.

إن «باراك» بموافقته على الانسحاب إلى خطوط الرابع من يونيو، يضع نفسه فى ورطة - وهو ملك الورطات الذاتية - فيما يتعلق بـ«يهودا وشومرون»[٥]، وينسف مسبقاً محاولته - حسب خطته - الابقاء على كُتل استيطانية فى «يهودا وشومرون» و«غزة». وسيزعم الفلسطينيون، ومعهم الحق من وجهة نظرهم، أنه بعد الانسحاب الإسرائيلى إلى خطوط الرابع من يونيو فى «الجولان» وعدم الاعتراف بالتالى بالحدود الدولية - سيزعمون أنه لا سبب يحول دون تطبيق هذا النموذج فى «يهودا وشومرون» أيضاً، وهى منطقة لم تكن بها قط حدود دولية. إن الموافقة الإسرائيلية على الانسحاب إلى خطوط الرابع من يونيو فى «الجولان» ستجعل من الصعب على «باراك» أن يشرح لماذا لا تسرى هذه السابقة أيضاً على «يهودا وشومرون».

هوامش

(١) يطلق الإسرائيليون على حرب عام ١٩٤٨ اسم حرب «الاستقلال».

(٢) مصطلح توراتى يطلق على فلسطين.

(٣) وقعت اتفاقيات الهدنة بين إسرائيل والدول العربية (لبنان، مصر، سوريا، الأردن) بعد حرب ١٩٤٨ فى جزيرة «رودس» عام ١٩٤٩ - ملاحظة المترجم.

(٤) اسم آخر من اسماء حرب ١٩٤٨ لدى الإسرائيليين.

(٥) اسم يطلق على مناطق الضفة الغربية.

إشارةٌ مركبةٌ من «دمشق»

هآرتس
٢٠٠٠/٢/٢٣
إيتامار رابينوفيتش

لازمت مفاوضات السلام بين إسرائيل وسوريا منذ بدايتها عام ١٩٩١ صنيعتان متناقضتان فيما يتعلق بنوايا سوريا: الأولى تقول بأن سوريا تشارك فى المفاوضات مكْرهةً من أجل إقامة حوار مع الولايات المتحدة الأمريكية بهدف الإفلات من حالة العزلة التى تلازم دولاً «موبوءة» (مصابة بالجذام) مثل العراق وليبيا. أما أنصار الصيغة الثانية فيعتقدون بأن سوريا قد دخلت مسيرة السلام لافتقادها أى خيار آخر، وبأنها مستمرة فى المشاركة بها مُكرهة، ولكن بهدف الوصول إلى تسوية، شريطة أن يكون ذلك فى إطار الخطوط الحمراء التى رسمها «الأسد». ومن شأن الخطاب المثير الذى ألقاه وزير الخارجية السورى «فاروق الشرع» أمام رابطة الأدباء العرب أن يبدو للوهلة الأولى وكأنه يؤيد الصيغة الأولى المتشائمة. لكن نظرة أكثر تعمقاً من شأنها أن توضح أن الأمر يتعلق بمحاولة - غير مهندمة حقاً - لتهيئة الأجواء لتسوية مع إسرائيل بشكل يحفظ وضع «الأسد» كزعيم وطنى عربى من الطراز الأول. إن الأسس السلبية فى خطاب «الشرع» واضحة وجلية، حيث تبدو إسرائيل والصهيونية به كعدو. ويعكس جزء من المواقف التى تظهر فى الخطاب أو من إجابات «الشرع» على اسئلة الجمهور تراجعاً عن مواقف سوريا فى منتصف التسعينات. فالتطرق إلى «نظرية المراحل» يمثل عودة إلى المواقف التى كانت معروفة بالنسبة لنا منذ السبعينات. كما حصّن «الشرع» نفسه أيضاً عشية استمرار المفاوضات بنقطة جوهرية، عندما رفض بشكل قاطع إمكانية الإبقاء على تواجد إسرائيلى فى الجولان، بما فى ذلك محطة انذار مبكر فى جبل «الشيخ». هذا فى الوقت الذى وافقت فيه سوريا فى السابق خلال المفاوضات مع «رونالد لاودر» مبعوث «نتنياهو» على مثل هذا التواجد، وإدراكها للأهمية التى توليها حكومة «باراك» لهذا ا لأمر.

وتتأكد خطورة هذه الأقوال من خلال السياق الذى وردت ضمنه - تعليق المفاوضات، وتأييد «دمشق» ودعمها لعمليات «حزب الله»، والمقال «المعادى للسامية» واللاذع الذى نشر فى الصحف السورية الرسمية. ولكن إلى جانب هذه الأمور يجب الالتفات إلى ثلاثة أسس هامة تظهر فى خطاب الشرع:

١ - خُصص الشق الأكبر من الخطاب للاستعراض

وللجدل التاريخيين اللذين يوضحان أن أخطاءاً وخيانات من جانب زعماء عرب مختلفين «السادات، وعرفات، و صدام» قد خلقت وضعاً لم يترك لسوريا خياراً سوى التوصل إلى تسوية مع إسرائيل.

٢ - النَّص عل أنه إذا كانت إسرائيل على استعداد للانسحاب حتى خط الرابع من يونيو، فإن ذلك سيحول الصراع العربى - الإسرائيلى من صراع وجود إلى صراع حدود. ومن العسير أن نجد تلميحاً أكثر قوة من ذلك يشير إلى استعداد سوريا لطرح اجنب كبير من العبء الأيديولوجى الذى تتمترس به عن كاهلها وإعطاء أفضلية للاعتبارات البرجماتية.

٣ - العودة إلى الفكرة التى ظهرت فى السابق فى الخطاب الذى ألقاه «الشرع» لدى افتتاح المحادثات «بواشنطن» فى الخامس عشر من شهر يسمبر والذى تحدث فيه عن التحول من الصراع مع إسرائيل إلى مواجهة معها. هناك من اعتبروا ذلك أنذاك رسالة سلبية أضيفت إلى اللهجة المتشددة وإلى رفض المصافحة اللذين ميَّزا سلوك الشرع فى هذا المقام. لكن سوريا تقول لنا فى حقيقة الأمر للمرة الثانية على لسان «الشرع»، إنها راغبة فى إنهاء النزاع معنا، واستبداله بسلام بارد ويتنافس على صورة الشرق الأوسط مثل العلاقات المعروفة لنا منذ حوالى ٢٠ عاماً مع مصر.

ومن الممكن أن نجد تعضيداً لهذا التفسير فى مقال هام نشره «حسنين هيكل» - الكاهن الأكبر «للناصرية» - فى عدد فبراير بمجلة «وجهات نظر» المصرية.

فـ«هيكل»، الذى يلمحَ إلى أن أقواله تستند أيضاً إلى أحاديث مع «الأسد»، يردد أقوالاً مماثلة لتلك التى قالها «الشرع»، وخلاصة القول لديه أنه يمنح «الأسد» وحكمه المباركة اللازمة لاستكمال المفاوضات مع إسرائيل.

ولكن من الآن وحتى استكمال المسيرة، فإن العمل شاق وملئ بالعوائق. وعلى إسرائيل وسوريا أن تتغلبا على سلسلة من الحواجز الإجرائية والموضوعية. وحتى إذا نجح «باراك» فى ذلك فستواجهه مهمة عسيرة، هى الإقناع بأن سلاماً مع سوريا - التى لم تتفرج أساريرها بعد، والمتمسكة بسلام بارد وبمواجهة غير عنيفة، وتطالب بثمن إقليمى ثقيل - أفضل من استمرار الوضع الراهن. مهمة عسيرة، لكنها ممكنة.

انتقاد فى الولايات المتحدة لمطالب اسرائيل فى الاتفاق الأمنى

هآرتس
٢٠٠٠/٢/٢٣
بقلم: ألوف بن

بدأت أمس مجموعات عمل من الولايات المتحدة وإسرائيل محادثات فى واشنطن حول الاتفاق الذى يتم لتطوير العلاقات العسكرية الاستراتيجية بين الدولتين. يرى رئيس الوزراء ايهود باراك فى الاتفاق مع الولايات المتحدة لبنة هامة فى الصفقة العسكرية التى ستحصل عليها إسرائيل كتعويض عن الانسحاب من هضبة الجولان، فى حال التوصل إلى اتفاق سلام مع سوريا.

حمل الوفد الإسرائيلى برئاسة المستشار السياسى لباراك - شتيفى شتاوبر - مسودة الاتفاق التى وضعها مكتب رئيس الوزراء والمؤسسة العسكرية. يعارض رئيس الوزراء قيام ملف دفاعى شكلى، يحد من حرية عمل جيش الدفاع ويلزم إسرائيل بالمشاركة فى عمليات عسكرية إلى جانب الولايات المتحدة. بدلا منه تقترح إسرائيل اتفاقا يضم كافة بنود الاتفاقيات القائمة للتعاون العسكرى، ويضمن «الارتقاء درجة» وثبات المساعدات الاميركية على الدوام. والاتفاق الذى تقترحه إسرائيل يقوم على المبادئ التالية:

- الحفاظ على قدرة الردع النووى - الاستراتيجى الإسرائيلى حتى فى اوقات السلم، والتأكيد على التنسيق مع إسرائيل بشأن أى مبادرة للحد من الاسلحة فى المنطقة.
- الحفاظ على التفوق النوعى لجيش الدفاع بالارتقاء درجة فى التعاون التكنولوجى والاستخباراتى، بنفس مرتبة اكثر الدول الحليفة القريبة لواشنطن، مثل بريطانيا وكندا. كذلك التشاور مع إسرائيل حول تزويد الدول العربية بالاسلحة المتطورة.
- تثبيت المساعدات العسكرية على المستقبل البعيد.
- مساعدة إسرائيل فى اوقات الطوارئ، والدفاع ضد الصواريخ والحصول على الوقود وقت الازمات. فى اجتماعات العمل التى تمت بالقدس فى الاسابيع الاخيرة، تقرر المطالبة بأن يحصل الاتفاق على موافقة الكونجرس ايضا، والا يوصف بأن «مذكرة تفاهم» مثل الاتفاقيات السابقة. يهم إسرائيل أن تضمن بهذه الطريقة تأييد السلطة التشريعية بالولايات المتحدة، وهى المسئولة عن تخصيص المساعدات. ولم يتقرر بعد هل تتم المطالبة بأن يجتاز الاتفاق الجديد التصديق الشكلى من مجلس الشيوخ، الذى يجعل الاتفاق تشريعا ملزما -نظراً لان اجراءات التصديق طويلة ومحفوفة بمخاطر سياسية وهناك بديل آخر وهو اصدار قرار تصديق ذو طابع اعلانى فقط.

وقد صرح مصدر امريكى بواشنطن أن هناك اعتقاد بأن مطالب إسرائيل غير واقعية، ولم تضع فى الحسبان المصاعب السياسية لجمع التمويل المطلوب لزيادة المساعدات العسكرية. وقال المصدر (يبدو أن إسرائيل تريد أن تأخذ فقط وليست مستعدة لأن تعطى شيئاً).

إسرائيل والولايات المتحدة تناقشان بلورة اتفاق دفاع متبادل

هآرتس:
٢٠٠٠/٢/١٤
بقلم: عقيبا الدر

تجرى إسرائيل والولايات المتحدة الامريكية اتصالات من أجل بلورة معاهدة دفاع تعتبر الأولى من نوعها بين الدولتين فى نطاق «صفقة السلام» مع سوريا والسلطة الفلسطينية. وتجرى هذه الاتصالات بواسطة المستشار السياسى لرئيس الوزراء العميد احتياط شيقى شتاوبر وسفير الولايات المتدة الامريكية فى إسرائيل مارتين اينديك، ويشارك فى هذه الاتصالات ايضاً ممثلى مجلس الأمن القومى ووزارة الدفاع ومساعدة وزيرة الخارجية الامريكية لشئون الشرق ا لأوسط ادوارد ووكر.

هذا وقد اعرب رئيس الوزراء ايهود باراك عن تحفظ ازاء الاقتراح الامريكى بشأن التوقيع على اتفاقية دفاع شاملة تلزم إسرائيل والولايات المتحدة الامريكية بارسال قوات فى حالة وقوع هجوم ضد أحدى الدولتين. وقد أعرب باراك ايضاً عن تحفظه ازاء البند الذى يلزم إسرائيل بالحصول على موافقة مسبقة من الامريكيين قبل أى عمل عسكرى ضد عنصر معادى على غرار الهجمات الاخيرة فى لبنان. ولذلك فإن الطرفين يبحثان عن صيغةتكون أقل شمولاً بحيث يركز الاتفاق على سبيل المثال على الهجمات باسلحة الدمار الشامل والصواريخ بعيدى المدى ضد أحد الطرفين.

هذا وتشجع الحكومة الامريكية الاتفاق علي اعتبار أن اتفاق الدفاع والذى سيكون جزء مهماً من الصفقة الشاملة الاتفاقيات السلام مع سوريا والفلسطينيين، سيزيد من تأييد الجماهير الإسرائيلية للاتفاقيات عندما تطرح للاستفتاء الشعبى. ويؤكد الامريكيون أنه علي غرار الاتفاقيات مع الدول الاعضاء فى حلف شمال الاطلنطى، لن تكون هناك ضرورة لمطالبة إسرائيل فى نطاق اتفاق الدفاع بارسال قوات مسلحة للقيام بعمليات عسكرية تقودها الولايات المتحدة الامريكية فى جميع انحاء العالم. وفى اعقاب تحفظ باراك يبلور الامريكيون اتفاق لا يلزم إسرائيل بارسال جنودها للمشاركة فى العمليات التى تقع فيما وراء البحار.

وقد ايدت بعض العناصر الموالية لإسرائيل فى واشنطن هذه المبادرة على اعتبار أن زعماء الحزبين فى الكونجرس سوف يؤيدون الاتفاق ويعربوا بذلك عن التزامهم الكتابى بالدفاع عن أمن إسرائيل وضمان تفوقها الكيفى فى المنطقة.

هذا وسوف يجرى وفدان من الولايات المتحدة الامريكية وإسرائيل عن قريب مناقشات فى واشنطن حول عناصر الاتفاق. فالرئيس كلينتون يرغب فى التوقيع على الاتفاق قبل نهايةفترة ولايته ويعتقد أن الاتفاق سوف يحظى بتصديق مجلس الشيوخ بعد موافقة ثلثى عدد الاعضاء، هذا ويبذل الامريكيون جهوداً كبيرة من أجل تخفيف حدة معارضة باراك والحصول على موافقته على اتفاق لا يقلص قدرة جيش الدفاع الإسرائيلى على المناورة فى حالة وقوع هجمات ضد إسرائيل من جانب دولة عربية. ويؤكد المسؤلون فى الحكومة الامريكية أن المقصود اتفاق يتناسب مع ظروف السلام فى الشرق الأوسط ويعتبر بمثابة عنصر ردع أمام العالم العربى ويؤكد العلاقات الخاصة بين الولايات المتحدة الامريكية وإسرائيل. وتعرب بعض المصادر فى جهاز الدفاع عن مخاوفها من أن يفرض هذا الاتفاق قيود على إسرائيل فيما يتصل بالتوقيع على صفقات سلاح مع بعض الدول التى لها علاقات تجارية مع الصناعات العسكرية فى إسرائيل مثل الصين.

هذا وقد حظيت الاتصالات الخاصة ببلورة اتفاق دفاع بقوة دفع مع استئناف المفاوضات بين إسرائيل وسوريا ومن المتوقع أن تتوصل الولايات المتحدة الامريكية وإسرائيل إلى اتفاق فى هذا الصدد قبيل التوقيع على معاهدة سلام بين إسرائيل وسوريا. وفى نطاق اتفاقية الدفاع ستسمح إسرائيل للولايات المتحدة بان تقيم فى اراضيها قواعد للمعدات العسكرية الامريكية الامر الذى يجعل من السهل على واشنطن التدخل فى حالة تعبئة عسكرية عربية ضد إسرائيل.

وسوف تسهل هذه الاتفاقية ايضاً على الولايات المتحدة وإسرائيل التعاون فى مجال المخابرات بين الدولتين. وحتى الآن كانت واشنطن تضع أمام إسرائيل صعوبات فيما يتصل بالحصول على مواد خام مخابراتيه حول ما يدور فى الدول العربية. هذا وتدرس الولايات المتحدة الان طلب إسرائيل بتزويدها ببدائل للصواريخ توما هوك التى طلبتها بعد أن اعربت وزارة الدفاع الامريكية عن تحفظها تجاه طلب إسرائيل الحصول على الصواريخ الحوامة المتقدمة.

اتصالات للتعاون السياحي مع سوريا ولبنان

هآرتس:
٢٠٠٠/١/٢٤
بقلم: اورا كورين

قال رجال الاعمال السوريون واللبنانيون في لقاء سري عقد مؤخراً مع ممثلي مركز بيرس للسلام أن المجال الذي سيدفع التعاون الاقتصادي مع إسرائيل هو مجال السياحة - هذا ما صرح به بالامس رئيس المركز اوري سافير وقد أوضح رجال الاعمال أن التعاون مرهون بالتوقيع على اتفاق سلام. واضافوا أن هذه هي نظرية القيادة السورية. وفي هذه الايام يعمل مركز بيرس للسلام على معرفة هل القيادة السورية سوف تسمح بالبدء في التخطيط للتعاون السياحي قبل توقيع الاتفاق مع التأكيد على أن التنفيذ مرهون بالتوقيع.

وفي مقابل نشاط رجال الأعمال سيدعو مركز بيرس للسلام بعض الجهات السياحية الكبيرة في جميع انحاء العالم لحضور اجتماع مجلس ادارة المركز. وفي هذه الايام تتم دراسة امكانية عقد هذا الاجتماع في الربيع أو في الخريف من عام ٢٠٠٠. وسيتم خلال الاجتماع تشكيل مجلس استشاري دولي للتخطيط السياحي لدراسة قضايا التسويق المشترك وخلق علاقات بين الجهات السياحية المحلية وبين الجهات السياحية الدولية.

وتجدر الاشارة إلى أن مركز بيرس للسلام يجري اتصالات ايضاً مع شركة AOL الامريكية وشركة كانال بلوس الفرنسية من أجل الاشراف علي مشروعات مشتركة في مجال الاتصالات بين الإسرائيليين والفلسطينيين ومن بين المؤسسات الاخرى المرشحة للاشراف على مثل هذه المشروعات هيئة اليونسكو والبنك الدولي. هذا وسوف يخصص اللقاء السنوي لمجلس ادارة مركز بيرس للسلام لمجال تكنولوجيا المعلومات. ويقول سافير أنه بالاضافة إلى ذلك تجرى اتصالات مع شركات رائدة في وادي هاسيليكون من اجل اقامة جمعية صداقة مشتركة بين وادي السيليكون وبين مركز بيرس للسلام وسوف يرأس رجال اعمال هذه الجمعية وتشارك شركة كومتاش للتجارة الاليكترونية وشركة ٣ كوم في الاتصالات.

ويهدف النشاط في مجال تكنولوجيا المعلومات الى اقامة مركز تدريب للمهندسين الفلسطينيين ومركز تكنولوجي إسرائيلي فلسطيني مشترك وقد اعرب رجل الأعمال الفلسطيني بشار المصري عن استعداده للاستثمار في هذا المركز.

وهناك مشروع آخر في مجال تكنولوجيا المعلومات بمبادرة سافير وهو تطوير برامج الكومبيوتر بمشاركة شركات متعددة الجنسيات. وأما المجال الثالث الذي سيتناوله اجتماع مجلس ادارة مركز بيرس للسلام فهو مجال الرياضة.

كيف حال الأسد وعرفات ؟

ملحق هآرتس السياسي:
٢٠٠٠/٢/٢٨
بقلم: زئيف شيف

عندما عاد حسني مبارك مؤخراً من زيارة لحافظ الأسد قال لرجاله وللدبلوماسيين الأجانب أن من يرغب في التوقيع على إتفاقية سلام مع سوريا الأسد، فمن الجدير به أن يسرع بعمل ذلك. لقد قصد مبارك أن حالة الرئيس السوري الصحية ليست على ما يرام وأنه لا أحد يعلم ماذا يخبئ الغد. ومعلومات أخرى شبيهة - فيما يتعلق بتدهور صحة الأسد - جاءت كذلك من مصادر أخرى أجنبية ومحلية.

بالنسبة للأسد توجد أيام طيبة، ولكن أياماً كثيرة جداً سيئة، فكثيراً ما يتصلب بالتنازل عن مرافقة ضيوف محترمين. إن ردود أفعاله بطيئة وعليه أن يتوقف عن التفاوض حتى يرتاح. ويسعى رجال مكتبه جاهدين لتقليل عدد لقاءاته. من الواضح أنه يمر بعملية هلاك، ولكن من الصعب معرفة في أي مرحلة من هذه العملية هو الآن.

إن كل ذلك لا يعني أن عملية إتخاذ القرارات في دمشق تعطلت. ففي هذا المجال لا شعور بأي تغيير. إن من يحيطون بالأسد يحاولون عزله من أجل منع تسرب معلومات عن حالته الصحية. إن ذلك الأمر يذكرنا بتصرفات المقربين من رئيس الحكومة مناحم

بيجين عندما مرض وإنغمس فى الاكتئاب الشديد، ولا تنقصنا الامثلة الاضافية عن زعماء مرضوا وتمت محاولات إخفاء تفاصيل عن حالتهم الصحية.

وفى واشنطن يسود الاعتقاد والتقدير، بأن السبب الحقيقى لقرار الأسد باستئناف المباحثات فجأة مع إسرائيل يرتبط قبل أى شئ بتدهور حالته الصحية.

فإن إدراكه لحالته الصحية - وإن كان من غير الواضح إلى أى مدى هو يعلم عن حالته - جعلته يصل لنتيجة أنه من الجدير له الاسراع بإتخاذ خطوات محددة، طالما أن بيل كلينتون وايهود باراك موجودان فى السلطة. وهذا ما سرع - حسب رأيهم - أكثر من إعلان باراك بالإنسحاب الإسرائيلى من لبنان حتى ولو بدون إتفاق - من قراره باستئناف المفاوضات بدون التصلب على شروط مسبقة لذلك.

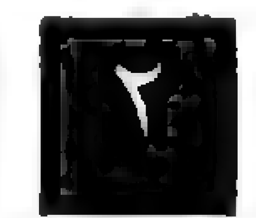
وإزاء حالة الأسد الصحية يُطرح مرة أخرى التساؤل، أليس من الأجدر تعطيل المفاوضات حتى يصعد للحكم وريثه، أيا كان هذا الوريث. إ الرأى السائد فى إسرائيل هو أنه من الأفضل عدم تعطيل العملية السلمية. فالوريث سيكون ملُزما فى بداية عمله بترسيخ سلطته، ولن يستطيع التفرغ لعمل سلام مع إسرائيل - وهى الخطوة التى تُعتبر حساسة ومؤلمة من ناحية السوريين، وبعد ذلك ليس واضحا إذا كان سيبدى مرونة أكثر من الأسد. ولذلك فالاعتقاد لدى القيادة الإسرائيلية هو أنه من الأفضل توقيع معاهدة السلام مع الأسد، والتى سيتم تنفيذها أساساً بواسطة وريثه، وسيسهل ذلك الأمر على أى وريث يأتى.

إ هذا التقييم يتغاضى عن أنه على الرغم من وجود معارضة للسلام فى سوريا، إلا أن بها كذلك قوى تتزايد مهتمة بالسلام وبالتغيير. إن تلك القوى سبقت الأسد فى إدراكها بأن سوريا يجب أن تنفتح نحو فترة جديدة. والمثال على ذلك هو طائفة رجال الأعمال السوريين والتى حضر منها مؤخراً وفداً للولايات المتحدة الأمريكية وتركت هناك إنطباعاً جيداً.

وكذلك لدى الفلسطينيين من المحتمل أن يُطرح التساؤل من سيرث عرفات. وإن كان الأمر يختلف هنا فى مدى إلحاح هذا الأمر.

فالفروق فى المقارنة بسوريا بارزة. فقبل أى شئ على الرغم من مرض عرفات فإن حالته الصحية أحسن بكثير من حالة الأسد. فهو يسيطر سيطرة كاملة عل ما يدور لديه ومستمر فى المناورة بين الضغوط الداخلية من جانب بنى شعبه وبين إسرائيل. وفارقاً آخر. وإن كان سيئاً بالذات، وهو أنه لا توجد لدى الفلسطينيين أية آلية لتعيين وريث. والمحاولة الوحيدة التى تمت تم تصفيتها بأيدى عرفات.

وهناك فارقاً آخر وهو، أن عرفات كزعيم يمثل عنصراً موحداً ورمزاً قومياً من أجل الفلسطينيين. ولا يوجد فى المجال المحيط به من هو مثله مؤهلاً لاقناع من حوله بتوقيع اتفاق حل وسط مع إسرائيل والوصول بالنزاع لنهايته. إن كل الخبراء يجمعون على إقتناعهم بأن بعده قبل أن يتم التوقيع على معاهدة سلام سوف يؤدى إلى زعزعة وإنهيار فى الاستقرار وتأجيل كبير للعملية السلمية. إن الامريكيون يقولون أنه ربما يمر عقداً كاملاً حتى تتاح فرصة جدية أخرى لعمل السلام.



المسار الفلسطينى

هآرتس ١٨/٢/٢٠٠٠
مقال افتتاحى

للسلطة الفلسطينية سياسة خارجية

إن الجمود فى مسيرة السلام وفى شبكة العلاقات بين السلطة الفلسطينية وبين إسرائيل هو وجه واحد فقط من سياسة السلطة الفلسطينية وتطلعاتها.

إن السلطة تعتبر نفسها منذ أمد بعيد دولة بكل ما تحمله الكلمة من معنى، يحق لها أن تدير سياسة خارجية مستقلة، وأن تعقد الاتفاقيات والمعاهدات مع دول أخرى، وأن ترسخ وضعها فى العالم سواء كسلطة أو كدولة فى المستقبل. فالقيود التى فرضت على السلطة (الفلسطينية) فى إطار اتفاق «أوسلو» والتى تستطيع بموجبها أن توقع فقط على اتفاقيات اقتصادية مع دول وهيئات أجنبية، كادت تتلاشى معالمها تماماً. فى إطار هذه الاتفاقيات الخارجية يجب أن ننظر أيضاً إلى الاتفاق الذى وقعه «ياسر عرفات» مع «البابا» حول كل ما يمس وضع «القدس». لقد شعر «البابا» بالقلق بوجه خاص على مستقبل الأماكن المقدسة، وأراد أن يضمن أيضاً تأمين الوضع الخاص لهذه الأماكن عندما يعاد تقرير وضع القدس. لذا، فقد تم صك مصطلح جديد فى الاتفاق الذى وقعه مع «عرفات»، يقضى بأن يكون للقدس وضع خاص. وبهذا تتشابه مبادئ الاتفاق مع الاتفاق الذى وقعه «الفاتيكان» مع إسرائيل عام ١٩٩٣. الذى حصلت إسرائيل بموجبه على اعتراف دبلوماسى مقابل الحفاظ على مصالح الكنيسة. ومن أجل ضمان موافقة السلطة (الفلسطينية) على هذا الوضع الخاص - إذا ما انتقلت «القدس» أو أجزاء منها إلى سيطرتها - وافق «القاصد الرسولى» على تكرار مواقفه المعروفة، والقائلة بأنه يعارض كل إجراء أحادى الجانب أقدمت على اتخاذه إسرائيل فى «القدس الشرقية». تلك ليست مواقف جديدة، ومن المؤكد أنها ليست خاصة «بالفاتيكان» وحده. فكثير من دول العالم تتبنى الموقف نفسه، بما فى ذلك الولايات المتحدة الامريكية. وحتى الآن، فإن الاتفاق ليس أكثر من تسجيل موقف مبدئى. فما يزال النقاش حول وضع «القدس» فى إطار مسيرة السلام مع الفلسطينيين - ما يزال - بعيداً، ومن العسير تصور أن يطرح فى القريب على جدول الأعمال فى ظل توقف المفاوضات. والأهمية العملية والفورية للاتفاق، هى إذن على الصعيد السياسى فقط، وليس اللاهوتى. ويوجد فى حلبة الاعتراف بأن «عرفات» هو شريك كامل فى تحديد مستقبل القدس، وبأن وضعه لا يختلف عن وضع رئيس حكومة إسرائيل، وبأنه يمثل فى نظر «الفاتيكان» دولة لا يبدو مطلبها للسيادة على جزء من «القدس» أضعف من ذلك الخاص بإسرائيل.

أيضاً، فإن هذا الموقف السياسى، كما عبَّر عنه «الفاتيكان» فى الاتفاق، ليس شاذا، فدول عديدة، غير عربية وغير إسلامية، تعترف «بعرفات» كرئيس دولة وبالسلطة الفلسطينية كحكومة فلسطين. ويكفى أن نذّكر، بأن زيارات «عرفات» لـ «واشنطن» و«باريس» تتمتع منذ فترة بعيدة بوضع رسمى. ويبدو أن إسرائيل فقط وسوريا شريكتان حتى الآن فى عدم الاعتراف بوضع «عرفات» كرئيس دولة.

إن الاتفاق بين «عرفات» و«البابا» هو أهم اتفاق وقعته السلطة، لكنه ليس الأخير، ومن المتوقع، أن يكون هناك المزيد من الاتفاقيات الدولية على جدول الأعمال فى القريب، ومن الأفضل لإسرائيل أن تعترف بالواقع.

هآرتس ١٣/٢/٢٠٠٠
بقلم: عوزى بنزيمان

١٣ فبراير ٢٠٠٠

هذا الصباح جاء التاريخ المحدد للتوقيع على اتفاقية الإطار بين إسرائيل والفلسطينيين. وقد برز من التقويم السنوى مثل النكتة السخيفة، فتعهد باراك بوضع نهاية ايجابية اليوم لمرحلة حاسمة فى المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية يبدو مثل العجرفة الفارغة. ليس فقط منذ أن وضع الجدول الزمنى الطموح لم يحدث تقدم فعلى فى عملية الوفاق بين الطرفين، بل إن العلاقات تبدو هذا الصباح أسوأ مما كانت ذات يوم منذ انتخاب باراك رئيساً للوزراء.

وكأن ذلك لا يكفى، فتهيئة النفوس من أجل السلام مع الفلسطينيين معطلة تماما فى هذه اللحظة بسبب سفك الدماء فى لبنان والذى يعتبر فشلاً لخطوات رئيس الوزراء فى المسار السورى.

إيهود باراك ليس مذنبا – على الأقل حالياً – بالنتيجة الحالية، المثيرة للاحباط لمحاولة الحوار الإسرائيلى – السورى. مقابل ذلك، فإنه مسئول بقدر كبير عن الطريق المسدود الذى وصلت اليه المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية.

باراك هو الذى حدد التوقيت السياسى فى اتفاق شرم الشيخ بل إنه تفاخر بذلك. لقد وضع الاتفاق سلسلة من الخطوات يجب على الطرفين تنفيذها من أجل تنفيذ الاتفاق المرحلى وباقى الاتفاقيات التى وقعت بينهما منذ سبتمبر ١٩٩٣. كان من المفترض ان تصل العملية إلى ذروتها اليوم – أى التوقيع على الاتفاق المرحلى فى الطريق إلى المحطة النهائية – أى ١٣ سبتمبر هذا العام، الموعد الذى سيتم فيه توقيع الاتفاق النهائى.

لقد عرف باراك كيف يبرر جيداً قراره بإدخال المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية إلى دوامة التواريخ: قال إن هذه هى الوسيلة الفعالة جداً لتحريك الطرفين للتوصل إلى نتائج.

كذلك أعلن فى احاديث غير معلنة، أن امامه بالفعل عام واحد فقط، العام الأول لفترة حكمه، من أجل إحداث التغييرات السياسية الكبيرة التى من أجلها تم انتخابه رئيساً للوزراء.

لقد انقضى اكثر من نصف الفترة الحرجة التى يرى فيها باراك الإطار الزمنى المرئى للتوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين وهو مغروس فى نفس المكان الذى بدأ منه. على النقيض من الجهد الصادق الذى بذله لتحقيق اتفاق مع حافظ الأسد، فإنه يتحمل مسئولية غير قليلة لفشل الاتصالات مع ياسر عرفات. فى هذه اللحظة من الصعب الاقتناع بأن المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية لم تصل إلى التاريخ المحدد لها لأن عرفات ومبعوثيه يطرحون مواقف غير مقبولة – حيث أن لاعتبارات وخطوات باراك نصيب حاسم فى ذلك.

لقد اختار باراك عن وعى وقصد إبقاء المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية على نار هادئة، وجند جهده الأساسى للمسار الإسرائيلى – السورى وهكذا افسد الجدول الزمنى الذى وضعه لنفسه فى اتفاق شرم الشيخ وهو يبرر النتيجة المحبطة بالصيغ التى تضمنها اتفاق شرم فقد ورد فيه أن الطرفين سيبذلان كافة الجهود لاستكمال اتفاقية الإطار حتى ١٣ فبراير ٢٠٠٠، ولم يرد فيه أن هذا التاريخ ملزم.

هذا التبرير يناسب اريل شارون، وليس باراك، لقد تم انتخاب باراك لرئاسة الحكومة على اجنحة البشارة بأنه سيجرى تغييرا دراميا فى علاقات إسرائيل مع الفلسطينيين (ومع سوريا). فالرائحة التى انبعثت من كلامه هى أنه الزعيم المستعد لأن يتخذ قرارات تاريخية بحجم تلك التى اتخذها دافيد بن جوريون. ليس للانطباع الذى صنعه لدى الناخبين تفسير آخر سوى استعداده لتحمل القيادة المطلوبة ودفع الثمن المطلوب من اجل انهاء النزاع بين دولة إسرائيل والفلسطينيين إلى الأبد.

حالياً، لم يف باراك بالتزامه لاسباب تكتيكية فضل التبكير بالمفاوضات مع سوريا لاستنفاد الجهد بدل من تحقيق اتفاق مع الفلسطينيين. وبذلك فإنه لم يقوض فقط من مصداقيته، بل إنه يفقد المهم – أى حل النزاع الإسرائيلى – الفلسطينى الذى هو مفتاح النهاية لحالة العداء التى بين إسرائيل والعالم العربى، ومن ضمنه سوريا ولبنان.

حركة حماس تجرى تجارب بالأسلحة الكيماوية

معاريف: ٢٧/٢/٢٠٠٠
اسحاق بن جورين

أعرب الخبراء الامريكيون والإسرائيليون فى مجال مكافحة الارهاب عن مخاوفهم من أن تكون حركة حماس مشغولة فى إجراء تجارب على استخدام الاسلحة الكيماوية.

فقد نشرت مجلة يو إس نيوز فى عددها الجديد أن شظايا الشحنة الناسفة التى زرعتها حركة حماس وانفجرت كانت تحتوى على بقايا مادة كيماوية. وأضافت المجلة أن هذه المادة كانت غير مضرة. وعلى الرغم من ذلك فإن الخبراء يشعرون بالخوف من أن تحاول حركة حماس تنفيذ عمليات ارهابية من خلال استخدام الاسلحة الكيماوية.

مقياس سلام شهر فبراير

هآرتس
٦-٣-٢٠٠٠
افرايم يعر وتمر هيرمان

تقل حالة الجمود التي تعتري عملية السلام على المسارين السوري والفلسطيني من ثقة الجمهور في إمكانية التوصل إلى سلام بين إسرائيل والعالم العربي على وجه العموم وبين إسرائيل والفلسطينيين والسوريين على وجه الخصوص .وبالرغم من أن عددا لابأس به من الجمهور يحمل إسرئيل مسئولية هذا الجمود إلا أنه يرى أيضا أن الطرف العربي يعد شريكا في المسئولية. وتتماشى هذه الرؤى مع الرأى السائد الذي مفاده أن غالبية الدول العربية لا تعترف بإسرائيل ومن هنا فإن سياسة الحكومة الاسرائيلية لاتتسم بالتشدد. ومع هذا فترى قطاعات عريضة من الجمهور أنه مازال من الضروري بذل الجهود اللازمة لتحقيق السلام على المسارين السوري والفلسطيني

وفيما يتعلق بمسألة العلاقة بين إمكانية التوصل إلى اتفاق سلام مع سوريا والحفاظ على أمن المستوطنات الشمالية فقد اتضح أن قلة قليلة فقط من الجمهور ترى أن الحفاظ على أمن المستوطنات الشمالية يرتبط بالتوصل إلى اتفاق سلام مع سوريا الأمر الذي يؤثر بدوره على مدى استعداد الجمهور لتأييد التوصل إلى اتفاق سلام في مقابل الانسحاب من الجولان. ومع هذا فحينما يتم توضيح أن تحقيق أمن المستوطنات الشمالية يعد مشروطا بالتوصل إلى اتفاق سلام مع سوريا والانسحاب الشامل من الجولان فإن نسب تأييد التوصل إلى هذا الاتفاق ترتفع على نحو ملحوظ .

وكانت هذه هى نتائج مقياس السلام الذي أجرى في الثامن والعشرين من شهر فبراير. وقد شهد مقياس هذا الشهر انخفاضا ملموسا في "مقاييس الثقة " في السلام مقارنة بمقياس شهر يناير، ومن هنا فبينما قدرت نسبة من آمنوا خلال شهر يناير بإمكانية التوصل إلى سلام مع العالم العربي بـ ٤٤.١٪ فقد بلغت خلال شهر فبراير ٣٧.٢٪ وانخفضت أيضا نسبة الثقة في مسيرة أوسلو من ٤٣.٩٪ إلى ٣٢.١٪ ، وفي المفاوضات مع سوريا من ٤٧.٤٪ إلى ٣٦.٢٪.

وتتماشى هذه المعطيات مع تلك الزيادة الملحوظة التي طرأت على نسبة من يؤمنون أن غالبية العرب لا يعترفون بإسرائيل ، وأنهم كانوا سيقدمون على إبادتها لو كان بوسعهم القيام بهذا الامر. وبلغت نسبة من تبنوا هذا التصور خلال شهر فبراير ٦٩٪ أي أن نسبتهم قريبة للغاية من نسبة من تبنوا هذا التصور خلال شهر فبراير ١٩٩٥ ، ذلك الشهر الذي وصلت فيه العمليات الفدائية إلى الذروة والذي وصلت فيه بالتالي هذه النسبة إلى ٧٠٪ وفي المقابل فقد كانت هذه النسب خلال أعوام ١٩٩٦ و١٩٩٧ و١٩٩٨ تقدر بـ ٦٣٪ و ٦٢٪ و ٦٠٪ على التوالي . وفيما يتعلق برؤية الجمهور على ضوء انتماءاته الحزبية لمواقف العرب تجاه إسرائيل فقد تبين أن هذه الرؤى تتسم بطابعها السلبي ، ولا نستثني من هذا الحكم سوى من يصوتون لصالح حزب ميرتس ، فيرى ٩٠٪ ممن يصوتون لصالح حزب المفدال أن نوايا الطرف العربي تجاه إسرائيل تتسم بنزعة سلبية ، ويشاركهم ذات الرأى ٨٣٪ ممن يصوتون لحزب شينوي ، و٧٢٪ ممن يصوتون لحزب الليكود ، و٧١٪ من مصوتي حزب "يسرائيل بعلياه "و٦٩٪ من مصوتي حزب شاس ،

و٦١٪ من مصوتي قائمة "يسرائيل ايحاد "، و٤٣٪ من مصوتي حزب ميرتس .

ويمكننا على ضوء هذه الخلفية تفهم أن الجمهور يشعر بأن الطرف العربي يتحمل مسئولية جمود المفاوضات. وعند سؤال الجمهور عمن يتحمل مسئولية جمود المفاوضات مع الفلسطينيين فقد رأى ١٨٪ من الجمهور أن إسرائيل تتحمل المسئولية في حين أن ٤٥٪ يرون أن الفلسطينيين يتحملون المسئولية .وفي المقابل فيرى ٢٨٪ أن الفلسطينيين وإسرائيل يعدان شريكين في المسئولية. وعند سؤال الجمهور عمن يتحمل مسئولية الجمود على المسار السوري فقد اتضح أن ١٢٪ فقط من الجمهور يحمل إسرائيل مسئولية الجمود في حين أن ٥٨٪ منه يحمل السوريين مسئولية الوضع، ويرى ١٩٪ من الجمهور أن إسرائيل وسوريا تتقاسمان المسئولية .

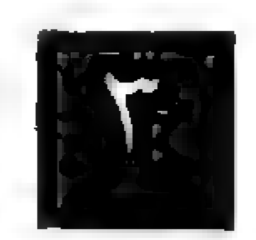
وترتبط هذه النتيجة كما يبدو بذلك التصور السائد والذي مفاده أن السياسة التي تنتهجها حكومة باراك إزاء مسيرة السلام تتسم بالاعتدال ، ويتبنى هذا التصور ٤٣٪ من الجمهور ، أو أن السياسة التي تتبعها تتسم بالانهزامية ، ويتبنى هذا التصور ٣٨٪ من الجمهور .ولم ير سوى ١٤٪ من الجمهور أن سياسة باراك تتسم بقدر كبير من التعنت . وكما كان متوقعا فإن مؤيدي الاحزاب اليمينية فقط يرون أن سياسة باراك تتسم بطابعها الانهزامي فيتبنى ٧١٪ من مؤيدي حزب "يهادوت هتوراه "و٥٢٪ من مؤيدي شاس ، و٥٠٪ من مؤيدي الليكود هذه الرؤية .وفي المقابل فيتبنى هذه الرؤية ٢٪ من مؤيدي حزب " يسرائيل باعلياه "و١٤٪ من مؤيدي حزب ميرتس. ومع هذا فمن الواضح أن غالبية مؤيدي الاحزاب اليسارية لايحملون حكومة باراك مسئولية حالة الجمود التي تعتري المفاوضات فلا يرى سوى ١١٪ من مؤيدي قائمة " يسرائيل ايحات "و٢٤٪ من مؤيدي حزب ميرتس " أن سياسة حكومة باراك تتسم بالتشدد. وفي المقابل فيرى معظم مؤيدي هذين الحزبين أن سياسة حكومة باراك تتسم بالاعتدال .

وقد حرصنا على التعرف على مواقف الجمهور إزاء الخلافات التي تشهدها القيادة السياسية بشأن إذا ما كان من الواجب تفضيل مسار على آخر ، وقد تبين من الاستطلاع أن ٤٨٪ من الجمهور يرى أنه من الواجب إجراء المفاوضات على المسارين السوري والفلسطيني وعلى نحو متواز ، غير أن ١٨٪ من الجمهور يفضل الاهتمام بالمسار السوري في حين أن ١٥٪ من الجمهور يفضل الاهتمام بالمسار الفلسطيني. وفي المقابل فقد رأى ١٢٪ من الجمهور أنه من الواجب ألا يتم إجراء المفاوضات على أي مسار من المسارين سالفي الذكر. ويتبنى هذه الرؤية ٣٦٪ من مؤيدي حزب " هايحود هلئومي "و٣١٪ من مؤيدي شاس ، و٣٠٪ من مؤيدي حزب المفدال، ١٥.٥٪ من مؤيدي حزب الليكود .وفي المقابل فلا يؤيد سوى ٥٪ فقط من مؤيدي قائمة " يسرائيل ايحات " فكرة وقف المفاوضات .

وقد تبين لنا خلال هذا الشهر أن ٥٥٪ من الجمهور اليهودي يعارض فكرة الانسحاب الشامل من الجولان في مقابل التوصل إلى اتفاق سلام شامل مع السوريين . ولايؤيد هذه الفكرة سوى ٢٩٪ فقط من الجمهور. ولم يكن لـ ١٦٪ من الجمهور رأى محدد بشأن هذا الموضوع .ولم تحظ هذه الفكرة بقبول أحد في أوساط مؤيدي حزبي " يسرائيل بيتينو "و "هايحود هلئومي "، ولم تحظ بقبول سوى ٧٪ من مؤيدي شاس ، و٨٪ من مؤيدي حزب " يسرائيل بعلياه "و١٠٪ من مؤيدي حزب المفدال. وفي المقابل فقد أيد هذه الفكرة ٥٢٪ من مؤيدي قائمة " يسرائيل يحات "و٥٧٪ من مؤيدي حزب ميرتس .

وعند بحث مدى تأييد الجمهور للاتفاق مع سوريا عند توضيح مدى علاقة مثل هذا الاتفاق بالحفاظ على أمن المستوطنات الشمالية فقد تبين أن نسبة تأييد الجمهور تصل إلى ٤٣٪ في حين أن نسبة المعارضة تصل إلى ٣٩٪ ، وفي المقابل فتصل نسبة المترددين إلى ١٨٪ وحينما وجهنا إلى الجمهور السؤال التالي " :هل توافق على الزعم القائل بأنه من الممكن الحفاظ على أمن الحدود الشمالية في إطار التوصل إلى اتفاق مع سوريا ؟ "فقد أعرب ٣٧٪ من الجمهور باقتناعه بهذه الامكانية ، وفي المقابل فلم يشاركهم ٥٥٪ من الجمهور هذا الرأى. ولم يكن لـ ٨٪ من الجمهور رأى محدد .ويرى ٣٣٪ ممن لايتفقون مع هذا الرأى أن الاتفاق مع سوريا لن يضمن الامن ، كما يرى ٢٢٪ من بينهم أنه من الممكن الحفاظ على الهدوء والامن دون التوصل إلى سلام مع سوريا. وكما يبدو فإن حصول أي اتفاق سلام مع سوريا على تأييد غالبية الجمهور يستلزم اقناعه بأن مثل هذا الاتفاق سيجلب الهدوء إلى المستوطنات الشمالية .

- بلغت نقاط مقياس سلام شهرفبراير ٥٥.٩ نقطة في حين أنها قدرت خلال الشهر الماضي بـ ٥٨.٦ نقطة . وبلغت نقاط مقياس أوسلو خلال شهر فبراير ٤٦.٤ نقطة في حين أنها قدرت خلال الشهر الماضي بـ ٥٠ نقطة. وبلغت نقاط مقياس سوريا خلال هذا الشهر ٤٠.٥ نقطة في حين أنها بلغت خلال الشهر الماضي ٤٢.١ نقطة .



لبنان: الصدع الإسرائيلى

هستيريا

هتسوفيه
٢٠٠٠/٢/٢٩
بقلم: يوسف فريد لاندر

إن تمثيلية وزير الخارجية فى «الكنيست»، فيما يتعلق بلبنان، ليست من السياسة فى شئ، ولا تعبر عن سياسة حكومة إسرائيل، ولا هى مما تقتضيه الضرورة فى أى زمان وأى مكان، ولا ينبغى أن تَصْدُر عن أى إنسان عاقل. إنها الهستيريا بعينها، وعدم السيطرة على الذات، وعدم التعفف ودعوة جامحة للمشاعر الظلامية والخطرة الكامنة فى قلب كل إنسان، والتى ينبغى عليه أن يكظمها وأن يستأصلها من داخل منظومة المشاعر والأعصاب. فما بالنا إذا كانت تنتاب وزير خارجية مسئولاً عن العلاقات الخارجية لدولة اليهود.

فى مثل هذه الحالة، لا يكفى، أن يدعوه رئيس الوزراء إلى الانضباط، أو أن يبدى له ملاحظة أو أن يعنِّفه، فالضرر الذى ألحقه وزير الخارجية لا صلاح له. إنه يقزِّم صورة الدولة ويشهد عليها بأنها فى عداد الدول التى تسلك مثل هذا السلوك: يوغوسلافيا فى البوسنة وألبانيا، وروسيا فى الشيشان، وانجلترا فى ايرلندا سابقاً. ناهيك عن دول عديدة أخرى فى آسيا وفى أفريقيا. إن الجميع يعرفون المشاهد الدموية فى لبنان على جانبى الحدود. كما سمع الجميع إعلان رئيس الوزراء عن الرد بإطلاق النيران على التجمعات السكنية التى أطلقت النيران منها صوبنا. حتى هذا الإعلان أثار ردود فعل مختلفة.

كل هذه الأفعال تحدث مع الأسف، انطلاقاً من ضرورة لا مناص منها، ولكن أن يأتى «دافيد ليفى» إلى «الكنيست»، البرلمان الإسرائيلى، ويعلن ما أعلن عنه بشكل هستيرى بالغ، فإن ذلك فعلاً مريعاً يلحق ضرراً جسيماً بإسرائيل.

ولا تكمن المشكلة فى رد فعل «مبارك»، المشكلة فى ردود أفعال الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية. والأكثر من ذلك: أن الأقوال ذاتها حول «الدم بالدم» و ما هو أسوأ أكثر، حول «الطفل بالطفل»، تثير وتهز أى إنسان وأى يهودى فى العالم، خاصة وأننا شعب قيل بشأنه فى «العهد القديم» (١): «حياتى (حياة الرب) فى دمك»، علاوة على أننا شعب تمرغ فى الدماء منذ آلاف السنين.

وقد كتب علينا أن نشترى استقلالنا السياسى بدم أبنائنا، وأن نقيم دولة اليهود بالحروب وبالتضحيات، لذا لا يجدر بنا أن نجعل دم وقتل الأطفال رايتنا وعملنا، أو أن نهدد جيراننا بذلك، كفانا أننا نحارب. كفانا أننا ندافع عن حياتنا وعن وجودنا.

فليس لنا الحق الأخلاقى للتلويح بهذه الكلمات الرهيبة للتأثير، المزعوم، على أعدائنا، ولا يملك أى إنسان حقاً مماثلاً سواء أكان فرداً أم جماعة. وعليه، فإن وزير الخارجية الذى تدفعه غرائزه إلى أن يلوك مصطلحات لغوية مستهلكة مثل «دم الأطفال» لا ينبغى أن يكون مكانه حكومة إسرائيل. وأياً كان تفانيه الكبير لمنصبه، أو ولاؤه لشعبه ولوطنه وجيشه، لا ينبغى له أن يتفوه بمثل هذه «الرؤية الدموية» على مسئوليته أو مسئولية ناخبيه أو مسئولية رئيسه. وإن كان قد فعل ذلك، وتجاوز «الخط الأحمر» لرود الفعل الطارئة فى حالات الطوارئ، فإنه بذلك قضى على نفسه بأنه غير جدير بمنصبه، وإذا كان إنساناً عاقلاً، فليس له أن ينتظر قرار المسئول عنه، بل عليه أن يُصدر الحكم على نفسه بنفسه على الفور. وهذا، دون أية علاقة بأسباب تعيينه، كأداة فى يد رئيس الوزراء، حيث لا يجوز الخلط هنا بين الأشياء وكفانا هستيرية «دافيد ليفى» فى الكنيسيت حتى يدرك أنه بعيد جداً عن السياسة العامة

لدولة اليهود.

من حقه أن يحتفظ لنفسه بالأفكار التى يتبناها، فليس لدينا رقابة على الآراء والمعتقدات. ولكن عندما يأتى لتطبيقها على الآخرين، فلن نقول له: قف فى مكانك، بل سنقول له: دع مكانك لرفيقك الآخر والأفضل منك، والذى يفهم أكثر منك ما ينبغى أن يقال وما يجب أن يعلن عنه على الملأ، باسم الدولة ومن أجل مصالحها.

---

(١) الكتاب المقدس لدى اليهود ويشمل «التوراة»، و«الأنبياء»، و«الكتب».

هتسوفيه
٢٠٠٠/٢/٢٤
بقلم: شالوم تسوريئيل

سلوك خائن

لا أعرف إن كانت هناك دولة واحدة فى هذا العالم يستطيع فيها أعضاء البرلمان الوقوف على المنصة ومهاجمة حكومتهم بصفاقة لكونها تعمل من أجل الدفاع عن الدولة ومواطنيها.

هذا ما حدث الأسبوع الماضى خلال جلسة «الكنيست». فقد قدم أعضاء «الكنيست» عن الكتل العربية اقتراحات بحجب الثقة عن رئيس الوزراء احتجاجاً على نشاط جيش الدفع الإسرائيلى فى لبنان، ووقف المفاوضات مع سوريا، وكما هو متوقع، فقد أثار تقديم اقتراحات حجب الثقة - فى الوقت الذى تتواصل فيه الحرب فى لبنان، ويقتل ويصيب «جنود جيش الدفاع» - أثار - سخطاً عارماً فى أوساط أعضاء «الكنيست» من الائتلاف الحكومى ومن المعارضة على حد سواء. لقد قال أعضاء «الكنيست» إنه من غير المتصور، مهاجمة الحكومة وجيش الدفاع الإسرائيلى فى ذروة الحرب المتواصلة فى لبنان، حيث يقتل جنود «جيش الدفاع» بشكل شبه يومى، ويصارع الجنود المصابون الموت فى المستشفيات.

لكن كل هذه الاحتجاجات لم تجد، واستغل أعضاء «الكنيست» العرب منصة «الكنيست» مرة أخرى من أجل مهاجمة الحكومة وجيش الدفاع، بشكل لاذع.

وحاولت تنشيط ذاكرتى عسى أن أحصل على إجابة للسؤال: متى انتقد أعضاء الكنيست العرب، إن كان ذلك قد حدث أصلاً، نشاط «حزب الله» ضد جنود جيش الدفاع الإسرائيلى، و«جيش جنوب لبنان».

ولا أذكر أيضا أن ثار أعضاء «الكنيست» العرب على الإطلاق ضد العمليات الإرهابية التى وقع ضحيتها مدنيون أبرياء مثلما فعلوا هذا الأسبوع خلال جلسة «الكنيست» حتى عندما انفجرت الحافلات بركابها. لا أذكر أن أعضاء «الكنيست» العرب خرجوا عن طورهم للإعراب عن اشمئزازهم تجاه العمليات التخريبية الخطيرة.

لا أذكر أنهم وجهوا نداءً مؤثراً لزعماء المنظمات الإرهابية كى يكفوا عن الاستمرار فى سفك الدماء. حتى عندما سمعنا هنا وهناك انتقاداً، كان ذلك انتقاداً قيل بصوت واهن، انتقاداً متكلفا ومفتعلاً أكثر منه انتقاداً حقيقياً ومؤثراً.

وفجأة، عندما يتعلق الأمر بنشاط عسكرى هدفه الدفاع عن جنود جيش الدفاع الإسرائيلى، ينقض أعضاء «الكنيست» العرب بكل قوتهم لمهاجمة الحكومة وجيش الدفاع الإسرائيلى بصورة لاذعة. فيجلس المرء ويتعجب إن كان هؤلاء حقاً أعضاء «الكنيست» أقسموا من فوق ذات المنصة بأن يحفظوا العهد لدولة إسرائيل.

إن المواطنين العرب سكان دولة إسرائيل يتمتعون بجميع الحقوق التى توفرها الدولة لكل مواطنيها. فلأعضاء «الكنيست» العرب كامل الحقوق السياسية التى يتمتع بها كل الأعضاء فى «الكنيست» الإسرائيلى. وهم يستطيعون التعبير عن أنفسهم كما يرغبون تجاه أى أمر أو موضوع على جدول الأعمال الجماهيرى. ولا ينوى أحد تكميم الأفواه، أو منعهم من الإدلاء بالتصريحات حتى فى الأمور الأمنية التى تمس الدولة.

مع ذلك، فإننا نتوقع من أعضاء «الكنيست» العرب أن يبدوا نضجاً سياسياً ومسئولية مطلقة حيال المصالح الوجودية للدولة. أما الإعراب عن عدم الثقة برئيس الوزراء على خلفية الحرب فى لبنان، ومهاجمة «جيش الدفاع الإسرائيلى» الذى يحارب عدواً وحشياً، فهو أمر لا يتسق مع المصالح الوجودية للدولة.

ومثل هذا السلوك ليس به بالتأكيد ما يسهم فى دفع مصالح السكان العرب فى دولة إسرائيل. إنه سلوك استفزازى، والأخطر من كل ذلك أنه يزيد من الاغتراب بين السكان اليهود والسكان العرب فى إسرائيل.

وإذا كان أعضاء «الكنيست» العرب يعتبرون أنفسهم، حقاً، رسُل الجمهور العربى فى دولة إسرائيل، فمن الأفضل أن يبدوا مزيداً من المسئولية تجاه المصالح الوجودية للدولة وأن يتفانوا أكثر فى سبيل دفع المصالح الاجتماعية والاقتصادية للسكان العرب فى دولة إسرائيل.

وزير الخارجية المتخبط

ملحق هآرتس
٢٠٠٠/٢/٢٧
مقال هيئة التحرير

بعد مرور إسبوعين من اجتماعه بالسفراء العرب والأجانب لكي يُرسل بواسطتهم التهديد بأن «أرض لبنان ستُحرق» إذا ما أصاب حزب الله مواطني الشمال الإسرائيلي، أعلن وزير الخارجية الإسرائيلي ديفي ليفي من على منصة الكنيست أن حكومة إسرائيل تتبنى سياسة «الدم مقابل الدم، والنفس مقابل النفس، والطفل مقابل الطفل»، وقد أوضح ليفي أن كلامه في الكنيست لم يكن نتيجة لتخبط عاطفي، بل إستخدام مقصود لاسلوب يرغب في أن يستوعبه رجال حزب الله. إن وزير الخارجية دعا في الواقع لخرق القانون الدولي، والذي يقرر بأن الدولة التي تصيب أطفالاً دون وجه حق - حتى ولو كان ذلك رداً على ضرر لحق بأطفالها - هي دولة ترتكب جرائم حرب. إننا لم نسمع كلاما مثل ذلك من فم أي وزير خارجية في أي حكومة كانت.

إن رئيس الوزراء إيهود باراك لم ينتقض من كلام وزير الخارجية بل أوجد له الذرائع بـ «إعتبارات وإحساس بالمسئولية» والتي يبديها ليفي لأمن إسرائيل. إن صمت وسكوت معظم أصحاب ليفي في الحكومة وفي حزب «إسرائيل واحدة» أضافت أيضاً للإنطباع الصعب الذي ترك أثره في المنطقة وفي العالم، بأن كلام وزير الخارجية يُعبر عن سياسة إسرائيل ومبادئها الاخلاقية. فقد فسرت سوريا أقوال وزير الخارجية كتأييد ومشاركة مباشرة في العدوان. وأوضحت الولايات المتحدة، التي تحاول في هذه الأيام أن تستأنف المفاوضات بين إسرائيل وسوريا ولبنان، أوضحت أن ملاحظات ليفي تثقل علي جهودها لتهدئة التوتر في المنطقة. وبدلاً من تهدئة النفوس وجد الناطقون بلسان وزير الخارجية أن الأصح هو توبيخ المتحدث بلسان وزارة الخارجية واقترحوا على الولايات المتحدة أن توجه النقد لحزب الله، والذي مازال زعماؤه ينادون بتدمير إسرائيل. إن تفاخر ليفي ببيانات التأييد والتي يرسلها مواطنون لمكتبه منذ خطاب «طفل مقابل طفل» يُثبت أن وزير الخارجية متمسك بتلك المقارنة التي تقشعر لها الأبدان وأنه لا يدرك الآثار الخطيرة التي توجد لهذا التوجه على مكانة الدولة السياسية والأخلاقية.

لقد أودع باراك وزارة الخارجية في ايدي ليفي على الرغم من الإسهام التصويتي (الانتخابي) الضئيل لكتلة «جيشر» فقد إعتقد رئيس الوزراء أن مزج ليفي في المسيرة السياسية سوف يساعده على تجنيد تأييد جماهير ليست من أعضاء حزب العمل البارزين في العملية السلمية. وهناك شك في أن يكون هذا الاعتقاد قد تحقق، ففي الشهور الأخيرة اتضح أن تلك المساومة كانت خاطئة، إن ليفي بارز في الأساس في التهديدات ضد الجيران وفي الهجوم على الفلسطينيين، وفي النقد ضد الفاتيكان وباستغلال مكتبه ووزارته في التعيينات السياسية. إن إسهامه في دفع مسيرة السلام ضعيف وأحياناً سلبي ووزنه لدى الرأي العام غير ملموس. والتأييد الوحيد الذي يستطيع ليفي أن يتفاخر به يحظى به من اليمين المتطرف.

وبالتالي على رئيس الوزراء أن يوضح لوزير الخارجية أن لسياسته ولاسلوبه لا يوجد مكان في حكومته. وأن وزراء حزب العمل وميرتيس لن يتخلوا عن إلتزامهم بردود الفعل المعارضة للشتائم التي يقولها صاحبهم في الحكومة. إن حكومة تحافظ على القانون والاخلاق وتسعى للسلام، عليها أن تزيل تماماً من على دولة إسرائيل تلك الوصمة (العار) القبيحة لـ «دم مقابل دم، نفس مقابل نفس، طفل مقابل طفل».

إن على باراك تقع المسئولية والإلتزام بأن يعرض أمام وزير خارجيته الخيار في الرجوع عن أقواله، وإذا لم يمتثل لذلك، فيجب على باراك نفسه أن يتحفظ على تلك الأقوال وأن يندد بها.

إنها ليست فيتنام

ملحق معاريف
السياسي ٢٠٠٠/٢/١٥
بقلم: طالي ليفكين شاحاك

ليست هناك أي ضرورة لجيش إسرائيل أن يتعلم الدروس من أمريكا، فعليه أن يخرج من لبنان لكي يصلح خطأً تاريخياً محلي

من خلال اشتعال النقاش في الموضوع اللبناني، تُلقى مرة تلو الأخرى العبارة اللغوية الدارجة «إنها مثل فيتنام» أبداً إنها ليست مثل لبنان. لقد إشتد الإغراء بالإرتباط والتشبث بأشجار عالية شاهقة وبعيدة وذلك لإظهار قوة وإحترام واسعين مثل شخصيات العالم التي رأت وعاشت كل شئ، إن هذه المقارنة ببساطة ليست في محلها. فمطالب أمريكا في فيتنام على سبيل المثال تحكمها توجهات معروفة مرتبطة بالدول والمقاطعات التابعة لها وبالطبع يمكن غفرانها. أما بالنسبة لمسألة إنسحاب جيش إسرائيل من لبنان، وهي

المسألة التي ترتبط بمصائر نفوس، فإن هذا التوجه يفقد حسنه (لطفه) ويمثل عبئاً ثقيلاً على النقاش العام، ويعرض حياة الإنسان للخطر.

وكما أن إسرائيل ليست أمريكا، كذلك أيضاً فإن لبنان ليست فيتنام، إنها في الأساس حقيقة جغرافية، ولكن أبعادها هي محل للنقاش. لقد حسن التعبير عن هذا الفارق الجندي الجريح «اساف ميطال عندما قال في إذاعة الراديو هذا الاسبوع» إذا لم أخطف هذا البلاء فسوف يتعرض له الأولاد في رياض الأطفال في «أفيڤيم» وسوف يخطفه التلاميذ في أوتوبيس بين منارا وميسجاف عام، وسوف يتعرض له النساء والرجال، الشيوخ والأطفال في مرحليوت وفي شلومي، وفي كريات شمونه وفي ماتولاه.

إن القرب الجغرافي بين جبهة القتال الطويلة في الجنوب اللبناني وبين المستوطنات الإسرائيلية على الحدود الدولية، هي ليست فقط معلومة طبوغرافي، بل هي جوهر الفارق بين إسرائيل الصغيرة والمزدحمة، وبين الولايات المتحدة الأمريكية العملاقة التي أرسلت جنودها بعيداً عن منازلهم بآلاف الكيلو مترات ليحاولوا وليفرضوا حكمهم الرائع والأكثر صدقاً، وليملوا في الأساس مصالحهم الاستراتيجية والاقتصادية، وزجت امريكا جنودها في حرب ليس بها فرص نجاح أمام جيش عصابات مفعم بالحافز ومخضرم في المنطقة التي هي بيته وملعبه.

إن تعامل جيش، مهما كانت كفاءته وقدراته القتالية، ضد وحدات حرب عصابات صغيرة وسريعة، تحارب في شقوق الصخور التي بأرضها، ربما تكون هذه هي نقطة الشبه الوحيدة بين الحالتين، أما من أي جهة أخرى فلا يوجد أي وجهه شبه، سواء في الواقع الذي أدخل جيش إسرائيل للبنان، بكل السذاجة وقصر الرؤية المتعجلة والتي كانت قبل الـ١٨ عاماً العينة، ولا في جدول الأعمال اليومي الذي يربط جنود جيش إسرائيل في حرب مستحيلة، ولا في التأثير الموجود للمخاطر القائمة، وذلك التأثير على حياة الدولة.

إن قصص الناس تعلمنا اليوم أن نتذكر دور الإعلام في إخراج الجنود الامريكان من فيتنام. لقد ارتفعت وسائل الاعلام وقت تلك الحرب درجة لأعلى، وكاميرات التليفزيون ولعبت ومازالت تلعب دوراً في تصغير العالم الكبير إلى ابعاد القرية. ولكننا مازلنا قرية صغيرة، حي مزدحم ومحلي. فإن أمهات الاولاد المرسلون للبنان هم جيراننا، صديقاتنا، أبناء جيلنا، وآباؤهم كانوا معنا في الجيش ونقابلهم اليوم في العمل، على الطريق، وفي الطابور بدور السينما، فأبناؤهم هم أبناؤنا.

من هذه الناحية، فإ الحزن أعمق، وأكثر ألما، وأكثر قسوة إن إسرائيل ليست أمريكا، والطرف الثاني في تلك العملة الصغيرة هو أن لبنان ليست فيتنام، فهي توجد على حدود منازل المواطنين الإسرائيليين الذين لهم حق متماثل ومتساو في الحياة الهادئة والآمنة مثل أولئك الذين يسكنون في أماكن أخرى بنفس الدولة الصغيرة والمزدحمة. إن جيش إسرائيل يجب ان يخرج من لبنان ليس بسبب أن لبنان هي مثل فيتنام، بل إن وجودنا في لبنان هو خطأ سابق يثبت تماماً أن خطأ في التقدير لا يمكن إصلاحه بزخطار إضافية بل بتحول تام، بحل سياسي، إن جيش إسرائيل يجب ان يخرج من لبنان لأننا دولة صغيرة ومترهلة الأعصاب، والتي تغير نسيجها الاجتماعي، والتي تغير نظام حياتها، وأن قدرتها على الصمود آخذة في الزوال، إن الزعامة يتم قياسها بالقدرة على تقدير وتقييم تلك التغيرات والرد عليها.

انسحاب نعم .. هروب لا

معاريف ١٤/٢/٢٠٠٠
بقلم: موشيه جاك

إن التدخل العسكري الإسرائيلي في لبنان يوشك على الانتهاء، ومن المعروف أن نهاية السباق ترتبط بإيران - بصواريخ تاو التي نقلتها الطائرات الايرانية الى حزب الله من اجل اطلاقها على مواقع جيش الدفاع في لبنان. ولكن هناك قليلين هم الذين يتصورون ان نقطة الانطلاق في عام ١٩٥٨ ترتبط بإيران ايضاً. فقد وصلت طائرة ايرانية إلى أحد المطارات العسكرية في إسرائيل وحسب طلب الشاه تم شحن هذه الطائرة بكثير من الاسلحة التي سقطت غنيمة في ايدي إسرائيل من انتاج الاتحاد السوفيتي، وكانت إسرائيل قد استولت على هذه الاسلحة في حرب سيناء وذلك لنقلها إلى كميل شمعون في لبنان والذي يحارب التغلغل السوري.

وحتى الآن لم نوضح كيف تطور التدخل الإسرائيلي في لبنان، وبينما نحن مشغولون بالجدل حول الماضي، فإن هناك حل مستقبلي يلوح في الأفق ألا وهو الانسحاب الكامل من جنوب لبنان من خلال التوصل إلى اتفاق مع سوريا. ولا يجب أن نلتفت بأي حال من الاحوال إلى إدعاء الأسد من أن سوريا ليست مسئولة عن حفظ السلام على الحدود بين لبنان وإسرائيل حتى في مقابل انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من الجولان.

إن تصريح وزير الخارجية السوري بأن دمشق تستطيع أن تستمر في العيش وأن تتقدم حتى بدون تحقيق السلام مع إسرائيل، ولذلك فإنها لن توافق على أي وجود إسرائيلي في الجولان - يؤكد الرأي القائل أن الأسد مازال بعيداً عن الاتفاق مع إسرائيل. وعلى الرغم من أنه يحافظ على الهدوء

فى حدود الجولان منذ اتفاقية فصل القوات فى عام ١٩٧٤ إلا أن هذا الهدوء استمر بفضل المنطقة العازلة التى اقامها جنود الأمم المتحدة، وأما فى حدود لبنان فإن حزب الله منتشر على مقربة من حدود إسرائيل.

ولذلك لا يجب ان نربط الاتفاق المسبق مع سوريا بإعادة الانتشار على الحدود الشمالية. ومن الضرورى تحسين المواقع واستبدال مواقع كركوم ويكينتكون ببرحى هاجليل حتى بدون التوصل إلى اتفاق مع سوريا. والظروف المتغيرة تستوجب إحداث تغييرات تكتيكية فى اسلوب محاربة الارهاب مثلما ان تناقص عدد العمليات التى يقوم بها جيش الدفاع عبر المنطقة الأمنية قد قلل من عدد الضحايا، كذلك فإنه ليس من المستبعد ان يؤدى نقل مركز الثقل من المنطقة الأمنية إلى الحدود، إلى تقليل عدد الضحايا. ولكن كل ذلك بشرط ألا يقولوا فى بيروت أو فى طرقات بعلبك أن اليهود قد تراجعوا أمام المقاتلين الشيعة وهربوا فزعاً من ارض لبنان. وهذا التفسير سوف يتسبب فى المزيد من اراقة الدماء ويدعو حزب الله الى ضرب ذيل الجيش المنسحب، الامر الذى يضطر جيش الدفاع الإسرائيلى إلى الرد بالنيران عبر الحدود. كما أن أي تراجع فى صورة إسرائيل القوية يساعد على اقتراب موعد الحرب.

إن الانسحاب من لبنان ليس بمثابة رأى على الرغم من أنه مصحوب بالدموع التى تنزل من عيون الأسر الثكلى ولذلك لا يكفى ان ينسحب جيش الدفاع الإسرائيلى من لبنان، بل يجب ان تضمن ألا يتحرك ميدان المعركة اللبنانى فى اتجاه الجنوب. ومن الممكن نقل الموقع جهة الجنوب وإلى داخل مناطق الجليل. وليس هناك ضمان على أن الحدود الدولية ستكون هى حدود ممارسة الارهاب من جانب حزب الله.

وليس من المؤكد ان يتخلص جيش الدفاع من ضرورة مطاردة الارهابيين عبر الحدود. ولكن الفارق سوف يبرز فقط فى النقطة التى ستنطلق منها الوحدة المقاتلة سواء من الموقع فى لبنان أو من المعسكر فى إسرائيل.

ان صواريخ تاو التى تسللت من الفتحات فى الحوائط الخرسانية للمواقع قد احدثت ثقوبا ايضاً فى السترة الواقية للجماهير الإسرائيلية وقد قوضت هذه الصواريخ اسطورة المجتمع الذى يحمى نفسه من الإرهاب.

ومن خلال الثقوب فى السترة الواقية تسلل الشعور بأن جيش الدفاع الإسرائيلى غير قادر على التغلب على العمليات التى تقوم بها هذه العصابات. والبكاء أو الانهزامية يمكن ان يتسببا فى تعريض اعادة الانتشار على الحدود للخطر. وهذا الكلام يساعد على اثارة الوهم بين صفوف حزب الله وأنه قادر على تحدى إسرائيل حتى بعد انسحابها إلى الحدود الدولية. وهذا التحدى سيستوجب من جيش الدفاع ان يرد بقوة عبر الحدود ايضاً.

إن الامهات والآباء الثكالى، من حقهم أن يصرخوا بصوت عال فى لحظة حزنهم مطالبين بعودة جيش الدفاع الإسرائيلى من لبنان ولكن الساسة لن يفعلوا ذلك حيث انهم يجب ان يتوخوا الحذر فى تصريحاتهم وعدم اثارة انطباع بأن جيش الدفاع هرب فزعاً من لبنان تحت ضغط حزب الله، حيث أن هذا الانطباع يشكل خطراً على السلام وفى نهاية الامر سيؤدى إلى مزيد من اراقة الدماء.

المهانون

هتسوفيه ٢٣/ ٢/ ٢٠٠٠

بقلم: يوسف فريد لندر

يفسر البروفيسور ايتمار ربينوفيتش الذى ادار فى عهد رابين المفاوضات مع السوريين ويعتبر خبيراً فى هذا المجال، يفسر احساس «الاهانة لدى جيراننا العرب» بأنهم يرون لبنان كساحة تهين فيها إسرائيل العالم العربى، لأنها تتمتع بالتفوق العسكرى والسياسى، لذلك فإن لبنان، هى الاختبار والمحك، وبالتالى يجب ان يثبت العالم العربى فيه قوة صموده.

وهنا يبرز السؤال: هل التضامن العربى الدولى، قوى جدا، عندما تعاقب إسرائيل لبنان بسبب اخطاء حزب الله، يشعرون بالألم فى مصر وسوريا والأردن والفلسطينيين، ألا يكفى تذكر اغتيال عبد الله والسادات ورئيس الوزراء الاردنى فى القاهرة والمزيد من سفك الدماء السياسى بسبب العلاقة مع إسرائيل، من أجل أن نعرف القيمة الحقيقية لهذا التضامن؟

لو كان التضامن العربى قائماً فعلا، لكان وضع إسرائيل مختلف كثيراً إلى الأسوأ، عما هو اليوم، واذا كنا نريد المزيد من الشواهد - فلدينا الكثير: الحرب المصرية فى اليمن فى عهد عبد الناصر التى تضمنت استخدام الغاز، وعلاقات ناصر والاسد من اجل اقامة وحدة والتى انتهت بسرعة. العلاقات الايرانية - العربية والعلاقات الايرانية - السورية - والعلاقات التركية - السورية - والحرب بين العراق والكويت. كم ينبغى ايضا النظر إلى افريقيا المحررة والمذابح الاسلامية المتبادلة كما نرى فى آسيا اموراً مماثلة. وعلى هذا الاساس هل يوجد ما يسمى بالتضامن الاسلامى أو العربى؟

إن رحلة مبارك إلى بيروت وتصريحاته حول أهمية حزب الله، لا تدل على التضامن، بل على رغبة مصر فى لعب دور أهم دولة فى المنطقة مثلما تطلعت إلى ذلك فى عهد عبد الناصر. يحتمل إنه مثلما أن عبد الناصر وصلاح الدين هما بطلا الاحلام الامبريالية للأسد. هكذا يحلم كل زعيم

عربي، بالامبراطورية الإسلامية الكبرى في العصور الوسطى. هل الاحلام ممنوعة؟
ليس هناك وضع اذلال بين اسرائيل والعرب. هناك حالة حرب، وانتصارات وهزائم. ليست إسرائيل هي التي تهينهم وليسوا هم الذين يهينوننا حتى وهم يطلقون علينا - النازيون.
يوضح البروفيسور ربينوفيتش انه عندما تقارنا سوريا بالنازيين فإنها تقصد ليس فقط اهانتنا، بل تهين الولايات المتحدة ايضا. وذلك (لان السوريين لا يحبون عدد اليهود الكبير في إدارة كلينتون. إنهم يردون بشكل قوي. انهم يشعرون بالتضرر ويختارون صورة المتضرر للغاية). لقد تحولت الرغبة في إهانة الامريكيين وإهانتنا إلى رغبة لدى سوريا ودول عربية أخرى، عندما لا يوجد انتصار وتتحرك عجلة السلام ببطء خطوة واحدة إلى الأمام واثنتين إلى الوراء، وأصبحت ارض مباحة تسيطر عليها إيران وسوريا، لا يستطيع العرب الزعم بأنهم يهينونهم بالعكس - انهم هم فرسان الاهانة الاجتماعية والسياسية عندما فعل بهم الاتحاد السوفيتي الشيوعي كل ما يريد من اجل مصلحته وأصبحت جميع الدول العربية تقريباً عبيدا له وللكرملين، وأكثر اهانة ألم يلحظوا هذا الاذلال. ولكن عندما تقدم امريكا العون والمساعدة بعملية السلام للخروج من المستنقع، آنذاك فقط يشعر العرب بأنهم مهانون.

هذه صورتنا ذات الوجهين

يديعوت احرونوت
٢٧/٢/٢٠٠٠
بقلم: ايتان هابر

هناك أكثر من يهودي يسأل نفسه وأصدقائه في السنوات الاخيرة: كيف حدث ويحدث ان الصفوة المثقفة في الدول العربية وبين الفلسطينيين تعترض بشدة على احراز تقدم في عملية السلام، وكيف انها تكره اسرائيل وتسعى إلى عدم اقامة أي علاقات معها، هذا في الوقت الذي تقف فيه الصفوة الإسرائيلية في مقدمة معسكر السلام وتدفع الحكومة والرأي العام الى تقديم تنازلات كبيرة في نطاق المفاوضات وتسعى هذه الصفوة وتأمل في اقامة علاقات مع الدول العربية؟
إن هذه الاسئلة تطرح الآن بالذات في الوقت الذي تجلت فيه نوايا إسرائيل لأنهاء الصراع مع السوريين والفلسطينيين ووضع نهاية لجميع الحروب - ولكن في المقابل نجد ان السوريين والفلسطينيين يلقون الاتهامات على إسرائيل ويجعلون انصار السلام فيها في موقف لا يحسدون عليه. وفي الوقت الذي نستجديهم فيه يخرجون لنا ألسنتهم. ويبدو أن الرد على هذه الاسئلة سهلاً للغاية بل ونجده على مكاتبنا ولا ينقصنا سوى ان نمد يدنا لنأخذه. وبالمناسبة، فإن الرد يُبرز امامنا الفجوة الكبيرة والمتسعة الآن فيما يتصل بمعرفتنا بالعرب ومعرفتهم بنا، وكل طفل إسرائيلي زار متحف اللوفر في باريس مرتين على الاقل ولكنه لا يعرف الحد الادنى عن جيراننا في مصر أو في الاردن أو حتى عن الفلسطينيين .. والمسافة من قلقليا إلى كفار سافا ليست ثلاثة كيلو مترات ولكن المسافة تبعد عدة سنوات ضوئية.
ان السبب في كراهية المثقفين العرب يرجع إلى صورتنا البشعة والتي صاحبتنا طوال سنوات جيل. وجارتنا العربية المثقفة تنظر الينا الآن ايضاً على أننا البعبع الذي يرغب في ابتلاعهم وهم على قيد الحياة. ففي مصر والأردن وفي اماكن اخرى على ظهر الكرة الارضية العربية مازال هناك اناس يسألون انفسهم: كيف يمكن ان يحدث ان دولة لا يزيد عدد سكانها عن مليونات معدودة تنتصر علينا في خمس او ست حروب ونحن دول يبلغ عدد سكانها عشرات الملايين وتملك خمسة او ستة جيوش عربية. وكيف ان الناتج الخام للفرد في الدول العربية لا يزيد على ١٧٠٠ دولار في العام، في الوقت الذي يبلغ فيه الناتج الخام للفرد في إسرائيل ١٧ ألف دولار في العام ومنتجات الهاي تيك لديها تغزو العالم وأنها تستقبل في وول ستريت كدولة عظمى.
وأضافت إسرائيل إلى كل ذلك المزيد والمزيد في المؤتمرات المشتركة الأولى مع الدول العربية، في كازابلانكا وعمان وقطر، حيث ظهرنا وكأننا حكام العالم.
وقدمنا مشروعات عملاقة للشرق الأوسط الجديد .. مشروعات تصل تكلفتها إلى المليارات .. وهاي تيك وقطارات طائرات وغواصات برية وأموال لا نهاية لها من الولايات المتحدة واليابان وألمانيا.
إن لدولة إسرائيل كثير من الخصال الطيبة، ولكن التواضع ليس واحد منها .. والصورة ذات الوجهين التي تبدو فيها في الدول العربية والتي نشأت ايضاً لاسباب تتعلق بنا شخصياً تمنع اجراء أي حوار بيننا وبين العرب. وطالما أن هذه هي الصورة التي نبدو عليها، وسواء كانت سليمة أم غير سليمة، فسوف يستمر رجال الصفوة في القاهرة ودمشق وعمان في البصق علينا وأما نحن فسوف نسارع بهذا البصاق إلى المعمل لعلنا نجد فيه شيئاً إيجابياً.



إسرائيل/مصر

تهديد مبارك

ملحق جريدة معاريف
٢٠٠٠/٢/٢١
بقلم: موشيه چاك

خلقت إسرائيل انطباعاً مضللاً بأنها أنزلت ضربة قاصمة بلبنان. واستخدم الرئيس المصرى ذلك من أجل تعزيز وضعه فى العالم العربى.

إنهم لم يجعلوا سكان «كريات شمونا» يستسلمون ولم يحتلوا مواقع جيش الدفاع الإسرائيلى فى جنوب لبنان، لكنهم يتشدقون بانتصارهم على إسرائيل فى الصراع من أجل استمالة الرأى العام. إن الزعماء العرب يتفاخرون بنجاحهم فى إنتزاع الصراخ من الولايات المتحدة الامريكية وإرغامها على إبداء التحفظ حيال أية عملية انتقامية محتملة من جانب جيش الدفاع الإسرائيلى ضد لبنان. ويعزو رئيس مصر لنفسه فضل ردع إسرائيل عن المساس بمراكز البنية التحتية فى لبنان. وفى موازاة ذلك يتفنن زعماء «حزب الله» فى بث الاضطراب فى الجبهة الداخلية بإسرائيل. حقاً، لم يكن فى نية إسرائيل - بعد تدمير محطات الكهرباء الثلاث فى لبنان - الاستمرار . فالمخاوف من التعرض لمدنيين أبرياء قد صبغت رد فعلها بالاعتدال. وإسرائيل ليست الولايات المتحدة، التى قصفت بلا هوادة فى «كوسوفا» ولاهى بروسيا، التى دمرت طائراتها «جروزنى» لذا فقد وضعت قيداً على جيش الدفاع الإسرائيلى حتى لا يصيب المدنيين. إلى كل ذلك أضيفت عقبة سياسية: فقد خشى وزير الدفاع من أن يؤدى التصعيد لأعمال العنف إلى الإضرار بفرص استئناف المفاوضات مع سوريا، لكن الرعد والبرق اللذين انطلقا من «القدس» خلقا الانطباع المضلل فى العالم، وكأن إسرائيل ستنزل عما قريب ضربة قاصمة بلبنان، هذا الانطباع الخاطئ منح الرئيس «مبارك» وضعاً يتفاخر به، من أجل ضمان زعامته فى العالم العربى. إنه يعرف قوة إسرائيل العسكرية، لذا لن يتجاسر على النزال معها فى ساحة القتال. لكنه يعرف أيضاً ضعف المجتمع الإسرائيلى الممزق، وواثق من قدرته الخارقة على ترويع إسرائيل من تقويض السلام فى المنطقة. من أجل ذلك سارع بمهاتفة «باراك» فى «القدس» وبتحذيره من تصعيد العنف فى لبنان، و كانت تلك هى الإشارة لانطلاق حملة التحريض المصرى ضد إسرائيل، حتى تستطيع مصر أن تعزو لنفسها منع العملية التى لم تكن على وشك التنفيذ على الإطلاق. لو أنه كان هناك تخطيط مسبق لعملية انتقامية إسرائيلية، لاقتضت أصول الحذر الخاصة بأمن الميدان، عدم الثرثرة، وعم الإعلان عن تفويض ثلاثة زراء لتحديد موعد تنفيذها وحجمها، ولا عن الوزراء الثلاثة الذين صوتوا ضد التفويض. ولكن لأنه لم تكن هناك نية جادة للقيام بعملية شاملة وموجعة، فقد سمح بالكشف عن تفاصيل وتقديرات. حتى «مبارك» يستطيع ان يفهم أن دولة عرفت كيف تباغت مصر فى الخامس من يونيو عام ١٩٦٧، والعراق فى السادس من يونية عام ١٩٨١ (١) لا تتعرى وتكشف عن نواياها إلا من أجل تضليل الطرف الثانى.

لذا اختار «مبارك» أن يمتطى بثقة صهوة جواد منع إنزال ضربة قاصمة من جانب جيش الدفاع الإسرائيلى ضد لبنان، دون ان يخاطر بالنزال مع إسرائيل.

وفى أعقاب المحادثة الهاتفية مع «باراك» تم استدعاء سفير إسرائيل من قبل وزير الخارجية المصرى، الذى نقل تحذيرا رسمياً إلى إسرائيل، وطار «مبارك» إلى بيروت ونشر تصريحاً مشتركاً مع رئيس لبنان يستنكر عملإسرائيل ويعترف بشرعية حرب «حزب الله» ضد المحتل الإسرائيلى.

فى عام ١٩٨٢ حرص «مبارك» ألا يصل إلى مواجهة مع

إسرائيل، على الرغم من غزوها دولة عربية، أما في فبراير ٢٠٠٠، فإن «مبارك» يقف على رأس جبهة عربية ضد إسرائيل، من أجل دفاع مزعوم عن لبنان لقد التزم الصمت عندما زحفت الدبابات الإسرائيلية صوب «بيروت» - أما الآن حيث تتردد إسرائيل وتبدى أقصى ضبط النفس، فإن مصر تنتهج أسلوباً متطرفاً وهى تنحاز إلى المطلب القائل بأن تشتمل أية تسوية لانسحاب جيش الدفاع الإسرائيلى من لبنان على بند بإعادة مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين من لبنان إلى «الجليل».

لقد كانت أجراس التحذير الإسرائيلية لا لزوم لها. فهناك منذ الخمسينيات قرار حكومي يخول ثلاثة وزراء (رئيس الوزراء) وزير الدفاع، ووزير الخارجية) بالتصديق على التفاصيل الخاصة بأية عملية انتقامية، حيث كانت الطائرات الإسرائيلية تقصف - بعد كل هجوم على مواقع جيش الدفاع الإسرائيلى - مواقع «حزب الله» وإذا كان ثمة نية لزيادة الضغط الجوى، فمن الخطر تشغيل أجراس التحذير قبل العمل. وبالأحرى فإن التحذير لا لزوم له، عندما لا توجد نية لتنفيذه. فالصخب يولد استهانة بالتحذير الإسرائيلى الذى يشجع مصر على تحدى إسرائيل فى حملة عريض سيئة. إن من حق إسرائيل أن تستخدم جميع الوسائل من أجل الدفاع عن نفسها. لكن عليها أن تحذر الدخول فى عراك تنقصه التغطية الواجبة. فالتغطية الإعلامية الدرامية لجلسة الحكومة تلهب خيال المتظاهرين المناهضين لامريكا وتساعد كل من يحاول دق اسفين بين الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل خاصة فى الأيام التي تتسارع فيها أسعار النفط فى العالم.

---

(١) تاريخ ضرب المفاعل النووى العراقى - ملاحظة المترجم.

نقد من رئيس مصر

ملحق هآرتس السياسى
٢١/٢/٢٠٠٠
هيئة التحرير

إستد نقد مصر ضد إسرائيل فى الأيام الأخيرة، وأول أمس خرج الرئيس المصرى حسنى مبارك لزيارة أولى فى بيروت عند نظيره اللبنانى اميل لحود. وبعد لقائهم أصدر الإثنان بياناً مشتركاً مؤداه الإعراب عن التضامن مع تنظيم حزب الله وأنشطة المقاومة الخاصة به للإحتلال الإسرائيلى فى جنوب لبنان. وكذلك بالأمس وجه الرئيس مبارك نقداً لاذعاً لإسرائيل بسبب رد فعلها الذى أدى إلى شلل أنظمة نقل الكهرباء لبيروت قبل حوالى إسبوعين، ومعاناة السكان التى نجمت من جراء ذلك.

إن الحرب الدائرة فى لبنان ألقت بظلالها الكثيفة على علاقات مصر وإسرائيل منذ بداية حكم مبارك. ومع ذلك وحتى فى ذروة الحرب عندما قصف الجيش الإسرائيلى بيروت وعندما قامت الميليشيات بالمذابح فى صابرا وشاتيلا، إمتنع مبارك عن قطع العلاقات مع إسرائيل واكتفى بإعادة سفيره الأول سعد مرتضى. وبقى مساعد مرتضى، محمد بسيونى فى تل أبيب وتم ترقيته بعد ذلك لسفير. وقد شددت مصر من وقت لآخر من نقدها ضد إسرائيل مثلما كان يحدث بعد العمليات العسكرية مثل «الحكم والحساب» و«عناقيد الغضب» وقتل المدنيين مثلما حدث فى قصف قرية «قانا» إن تحلى مصر بالسيطرة على أعصابها جدير بكل التقدير، ومع ذلك فيجب الدهشة على قوة النقد المصرى الآن وعلى أن الرئيس مبارك يقف على رأس المنتقدين.

لقد أيقنت إسرائيل للأسف حقيقة أن مرور عقدين من الزمان مع مصر، والتى كانت حقيقة سياسية، لم تخلق منظومة علاقات متبادلة ودافئة بين الشعوب. وحتى الآن يحرص مبارك على إقامة علاقة وحوار مع رؤساء الدول فى إسرائيل على الرغم من عداء الدوائر العليا المصرية لإسرائيل وللعلاقات معها. إن إسرائيل يمكنها أن تتفهم المصاعب الداخلية لمبارك ولمتطلبات مصر كقوة عظمى فى المنطقة، والتى تحول من حين لآخر الحوار مع مصر إلى توبيخ شديد من طرف واحد. ولكن من الصعب فهم النشاط المصرى الغير طبيعي فيما يتعلق بعمليات إسرائيل أمام لبنان وبالذات الآن.

إن رئيس الوزراء إيهود باراك، ملتزم بإعلانه أن خروج جيش الدفاع الإسرائيلى من جنوب لبنان سينتهى خلال حوالى أربعة أشهر. إن الشعب فى إسرائيل يميل معظمه لتأييد الخروج من أرض لبنان. إن رد فعل إسرائيل على زيادة نشاط وعمليات حزب الله فى الأسابيع الأخيرة ضد جنودها كان، فى نهاية الأمر، محدوداً فى نطاقه، وكذلك فقرار المجلس الأمنى المصغر لم يُعط تصديقاً مسبقاً لاصابة المدنيين - مثلما فسرت ذلك وسائل الإعلام العربية - مثلما أوضح ذلك وزراء فى المجلس المصغر.

إن حكومة إسرائيل تدير مناورة صعبة بالخارج والداخل، حتى لا يتم تصوير الانفصال عن لبنان كهزيمة، تؤدى إلى اشتعال الغضب ضدها من الجيش والشعب ويؤدى لافشال الوصول إلى إتفاق سلام مع سوريا، والذى تسعى إليه أيضاً مصر.

إن تدخل رئيس مصر المفاجئ برهن على الإنتماء لأطراف عربية إضافية للنزاع مع إسرائيل، ولكن لم يكن فيه حكمة كبيرة، من النوع المطلوب للوصول إلى الهدف المشترك لباراك ولمبارك نفسه.

أصوات الحرب

هتسوفيه ٢١/٢/٢٠٠٠
بقلم: موشيه ايشون

لقد أطلق الرئيس المصرى حسنى مبارك ووزير خارجيته عمرو موسى ألسنتهما ضد دولة إسرائيل. فقد وقفا إلى جانب حزب الله واعلنا ان نشاط رجال هذه المنظمة الإرهابية مشروع وكأن حكومة ايهود باراك تمارس الارهاب ضد سوريا ولبنان على حد السواء. وحذر مبارك وموسى من أنه إذا استمرت إسرائيل على هذا النهج فسوف تضطر مصر إلى اتخاذ خطوات صارمة للغاية يمكن أن تضر بعملية السلام. وليس هذا فحسب، حيث انهما لم يكتفيا هذه المرة بالتصريحات فحسب بل اجريا مكالمات تليفونية مع رئيس الوزراء ايهود باراك ووزير الخارجية ليفى من اجل ابلاغهما بخطورة الوضع حسبما يبدو فى عيونهما وتقول بعض المصادر المطلعة أن المكالمات التليفونية كانت عنيفة للغاية ولم تعرف إسرائيل مثيلاً لها حتى يومنا هذا.

وكانت التصريحات السورية أكثر عنفاً. حيث اتهم السوريون إسرائيل بارتكاب جرائم فى حق الفلسطينيين وأن إسرائيل تعلمت فى مدرسة النازية.

وهذه التصريحات التى تصل من القاهرة ودمشق تكشف عن الوجه الحقيقى لحكام مصر وسوريا وهى تبعدنا عن السلام. وفى ظل هذه الظروف لم يتبق لنا إلا أن نستعد من جديد لمواجهة المستقبل حتى لا نجد انفسنا أمام مفاجأة جديدة فى يوم من الايام يقررون فيه أن يضربونا من تحت الحزام.

وقد علق وزير الخارجية دافيد ليفى على ذلك قائلاً: «يجب على مبارك أن يوقف حملة التحريض ضد إسرائيل وما ينشر فى الصحافة المصرية ويعكس الكراهية لإسرائيل واليهود. إن هذا يلقى بظلال كثيفة على صدق نوايا المصريين تجاه السلام الحقيقى فى المنطقة وهناك شك فى امكانية أن يؤثر توجه الوزير ليفى على الجو المعادى لإسرائيل الذى سيطر هذه المرة على مكتب الرئيس المصرى، والذى حرص حتى الآن على عدم توجيه هجوم مباشر إلى إسرائيل حيث ترك هذه المهمة لوزير خارجيته والذى لم يتوقف منذ عدة سنوات عن مهاجمة إسرائيل.

وحتى الآن حرص الرئيس المصرى على التحدث بنبرة معتدله عن إسرائيل. بل حاول اكثر من مرة أن يوضح أنه لا يجب النظر بعين الاعتبار إلى التصريحات التى يدلى بها وزير الخارجية عمرو موسى على اساس انها لا تعكس دائماً السياسة الرسمية لمصر.

والآن لا يستطيع الرئيس المصرى أن يختفى وراء عباءة وزير الخارجية عمرو موسى وذلك لانه هو نفسه هاجم إسرائيل بعنف وكذلك صب لجام غضبه على زعمائها .. ومن الآن فصاعداً يجب أن نتوقع تغيير جذرى فى سياسة مصر .. وهذا التغيير لن يبعدنا فقط عن السلام، بل سوف يعود بنا إلى الوراء، إلى الايام التى كان يسود فيها السيف فى المنطقة والتى قطع فيها هذا السيف غصون الزيتون التى تبشر بالسلام.

كذلك فإن الهجوم الشرس من جانب سوريا يجب ان يضئ الضوء الاحمر فى مقر الحكومة فى القدس. وهذا الهجوم يبعدنا ايضاً عن الأمل فى تحقيق السلام على الرغم من أن كثيرين قد تعلقوا بهذا الأمل وعلى رأسه رئيس الوزراء ايهود باراك. وصرخات الحرب التى تنطلق من دمشق تكشف فى حقيقة الأمر عن الوجه الحقيقى لسوريا وهى تجئ من أجل أن تثبت لنا أن السلام مع دمشق بعيد عنا مثل ابتعاد الشرق عن الغرب.

إن الهجوم المعادى لإسرائيل والذى تم التنسيق له بصورة جيدة بين القاهرة ودمشق يثبت صدق ادعاءات بعض العناصر فى إسرائيل التى تؤكد ان السلام فى الشرق الأوسط هش للغاية وأنه من واجب إسرائيل ان تتصرف بحكمة وأن ترى الامور على حقيقتها ووفقاً لذلك تحدد خطواتها السياسية والأمنية.

ولا يجب أن نتجاهل الاخطار العسكرية التى تحدق بنا وهى كثيرة للغاية وقوية بل وأقوى من ترانيم السلام الخافتة والتى تنطلق بين الحين والآخر فى انحاء الشرق الأوسط.

وإذا كان هناك من يشك فى ذلك فإن الرئيس المصرى حسنى مبارك قد قام ورفع صوته ملوحاً بالحرب ضد إسرائيل وليس هذا فحسب، بل انه يقف إلى جانب حزب الله والذى يعمل تحت حماية سوريا ضد دولة إسرائيل، ويقول مبارك أنه اذ لم تنسحب إسرائيل إلى الحدود التى كانت قائمة عشية حرب الأيام الستة فلن يتحقق السلام فى المنطقة.

وهذا كلام قاطع. وكان الرئيس المصرى قد امتنع حتى الآن عن الحديث عن الحدود، وترك الحديث فى هذا الامر للجهات المعنية، فى الوقت الذى يتظاهر فيه بلعب دور الوسيط المحايد «الذى يحاول مساعدة الاطراف المتنازعة للتوصل إلى اتفاق سلام بينها.

وفى اعقاب الهجوم العنيف الذى وجهه نحو القدس فى نهاية الاسبوع الماضى لم يبق لإسرائيل إلا أن تقول للرئيس المصرى أنها من الآن فصاعداً لن تستطيع أن تستعين بخدماته الطيبة من أجل احراز تقدم فى عملية السلام فى المنطقة. وفى نفس المناسبة من الواجب ان تذكره بان الخطوة التى اتخذها مؤخراً تتناقض مع اتفاق السلام الذى

وقع بين إسرائيل ومصر. فقد نص هذا الاتفاق صراحة على عدم تدخل مصر فى الصراع بين إسرائيل وبين الدول العربية وترك الأطراف المعنية تحل مشاكلها بالطرق السلمية.

وعلى ضوء ما قيل سلفاً فإنه يجب على رئيس وزراء إسرائيل ايهود باراك ان يلفت نظر الرئيس المصرى حسنى مبارك إلى حقيقة أن هجماته الشرسة ضد إسرائيل تتناقض مع أتفاقيات كامب ديفيد التى وقعت فى حديقة البيت الأبيض فى واشنطن بين الرئيس السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلى مناحم بيجين رحمهما الله. ومن الضرورى أن تحتج إسرائيل ايضاً لدى مصر بسبب لغة الحرب التى تتحدث بها مع إسرائيل. ويجب أن نتحدث مع المصريين ونحن مرفوعين الهامة، حيث أن هذا واجب مفروض على زعماء إسرائيل اذا كانوا يرغبون فى الحفاظ على أمن وسلام دولة إسرائيل.

ويجب أن نقول للسوريين إنه طالما يتبعون اسلوب استفزازى ويصفوننا بالنازية فإنه ليست لدينا أي رغبة فى التفاوض معهم حول اتفاقيات السلام ولكن بعد ان يتراجعوا عن هذه التصريحات العدوانية يمكن ان نجرى معهم مفاوضات حول دفع السلام فى المنطقة التى نعيش فيها على أسس سليمة وحقيقية مثلما هو متبع بين الشعوب والدول التى تتطلع إلى السلام.

هآرتس ٢٣/٢/٢٠٠٠

بقلم: تسفى برئيل

مبارك والأسد يقطعان الكوبونات

خرجت صحيفة الأهرام المصرية عن المألوف حتى تصف نجاح زيارة الرئيس مبارك للبنان ليس فقط التصريحات التى أدلى بها كانت فى الصميم، «بل كان التوقيت فى دقة مذهلة» ثم عرضت الصحيفة نقلاً عن صحف غربية بدءا بالنيويورك تاميز وانتهاء بالديلى تلجراف، ما يبرهن على أهمية الزيارة. وقد نافست الصحافة اللبنانية الصحافة المصرية فى وصف الزيارة، وبالطبع لم تطرح حتى تساؤل واحد لماذا حتى موعد هذه الزيارة، وعلى مدى ٤٢ عاما، لم يحاول أى رئيس مصرى زيارة لبنان. الصحافة كلها مليئة بالاشادة والمديح للزيارة.

كتبت الصحف (لقد وعدت مصر أن تساعد لبنان فى اصلاح محطات الكهرباء التى اضيرت من جراء الغارات الإسرائيلية) ونسوا ذكر أن أول زيارة للمناطق المضارة قام بها وفد إيرانى، ثم بعد ذلك وفد فرنسى. ولم تغب الاردن عن الجمهرة وطلبت صحفها من مبارك، بأنه مثلما فتح الطريق للبنان، عليه أن يفتح الطريق إلى عودة العراق إلى العالم العربى ولم يسأل احد فى الاردن لماذا لم يسافر الملك عبدالله إلى بيروت كى يعبر عن تضامنه ولماذا لم يدعو مبارك رئيس الوزراء الاردنى الذى التقى به قبل وقت قصير من الزيارة التاريخية، حتى ينضم اليه فى هذه الرحلة هناك امور يحتفظ بها مبارك لنفسه مثل مهنة القيادة.

إن الزيارة فى حد ذاتها اكثر أهمية من مضمون الكلام الذى أدلى به مبارك بجوار الرئيس اللبنانى أميل لحود واذا حكمنا طبقا لمصادر عربية فإن الامر ليس مجرد لفتة تجاه الشعب اللبنانى المضروب، بل خطوة سياسية تشارك فيها سوريا ومصر والسعودية والاردن بقدر ما.

يقول مصدر اردنى (تعيش سوريا مشكلة كبيرة ازاء احتمال أن ينسحب جيش الدفاع من لبنان انها لا تستطيع ان تعلن انها تعارض الانسحاب من جانب واحد وان توقف ايضا المفاوضات مع إسرائيل، لان هذا هو مضمون القرار ٤٢٥ والانسحاب الإسرائيلى بلا شروط هو جزء من السياسة السورية الدائمة. من جانب ثان الانسحاب من جانب واحد قد يترك مسألة الانسحاب من هضبة الجولان على نار هادئة إلى الابد. لقد غضبت سوريا لان اسرائيل اخذت مبادرة مفاجئة واجبرتها على السير طبقا للبرنامج الزمنى لإسرائيل. الاكثر من هذا، اكدت سوريا ان الانسحاب من لبنان هو قضية لبنانية داخلية يجب أن تبحثه إسرائيل مع لبنان منفردة. بهذا تمنت اخضاع الانسحاب من لبنان لشروطها، لأن لبنان لن توقع على أى ورقة مع إسرائيل قبل أن ترتب سوريا امورها. ولم تثمر هذه الخطوة. فقد قام حزب الله بقتل عدد كبير من الجنود الإسرائيليين فى فترة زمنية قصيرة وردت إسرائيل بعنف غير متوقع واتضح لسوريا أن إسرائيل قد تنسحب مبكراً اكثر مما هو متوقع ايضاً بدون اتفاق. أذن فسوريا فى حاجة لما ينقذها من هذا الفخ فقد تفقد الورقة اللبنانية، وقد خرجت إسرائيل من لجنة الاشراف على التفاهم، والاحتمال قائم للانسحاب من جانب واحد، وهضبة الجولان تبتعد، وليس لدى سوريا مبرر للعودة الآن الى شيردزتاون لأن إسرائيل ليست على استعداد للاعلان عن خط الرابع من يونيو كخط انسحاب وهكذا تعود الاوضاع إلى سابق وضعها.

* **مفجر إسرائيلى:**

يمكن العثور على مخرج من هذا الفخ عن طريق

اخراج لبنان من المسار الإسرائيلي – السوري وتحويلها إلى مشكلة عربية أو حتى دولية. لقد ادركت إسرائيل أنه بدون حل مشكلة هضبة الجولان، لن تستطيع أن تحل المشكلة اللبنانية، بالنسبة لسوريا، لبنان لا يمكن ان تكون مجرد هدفا للغارات الإسرائيلية أو أن تتغمس بيروت فى الظلام. بل أن تعود لبنان لتلعب دوراً سياسياً من أجل سوريا.

سوريا وحدها لا تستطيع حمل هذا العبء، وليس لدى لبنان بالطبع الوسائل التى تجعلها مشكلة عربية عامة، لأنها بكونها تابعة لسورية، فإنه أى علاقة سياسية لها مع الدول العربية يجب أن تحصل على موافقة من سوريا، فما بالنا بالخطوات الاستراتيجية.

يقول صحفى لبنانى (لقد ادركت سوريا انها مضطرة لان تثير من جديد اهتمام الولايات المتحدة، حتى تقوم بتحريك إسرائيل، لدى سوريا رأى ثابت حول قدرة الولايات المتحدة على زجر إسرائيل، وهى قدرة ترى سوريا أن الولايات المتحدة لم تستخد مها بما يكفى).

ويبدو أن صحيفة الشعب السورية – المتحدثة باسم حزب البعث قد عرضت على الوجه الافضل نجاح الزيارة بالنسبة لسوريا حيث قالت: «لقد عادت حكومة باراك إلى العزلة الخانقة، بينما تبعث الوحدة العربية من جديد .. لا بديل عن التضامن العربى فى مواجهة المشروع الصهيونى». كما كتب الكاتب الشهير سلطان الخطاب بجريدة الرأى الاردنية أن (زيارة مبارك قد الفت وضعا كانت خلاله تواجه كل دولة التحدى الإسرائيلى بمفردها. هذه الزيارة يمكن أن تمهد الطريق الآن إلى مؤتمر قمة نظراً لما حدث فى لبنان، وليس على أساس اتفاق شرم الشيخ).

وحصلت سوريا على ما ارادت – فقد تقدمت لبنان خطوة وهى الآن مشكلة إسرائيلية ليس بسبب حزب الله بل لانها قضية عربية عامة، ومن هنا فأنها ستقلق الولايات المتحدة أكثر وأكثر. لأن لبنان وهى توصف بانها (مشكلة حزب الله) فهى مشكلة إسرائيلية داخلية، أما لبنان التى اصبحت تحتل رأس اهتمامات الزعماء العرب، فقد أصبحت مشكلة امريكية، واذا كان يجب اعطاء دفعة اخرى من أجل تحفيز الولايات المتحدة على العمل، فليس هناك افضل من بعض المظاهرات الصاخبة فى الشوارع ببيروت والتى تدعوا إلى ابعاد سفير الولايات المتحدة عن لبنان وادانة الضعف الامريكى أمام إسرائيل.

*** دعم أمريكى:**

وكالعادة فوجئت إسرائيل من رد الفعل هذا، مثلما فوجئت بقرار مبارك بزيارة لبنان وقد غضبت الولايات المتحدة لانها ادركت انها قد تكون شريكة رغما عن انفها فى سياسة إسرائيلية جامحة وقد هب المتحدث بأسم وزارة الخارجية الامريكية لادانة فكرة مهاجمة القرى اللبنانية وقصف البنية التحتية. ومرة اخرى تم الضغط على إسرائيل كى تعود إلى لجنة المراقبة وبالفعل تقدمت إسرائيل يوم الاحد بأول شكوى بعد عشرة أيام من المقاطعة. وقد رأوا فى سوريا أن هذا يعنى عودة إسرائيل إلى الاطار المعروف.

من الآن اصبحت لبنان قضية امريكية، وأصبح لدى سوريا دعم امريكى وليس عربيا فقط، يضمن عدم ضياع لبنان منها ومن هنا لم تعد سوريا تتحمل المسئولية الجنائية لما يرتكبه حزب الله. وعادت إلى وضعها القديم والمطلوب كوسيط بين إسرائيل وحزب الله، تماما مثلما تتوسط الولايات المتحدة بين سوريا وحزب الله طبقا لطلب إسرائيل.

الآن يتبقى فقط قطع الكوبونات فقد قام مبارك بتحصيل رسوم السفر إلى لبنان. فالعظمة وإظهار الزعامة هما شئ واحد. واحتمال أن يوافق الأسد على أن يشارك أخيراً فى قمة عربية تضم الفلسطينيين من اجل رد الجميل لمبارك. هو المكافأة الهامة وسوريا من جانبها ستطلب العوة إلى مائدة المباحثات مع إسرائيل، ومن أجل هذا ستطلب المزيد من الضغط الامريكى على إسرائيل، من أجل الحصول على صيغة إسرائيلية أكثر ملائمة والا قد تسحب لبنان الولايات المتحدة مرة أخرى إلى ساحة القتال اللبنانية.

وماذا عن حزب الله؟ لاول مرة يكشف امين المنظمة حسن نصر الله، يوم الاثنين الماضى عن نظريته السياسية الجديدة قال إنه لو تم التوقيع على اتفاق، فإن المنظمة ستمارس نشاطا سياسيا داخل لبنان، وستتصدى بكل قوة للتطبيع – «لن تكون من منتدياتنا منبراً لمثقفيهم ولن تكون اسواقنا منفذا لبضائعهم» – وعن النضال المسلح قال فى الفقرة الاخيرة من الحديث الذى ادلى به لصحيفة الحياة (سندع النضال المسلح من عدمه لعنصر الوقت) انها نفس النظرية التى ادلى بها فاروق الشرع منذ شهر أمام نقابة الادباء العرب، ونفس المبادئ التى تحدث عنها بشار الأسد مع قيادة حزب الله منذ شهر ونصف، حيث قيل خلال اللقاء أن الدور العسكرى لحزب الله سوف يستمر طالما الاحتلال باق.

ويعتقد الصحفى اللبنانى (أن هذا الكلام يفرز فقط نتيجة واحدة، وهى أن سوريا لن تسمح لإسرائيل بالإنسحاب من جانب واحد بدون اتفاق أو على الأقل بداية تفاوض).

دبلوماسية الزيارات

هآرتس ٢٠/٢/٢٠٠٠
بقلم: تسفى برئيل

حوار غير مباشر مع الولايات المتحدة

ذلك العناق الحميم الذى منحه أمس الرئيس مبارك للبنان، إنما جاء كرسالة قاطعة وواضحة لإسرائيل وللولايات المتحدة تقول: إن الدول العربية لن تتحمل السياسة الإسرائيلية احادية الجانب ولن تعفى الولايات المتحدة من التزامها تجاه الطرف العربى فى المنطقة، بينما تتصرف إسرائيل كمكسب استراتيجى امريكى وتسمح لنفسها بالعمل داخل دولة عربيةكيفما تشاء، فلتدرك الولايات المتحدة أن وضعها فى الشرق الأوسط يتعلق اساساً بالدول العربية.

على مدى ٤٢ عاما لم يقم رئيس مصرى بزيارة للبنان (آخر مرة كانت عام ١٩٥٨ عندما زار عبد الناصر منطقة الحدود السورية - اللبنانية والتقى بالرئيس اللبنانى فؤاد شهاب). ولم يحاول مبارك نفسه أن يزور لبنان وأن يعبر من فوق اراضيها عن التضامن المصرى والعربى معها حتى فى اثناء حرب لبنان أو عندما قام جيش الدفاع بعمليات عسكرية كبيرة فى أراضيها. ان ما اغضب المصريين الآن يتعلق اقل بالعملية الإسرائيلية، والطريقة التى علقت بها الولايات المتحدة أى الصمت الطويل بعد مهاجمة البنية الأساسية فى لبنان، والتردد قبل أن تعلق الادارة الامريكية على توجيه رئيس الاركان بمهاجمة القرى وعدم الاهتمام بجمود المفاوضات مع الفلسطينيين، والتى تعتبر الشغل الشاغل لمبارك، بدبلوماسية الزيارات يبرر مبارك حواره مع الولايات المتحدة. كذلك التوقيت ليس من باب الصدفة. لقد جاءت الزيارة والبيان الرسمى المشترك لمبارك ونظيره اميل لحود، نظراً لمظاهرات الطلاب فى لبنان ضد الولايات المتحدة المستمرة ثلاثة أيام. وهتافاتهم بطرد السفير الاميركى فى بيروت وايضا اغلاق محطة C.N.N فى بيروت والتى اتهمت بالتغطية المناصرة لإسرائيل. لقد ادانت جميع الدول العربية الغارات الإسرائيلية على لبنان، ومصر التى ترى فى نفسها زعيمة العالم العربى، مطالبة بموقف اكثر حدة، وليس هناك اكثر من الزيارة المصحوبة بالهتافات المعادية للامريكيين.

بالنسبة لإسرائيل الرسالة مختلفة قليلاً. بجانب الرئيس اللبنانى، منح مبارك لحزب الله شرعية عربية، وليست فقط لبنانية أو سوريا. فقد قيل (من حق المقاومة أن تحارب الاحتلال) ومن الآن فإن مهاجمة لبنان بسبب حزب الله هو هجوم ضد المحاربين من أجل الحرية من يريد أن يسلب الشرعية من حزب الله - يجب أن يمر عبر القاهرة.

لقد جاءت زيارة مبارك بعد فترة قصيرة من الحوار الذى اجراه مع رئيس الوزراء ايهود باراك، ومحادثه اطول مع رئيس وزراء الاردن عبد الرؤوف الروابدة، فقد حمل الروابدة رسالة من ملك الاردن عبد الله الذى أعلن فيها تأجيل زيارته لإسرائيل بسبب الظروف غير المواتية بعد العدوان الإسرائيلى على لبنان.

وهكذا، إذا كانت دبلوماسية الزيارات أو عدم الزيارات هى اختراع مصرى فإن هناك من يقلدها فى الاردن، يستطيع مبارك أن يعتمد ايضا على أن السياسة الاردنية ستتم مستقبلا بالتنسيق مع مصر، وفى المرحلة القادمة ينوى الرئيس المصرى اجراء محاولة أخرى لعقد قمة عربية لوضع خط عربى موحد ليس فقط تجاه المفاوضات بين إسرائيل وسوريا والفلسطينيين، بل اساساً لضم الولايات المتحدة إلى نشاط سياسى اكثر كثافة.

وفد حكومى لطلب العفو والمغفرة

جريدة هاتسوفيه
٢/٢/٢٠٠٠
بقلم: يتسحاق دويتش

يتمتع رئيس الوزراء إيهود براك بحسن الاستماع وعلى الرغم من أنه مثقل بإدارة شئون الدولة، فإنه يجد وقت فراغ للاهتمام بالموسيقى. وهو يتمتع أيضاً بقدرة تحليلية، تحظى بالتقدير بين الحين والحين.

لذا من المدهش أن سمع بين السطور - خلال المحادثة الهاتفية التى أجراها الأسبوع الماضى مع الرئيس المصرى - سمع - إطراءاً حول سياسته تجاه لبنان. من الواضح أنه سمع ما أراد أن يسمع. لكن انطباعه لم يصمد إلا فترة وجيزة فقط. لقد زار «مبارك» لبنان فى ختام هذا الأسبوع، ومن هناك انطلقت التصريحات المعادية لإسرائيل والأسد لذاعة منذ فترة من الوقت. ومنذ ذلك الحين فصاعداً تدحرجت كرة الثلج: الهجوم المنسق لوسائل الإعلام العربية على سياسة حكومة «باراك»، وتسريب الأقاويل بأن «مبارك» ذكر بانه غير واثق فى «باراك» وخيبة أمله فى مواقفة،

والشك فى جدية نواياه للتوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين، فى الوقت الذى توصف فيه عمليات سلاح الجو فى لبنان بأنها وحشية وبأن دتمير الأهداف المدنية غير مبرر.

فكيف رد إيهود باراك؟ بتشاور واحد مع وزير الخارجية «دافيد ليفى» تم إيفاد كل من «دانى ياتوم»، و«آلون فنكس» – اللذين يوصفان بأنهما رئيسا أركانهما – فى زيارة إلى «القاهرة» حيث التقيا هناك مع وزير الخارجية «عمرو موسى» وشرحا له سياسة الحكومة تجاه لبنان. وليس من الواضح ما الذى توقعاه وهل اعتقدا حقاً بأنهما سيقعنان وزير الخارجية المصرية، وبواسطة الرئيس المصرى، بسلامة نهج إسرائيل إزاء لبنان، وبخطوات التفاوض مع الفلسطينيين فى أفضل الأحوال لا تستطيع مصر أن تمنح صلاحية لأى نوع من الإجراءات الإسرائيلية. ولا بالتأكيد للحالات الماثلة أمامنا.

أما النتيجة الفعلية فهى اعتذار سريع أمام رئيس مصر، وتتويجه كـ «ريس» (١) للمنطقة، وخلق وضع تطلب فيه إسرائيل صلاحية منه لإجراءاتها السياسية ولعملياتها التى تستهدف الدفاع عن العسكريين والمدنيين.

إن هذا التصرف (إيفاد المسئولين الإسرائيليين إلى القاهرة) هو بمثابة استمرار للزيارة الأولى التى قام بها «إيهود باراك» لمصر فور انتخابه رئيساً للوزراء.

وتمكن المشكلة فى أن رئيس مصر لا يرد الدين «لباراك» بذات العملة، وتفهم النتيجة على أن ذلك نوع من الاستجدا «التوسل» غير الهادف. لقد هاجمت المعارضة – خلال فترة حكم الحكومة السابقة، وفى كل نزاع أو خلافات فى الرأى بين الحكومة وبين بعض الزعماء العرب – هاجمت – الحكومة وأخذت جانب العرب. ورئيس الوزراء الحالى يدفع ثمن ذلك. إن إرسال الوفد إلى القاهرة هو جزء من الذهاب إلى «الكانوسا» (٢).

---

(١) اللفظ كما هو فى النص.

(٢) «الكانوسا» اسم يطلق على حصن إيطالى ذهب إليه قيصر ألمانيا «هنريخ الرابع» عام ١٠٧٧ لمقابلة البابا جريجوريوس السابع لاخذ الصفح منه وإلغاء التحريم ضده بسبب كفره «بالكاثوليكية».

مَن يبيع غازاً لإسرائيل ؟

هتسوفيه
٢٠٠٠/٢/٢٥
بقلم: يعقوف زيلبربرج

أدى تخوف مصر من أن تشترى إسرائيل غازاً طبيعياً من أقطار عربية أخرى إلى إعلان الرئيس المصرى حسنى مبارك عن استعداده لاستكمال المفاوضات – التى مضى عليها حوالى سبع سنوات – من أجل إمداد إسرائيل بالغاز الطبيعى المصرى. وقد واكب هذا التحول المصرى استعداداً لبعث الدفء فى المحادثات التى كانت مجمدة منذ سنوات حول دفع العلاقات التجارية بين البلدين. فما هى تلك الأقطار العربية التى تستطيع إسرائيل أن تشترى منها الغاز الطبيعى بدلاً من مصر، الأقطار التى تخشى مصر أن تحتل مكانها فى إمداد الغاز لإسرائيل.

إن سوريا هى المرشحة الرئيسية فمعظم الصادرات السورية اليوم، تعتمد على النفط، ففى عام ١٩٦٨ بدأ ضخ النفط بمكيات تجارية فى شمال شرق سوريا، وإنتاج النفط السورى أكبر من استهلاكها المحلى، لذا فإنها تقوم بتصدير فائض النفط لديها. ويبلغ حجم صادرات النفط السورية اليوم حوالى ٦٠٪ من إجمالى الصادرات. بيد أن الاكتشافات النفطية السورية الجديدة، تقل بشكل ملموس عن حجم الإنتاج، حتى أنه من المتوقع فى غضون اثنى عشر عاما، أن ينخفض احتياطى النفط السورى وأن يتلاشى.

فى نفس الوقت، تم اكتشاف خزانات غاز طبيعى فى سوريا خلال السنوات الماضية بكميات ملموسة، وطورت سوريا بنية تحتية لاستغلال الغاز الطبيعى لديها وهى تستخدمه إما فى إنتاج الكهرباء أو فى الاستخدامات الصناعية الأخرى. ويقدر الخبراء أن سوريا تمتلك خزانات غاز طبيعى لثلاثين عاماً. ومعدل الاكتشافات الجديدة للغاز بها أكبر من الاستهلاك، مما يمكن القول معه بأن خزانات الغاز هذه تستطيع أن توفر الغاز حتى بعد ثلاثين عاماً.

ومثل هذا الوضع، يلزم سوريا بأن تبحث عن عملاء للغاز الطبيعى لديها، عملاء يشكلون على المدى البعيد مصدر دخل للعملة الأجنبية عوضاً عن الدخل من مبيعات النفط، وأول عميل محتمل هو لبنان. فهذه الدولة خاضعة بالفعل لحماية سياسية سورية، فإذا رغبت سوريا فى أن تبيعها الغاز الطبيعى، فإن بوسعها أن تفعل ذلك دون أى قيد سياسى.

وإذا ما تم التوقيع على اتفاق سلام بين سوريا وإسرائيل. فإن من شأن إسرائيل أن تكون عميلاً محتملاً لشراء الغاز الطبيعى السورى. ومن المتوقع أن تكون المشتريات الإسرائيلية أكبر بشكل ملموس من اللبنانية وذلك فى أعقاب نمو الاقتصاد الإسرائيلى بالمقارنة بلبنان وبدول أخرى فى الشرق الأوسط.

وتستطيع سوريا أن تزود إسرائيل بغاز طبيعى بمبلغ قد

يصل حتى ٥٥٣ مليون دولار في العام الواحد.

ومن الممكن بيع الغاز السوري بثمن أرخص كثير من الغاز المصري. ويرجع السبب الأول في ذلك إلى حقيقة أن مصر تنتج الغاز من آبار بحرية موجودة في دلتا النيل بمنطقة بورسيعد. أما سوريا فتنتج الغاز من آبار برية. وإنتاج الغاز في البر أرخص بما يعادل النصف من إنتاجه من آبار بحرية. أما السبب الثاني الذي من شأنه أن يجعل الغاز السوري أرخص بكثير، فهو حقيقة أن المسافة بين آبار الغاز السورية وبين إسرائيل أقصر بكثير من المسافة بين آبار الغاز المصري وإسرائيل. كذلك، فإن جزءاً من الأنبوب المصري لابد أن يكون أنبوباً بحرياً، في حين أن كل الأنبوب السوري يمكن أن يكون برياً. وإنشاء أنبوب بحري أغلى بحوالي ٥٪ من إنشاء انبوب بري ويتعلق جزء من سعر الغاز بتكلفة نقله التي تعتمد على طول الأنبوب ومكان مروره.

ومن المعروف أن أحد اعتبارات الرئيس السوري حافظ الأسد لبدء محادثات سلام مع إسرائيل هو وضعه الاقتصادي ورغبته في الحصول على مساعدات اقتصادية من الولايات المتحدة الامريكية ومما لا شك فيه أن بيع الغاز لإسرائيل سيخدم سواء مصالح إسرائيل، أو مصالح سوريا، أو مصالح الولايات المتحدة الامريكية التي ستحتاج إلى تقديم المساعدات بمبالغ أقل إلى سوريا في أعقاب زيادة دخلها من بيع الغاز لإسرائيل.

أما الدولة الأخرى التي سترغب في بيع غاز لإسرائيل في حالة توقيع اتفاق سلام سوري - إسرائيلي ، فهي السعودية، فقد طرأ خلال السنوات العشر الماضية انخفاض حقيقي على دخلها من مبيعات النفط والغاز، واكبه زيادة مستمرة في الإنفاق الجاري.

ومما لا ريب فيه، أن السعودية ستكون على استعداد لبيع منتجات النفط والغاز لإسرائيل في حالة التوصل إلى سلام. فعلى بعد ٥١ كيلو متر جنوبي إيلات يوجد حقل غاز سعودي يطلق عليه اسم «قدين» لا يتوافر مشترون لإنتاجه وسيكون الغاز السعودي أرخص من الغاز المصري بسبب كونه ينتج في البر وليس في البحر.

وبسبب قربة أكثر إلى إسرائيل من حقول الغاز المصرية. واليوم لا توجد علاقات دبلوماسية بين إسرائيل والسعودية، ولكن لا يوجد سبب لا يجعل السعودية تقيم علاقات دبلوماسية وتجارية كاملة مع إسرائيل عندما يصبح في الإمكان توقيع اتفاقيات سلام بين إسرائيل وجميع جاراتها. ومن المريح للسعوديين، من عدة نواحٍ سياسية، أن تكون إسرائيل قوية اقتصادياً وأن تبدو كعنصر باعث على الاستقرار في الشرق الأوسط.

وهناك مصدر محتمل آخر للغاز هو الأردن، التي تربطها بإسرائيل، كما هو معروف اتفاقية سلام، فقد تم في الآونة الاخرية اكتشاف ركائز للغاز في جنوب الأردن، ولم تتضح بعد القدرة الاقتصاية لحقول الغاز هذه. وكلما اكتشفت تجمعات غاز أخرى، فستتوقف الاردن عن استيراد الغاز من مصر. الأمر الذي سيؤدي إلى وجود مفوائض غاز لدى مصر، سترغب في بيعها هي الأخرى إلى إسرائيل، من أجل الحفاظ على مستوى دخل مماثل لما قبل وقف البيع للأردن، ومن المحتمل أن تبدأ الاردن في تزويد إسرائيل بالغاز كلما تم اكتشاف تجمعات غاز اكبر بها.

وليس من الواضح حتى الآن ما إذا كان ومتى سيتم التوقيع على اتفاق سلام بين إسرائيل وسوريا. مع ذلك فإنه ما لا ريب فيه أنه عندما يصبح ممكناً توقيع مثل هذا الاتفاق، فإن إسرائيل تستطيع شراء الغاز الطبيعي من جاراتها.

ويرى العديد من الخبراء أن على إسرائيل في مثل هذه الحالة أن تنوع مصادر الشراء، وذلك بهدف إما تقليل الخطر السياسي المتعلق بعملية الشراء أو من أجل خلق تماثل في المصالح الاقتصادية بين إسرائيل وبين دول عديدة في الشرق الأوسط.

وهذا التحليل للأمور ليس بخاف على المصريين، فجل تخوفهم هو أن تشتري إسرائيل الغاز من سوريا، أو السعودية، أو ربما الأردن، وليس منهم، وذلك في أعقاب حرمانهم اقتصاديا من بيع الغاز.

وهذا هو السبب الذي يدفع مصر إلى الاهتمام بتسريع المفاوضات بينها وبين إسرائيل والتوقيع معها على اتفاقية لإمدادها بالغاز الطبيعي.

وكما أشرنا في الأسبوع الماضي، فإن مستشرقين كثيرين يعتقدون بأن توقيع اتفاق نهائي لتزويد إسرائيل بالغاز المصري سيحدث عندما يدرك المصريون إدراكاً واضحاً أن لإسرائيل بدائل أخرى للتزود بالغاز الطبيعي.وهناك اعتبار آخر من شأنه أن يدفع المصريين إلى التوقيع على اتفاقية لتزويد إسرائيل بالغاز الطبيعي، ألا وهو تخوفهم من أن تشيد إسرائيل - دون أن يكون لديها خيار آخر - محطة قوى لإنتاج الكهرباء تعتمد على «المازوت» و«الفحم» وهو سبب يجعل إسرائيل تستغني لسنوات عديدة عن الحاجة للغاز المصري.

وهذا هو المجال لإضافة أن خبراء عديدين يعتقدون بأنه عندما يوقع اتفاق لتزويد إسرائيل بالغاز الطبيعي، فإن مصر ستلتزم به بشكل دقيق، مثلما هي ملتزمة بدقة باتفاقيات تزويد إسرائيل بالنفط، اتفاق ينفذ سواء في وقت السلم بين إسرائيل وجاراتها، وسواء وقت الحرب بين إسرائيل والدول العربية. ومن السابق لأوانه معرفة ما إذا كان سيتم التوقيع على اتفاقيات لتزويد الغاز بين إسرائيل ومصر، لكن لا شك أن الفرص لذلك أكبر بكثير مما كانت عليه في الماضي البعيد والقريب. لذا سيكون من المهم متابعة التطورات في هذا الصدد.

نجم ساطع فى سماء مصر

مجلة «سلاح الطيران» عدد ديسمبر ١٩٩٩
بقلم: أهارون لبيدوت ونوعم كيرن

اشترك أكثر من سبعين ألف جندى من مصر والولايات المتحدة الامريكية وتسع دول أخرى فى مناورة «النجم الساطع» (Bright Star 1999) التى أجريت من منتصف شهر اكتوبر إلى أوائل شهر نوفمبر. وقد شملت المناورة - التى تعتبر أكبر عملية عسكرية فى الشرق الأوسط منذ حرب الخليج - صد قوة غزو إلى دولة حليفة وإعادة خطوط الحدود الدولية.

كانت الدول المشاركة وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية تريد أن تبعث برسالة واضحة للعراق ولإيران.

ففى العاشر من اكتوبر وصلت إشارة تليفونية عاجلة إلى غرفة العمليات بوزارة الدفاع الأمريكية: قامت قوات معادية من جيش «أورانچلاند» بغزو دولة «جراينلاند» وستصل خلال بضعة أيام إلى نهر النيل. العلاقات العدائية سائدة بين الدولتين منذ سنوات، وقد بدأ جيش «أورانچلاند» منذ عدة شهور فى عبور الحدود لاحتلال طرق وصول إلى نهر النيل.

ولأن «جرينلاند» دولة صديقة وديمقراطية، فقد قررت دول التحالف الإسراع بالخروج لمساعدتها. إذا كنتم لا تعرفون هاتين الدولتين الجديدتين الواقعتين فى منطقة نهر النيل، فالسبب هو أن الأمر هنا مجرد سيناريو لمناورة عسكرية ذات حجم كبير، أجريت فى مصر بين العاشر من أكتوبر والثانى من نوفمبر. وقد تعاونت قوات جوية، بحرية، وبرية من الولايات المتحدة الأمريكية، مصر، بريطانيا، ألمانيا، إيطاليا، فرنسا، هولندا، اليونان، الأردن، الإمارات العربية المتحدة، والكويت، تعاونت فى «صد» القوة الغازية ضد دولة «جرنيلاند» وذلك فى إطار مناورة «النجم الساطع».

وتعد هذه هى المناورة العاشرة التى تجرى فى مصر مرة كل سنتين منذ عام ١٩٨١. وهذه المناورات هى جزء من الجهود الامريكية الرامية إلى توطيد العلاقات العسكرية مع مصر ودول أخرى فى الشرق الأوسط لديها قدرات عسكرية ويمكنها المشاركة فى تحالفات مستقبلية، مثل الدول الحليفة فى حرب الخليج.

المصلحة الامريكية فى المنطقة:

ازدهرت فى السنوات الأخيرة العلاقات بين الولايات المتحدة الامريكية ومصر، والتى كانت قد بدأت فور التوقيع على اتفاقيات السلام بين مصر وإسرائيل فى عام ١٩٧٩. وهذه العلاقات تشمل الآن بيع أنظمة تسليح متقدمة لمصر وإجراء مناورات مشتركة. وكان النشاط العسكرى الأمريكى قد بدأ مع تزايد التوتر فى الشرق الأوسط فى أعقاب الازمة الايرانية، فى تلك الفترة وصلت مصر طائرتا إنذار ورقابة وسيطرة من القيادة المركزية لسلاح الطيران الامريكى، وقد تسبب اغتيال السادات فى عام ١٩٨١ فى إرسال حاملة طائرات وقوات امريكية كبيرة أمام السواحل المصرية، خوفاً من قيام نشاط ليبى معاد ضد مصر.

وفى سنة ١٩٨١ بدأت مصر تعمل كقاعدة رئيسية لمناورات «النجم الساطع» والتى فى إطارها تم نشر جنود امريكيين كثيرين فى أراضيها. وبمرور السنين انضمت دول أخرى إلى المناورة وساهمت بقوات أو بمراقبين، وفى هذا العام سجل رقم قياسى فى عدد الدول التى أرسلت مراقبين إلى المناورة الحربية: بين الدول الثلاث والثلاثين - ضعف عدد المراقبين الذين اشتركوا فى المناورة السابقة فى ١٩٩٧ - كانت هناك السعودية، عمان، اليمن، البحرين، المغرب، تونس، كازخستان، وأوزبكستان.

وقد استغل وزير الدفاع الامريكى وليام كوهين الاستجابة الكبيرة من جانب بعض الدول العربية للاشتراك فى المناورة وبعث برسالة للعراق ولإيران.

فقد قال كوهين: «هناك دولة غير ممثلة هنا، يجب عليها أن تعى ما تعنيه مناورة النجم الساطع. مازال صدام حسين مجرماً فى بلده. كما أعتقد انه يجب على إيران ألا تحاول الاعتداء على جيرانها بأى وسيلة كانت أو تحاول زعزعة الاستقرار فى المنطقة. سوف تكتسب كل دولة من الدول التى تشارك هنا فى المناورة القوة والقدرات التى لا يجب الاستهانة بها». كان وزير الدفاع كوهين قد وصل مصر فى الثانى والعشرين من نوفمبر وشاهد مع وزير الدفاع المصرى الفريق أول حسين طنطاوى ووزير الدفاع البريطانى جفرى هون، إحدى المناورات البرية الكبيرة التى شملت إنزالاً برمائياً من البحر.

من الجو، من البحر، من البر، ومن العاسب:

تكونت مناورة «النجم الساطع» من خمس مراحل رئيسية: بداية نشاط العمليات ونشر القوات، وضع خطة العمليات الهجومية وإجراء مناورة ميدانية كبيرة، تجميع القوات ومغادرة الأراضى المصرية بعد «إعادة خط حدود دولة «جرنيلاند».

بعد مرحلة نصب القوات، التى فى إطارها وصلت أيضاً إلى مصر حاملة الطائرات الامريكية جون كيندى، بدأ قادة المناورة من مختلف الدول العمل المركب المتمثل فى تنسيق وتخطيط العمليات التى سيتم التدريب عليها. ولا تقل أهمية الجانب «الإدارى» فى المناورة وكذلك الجانب الخاص بالإمداد والتموين - الذى تشارك فيه قوات كبيرة جداً من كثير من الدول المشاركة - عن أهمية الجانب الخاص

بالعمليات وعن القتال نفسه – بل ربما يتفوق فى أهميته.
وكان أحد الأهداف الرئيسية لمناورة «النجم الساطع ١٩٩٩» هو تطوير القدرة على التفاعل والعمل المشترك بين الجيوش.

جرت مرحلة المناورة بالحاسبات الآلية فى مركز مبارك العسكرى بشمال مصر وقد قام أحد عشر قائداً بتغذية الحاسبات بأوامر عمليات قوات التحالف، حيث قامت الحاسبات بدورها بإظهار رد فعل العدو والإجراء التالى لقوات «جرنيلاند» الدفاعية وقد تم إرسال الأوامر إلى الميدان وقامت القوات البرية بتنفيذها بمساعدة جوية وبحرية وكان أحد أهداف عملية المحاكاة التى تمت عن طريق الحاسبات الآلية هو تجهيز المصريين لاستيعاب منظومة مشابهة وقد دهش القادة المصريون من دقة منظومة المحاكاة إلى حد أنهم قرروا أن منظومة مصرية مشابهة ستكون جاهزة للعمل قبل مناورة «النجم الساطع» القادمة، التى ستجرى فى سنة ٢٠٠١.

خلال الايام الثلاثة التى جرت فيها المناورات الميدانية هاجمت الطائرات المقاتلة «البنيات الأساسية» فى دولة «أورانجلاند» بمساعدة طائرات السيطرة E-3 «إيواكس» فى نفس الوقت صدت القوات البرية قوات الغزو وأعادتها إلى خط الحدود. وقد انتهت العملية بنجاح، باستثناء مجموعة من الجنود المصريين وجنود الإنزال الامريكيين، الذين كانوا يمثلون العدو ويتحصنون بالقرب من معسكر مبارك. وفى نهاية الأمر، وفى يوم ١ نوفمبر، أى قبل يوم من تجميع القوات، نجح التحالف فى احتلال الجيوب وفى اعادة النظام إلى ما كان عليه.

مازالوا فى انتظار الضوء الاخضر

هآرتس
٢٠/٢/٢٠٠٠
بقلم: اورا كورين

للحكومة المصرية تقليد طويل فى إيجاد علاقة بين العملية السياسية والعملية الاقتصادية فى الشرق الاوسط. طبقا للاستراتيجية المصرية، ينبغى على مصر أن تحافظ على تفوقها فى الشرق الأوسط، ولذلك عليها أن تهتم بأن يعبر وضع إسرائيل عن «حجمها الحقيقى» على حد قول وزير الخارجية عمرو موسى، أى أن، الهدف المصرى هو ألا تفقد مصر فى عصر السلام – لصالح إسرائيل – وضعها كدولة كبرى فى الشرق الأوسط.

*** التراجع فى المقاطعة العربية هو مكافأة لإسرائيل:**

قول المنظور المصرى إن أى تراجع فى المقاطعة العربية يعتبر مكافأة لإسرائيل، وطالما انها لم تتخل عن كافة المناطق التى لم تكن فى حوزتها قبل ١٩٦٧، فلا يجب منحها هذه المكافأة. وكان الخروج الوحيد عن هذا المنظور فى نوفمبر ١٩٩٥، نظراً للمؤتمر الاقتصادى للشرق الأوسط الذى عقد فى الاردن. كان يبدو انذاك فى القاهرة ان قطار الاعمال يخترق الحدود بعد أن انطلق فى ١٩٩٤ من الدار البيضاء، وانه يسير بسرعة تاركا مصر خلفه. انذاك طالبت باشراكها فى المشروعات الاقليمية. ثم اتضح انها قد استغلت اول فرصة كى توقف هذه المشروعات.

رغم ان الرئيس المصرى حسنى مبارك يصف الحكم فى بلاده بأنه ديمقراطى إلا أن حجم الديمقراطية يتحدد فى مكتبه. مكتب الرئيس يرسم لاجهزة الاعلام المصرية خطوط حمراء، وهذا ما يفهمه رجال الاعمال المصريين الذين يشاركون فى لقاءات مع نظرائهم الإسرائيليين وفقا لتوجيهات من المقربين لمبارك.

وهذه اللقاءات هى بشكل عام وليدة اتصالات بين منظمات صناعية أو الغرف التجارية، وتشير التجربة إلى أنها تعبر – الواحد تلو الاخر – عن وضع العلاقات السياسية بين مصر وإسرائيل عندما تنوى القاهرة اظهار صداقة تجاه إسرائيل فإنها تسمح – مبدئيا – لرؤساء الهيئات الاقتصادية بتحديد لقاء مع النظراء الإسرائيليين، وتحديد موعد اللقاء يعتبر قصة فى حد ذاته، وعامة إلى أن يعقد اللقاء نفسه تهب مرة أخرى رياح سياسية باردة، ويتأجل اللقاء إلى موعد غير معروف.

وقلة هم رجال الاعمال المصريين الذين اقاموا رغم ذلك علاقات مع إسرائيليين. بعضهم على اتصال بأسرة الزعيم السابق – انور السادات – وبعضهم على مقربة من نظام الحكم الحالى. كلهم حصلوا على موافقة مسبقة من مبارك. واكثر البارزين بعلاقاتهم فى مجال الاعمال فى مصر دوف لاوتمان، الذى اقام مصانع دلتا فى مصر مع شريك استراتيجى امريكى، شيرلى – ومع مستثمر مصرى – وكذلك يوسى ميمان، والذى يقيم عن طريق شركة مرحف وشركائه المصريين معامل التكرير فى الاسكندرية وخط انابيب الغاز المصرى – الإسرائيلى، والذى سيصل إلى تركيا.

وقد حظيت الشركتان الإسرائيليتان بعلاقات عامة بارزة من جانب رؤساء حكومة إسرائيل والقيادة الامريكية، والذين وصلوا مباشرة إلى مكتب الرئيس المصرى وقد قلل رجال الأعمال المصريين العاديين من علاقاتهم مع إسرائيل. بعضهم يخشى المقاطعة الجماهيرية لو اتضح انهم مرتبطون باعمال مباشرة مع إسرائيل، وبعضهم فى انتظار اكتمال عملية السلام وبعضهم يجد صعوبة فى التغلب على الشكوك الجذرية تجاه الإسرائيليين ايا كان السبب بعد عشرين عاما من السلام لم يعط النظام المصرى بعد الضوء الاخضر الساطع لاقامة علاقات عمل مع إسرائيل.

هآرتس
٢٠/٢/٢٠٠٠
بقلم: اورا كورين

رجل الأعمال المصرى شفيق جبر يقول: بعدما كنت متفائلا .. فإننى الآن متفاءل حذر

يعتبر شفيق جبر شخصية اقتصادية سياسية وشخصية مصرية عامة هامة، وهو يتولى رئاسة المؤتمر الاقتصادى المصرى، الذى يضم رجال صناعة ومستوردين، وهو من النشطاء فى مجال العمل على تقدم الاقتصاد المصرى وعلاقاته الإستراتيجية. إضافة إلى عمله العام، يتولى جابر ايضا منصب رئيس ومدير عام مجموعة ارتوك للاستثمارات والتنمية، التى يعمل بها حوالى الف عامل. وعائد اعمالها يقدر بـ ٤٤٥ مليون دولار.

فى حديث لصحيفتنا طرح جبر صورة من التشكك المصرى الاساسى تجاه إسرائيل والذى يؤثر على برامج وخطط الاعمال.

س: هل صحيح انك قلت لعمرو موسى انه يبالغ؟

جـ: وزير الخارجية المصرى ليس فى حاجة إلى نصائحى.

س: لماذا لم تزر إسرائيل حتى الآن؟

جـ: لقد سمعت الكثير من القصص عن سوء الاستقبال فى المطار الإسرائيلى للمصريين، ولذلك فضلت عدم السفر إلى مكان لا ارتاح فيه. هناك اماكن كثيرة فى العالم يمكن أن ازورها بدون مضايقات.

س: انت تشارك تقريبا فى جميع لقاءات الاعمال الكبيرة بين رجال اعمال إسرائيليين وعرب، و لم تتعاون بعد مع أى رجل اعمال إسرائيلى؟

جـ: لقد اقمت علاقات كثيرة مع زملاء حول استثمارات مشتركة. اعتقد دائماً أن أول استثمار لى مع شركة إسرائيلية يجب أن يتم وفقا لمعايير هامة جدا بالنسبة لى: يجب ان يكون هذا الاستثمار فى صالح مصر وإسرائيل، ورابح وانا مؤمن بضرورة ان يكون مظهراً طيبا للشعبين لسوء الحظ، اغلب الاتصالات اهتمت اكثر بالجانب المظهرى والاقتصادى كان أقل مثلا محاولات ضمى إلى (صندوق السلام) الذى انشئ بضجة عالية دون ان يكون له غطاء اقتصادى يريد الإسرائيليون ان يصنعوا من الاستثمارات المشتركة قضية سياسية كبيرة، وانا يجب ان اعود إلى ذوى واعرض عليهم المميزات الاقتصادية.

س: يحتمل أن تكون العقبات السياسية عائقاً أمام عقد صفقات مشتركة مع إسرائيل؟

جـ: لا. منذ أن وقعت إسرائيل ومصر على اتفاقية السلام تمت اتصالات كثيرة اغلبها فرص تجارية بعد شهرين من أوسلو اتصلت ببعض الإسرائيليين وكنت على قناعة بأنهم يدركون جوهر المشكلة – أى التسوية مع الفلسطينيين لقد التقيت برابين وبيرس وكنت متفائلا. التقيت بنتنياهو فى دافوس وشعرت بانه لم يفهم ما قلته، وما قاله هو لم يكن منطقيا لى. بعدما كنت متفائلا افقت وانا الآن متفائل حذر.

س: لا يمكن دفع العملية الاقتصادية بدون احراز تقدم مواز فى العملية السياسية؟

جـ: انا واثق من أن العمليتين مثل القدمين لفرد واحد. لا يمكن التقدم بقدم واحدة، بينما الاخرى واقفة فى مكانها لسوء الحظ، مازال هناك قلق ومخاوف على جانبى الحدود، وهذه امور يكون من الصعوبة احيانا معالجتها اكثر من المسائل السياسية والاقتصادية. يجب ان تفهموا ان العرب لا يحبون ترفعكم، دائما انتم تتكلمون من أعلى وكأنكم انتم الاعلون وهذا كان واضحا ليس فقط فى القيادة السياسية، بل على جميع المستويات مثلا، قال نتنياهو إن اسرائيل تمتلك العلم والثراء، وإن الاختيار امامنا، أما ننضم إليها أو لا. يجب أن يكون الاسلوب مختلفا أي التكافؤ، تستطيع الدول العربية أن تضم تفوقها النسبى إلى التفوق النسبى لإسرائيل. هذا هو المشروع الذى سأرغب فى اقامته كرجل اعمال خاص وكشخصية عامة.

س: هل التهرب المصرى من اقامة صفقات عمل مع إسرائيل نابع من غياب «ضوء اخضر» من جانب الرئيس المصرى حسنى مبارك؟

جـ: لم الحظ أن الرئيس يلمح لرجال الاعمال بالدخول فى اعمال مع إسرائيل من عدمه. اعلم بوجود تكهن كهذا وهو وليد اعوام ٩٤ – ١٩٩٥ الذين شهدوا نشاطا كبيرا لرجال الاعمال فى الدولتين. وقد خفت هذا النشاط بشكل كبير فى فترة حكم بنيامين نتنياهو والتى شهدت تراجعا كبيراً فى عملية السلام.

س: تم استئناف المحادثات متعددة الاطراف. بما فى ذلك المسار الاقتصادى ، وفى المقابل يتم الاعداد للمؤتمر الاقتصادى للشرق الأوسط (MENA). هل تعتقد أن إسرائيل موضوعية جدا فى هذه المحافل؟

جـ: لسوء الحظ يبدو لى اننا نكرر سيناريو المؤتمرات والحوارات. هنا يجب ان نتوخى الحذر وان نحترم المشاعر الثقافية المختلفة. اعتقد انه لن يمكن النجاح فورا فى مشروعات تتخطى حدود الدول بينما الشرق الأوسط غير متوافق وهناك اعتبارات سياسية مختلفة، يجب البدء بخطوات صغيرة.

إسرائيل/شئون داخلية

إصلاح موديل ٢٠٠١

معاريف (ملحق عساقيم)
١٨/٢/٢٠٠٠
بقلم: يوسى جرينشتين

صحيح أنهم وعدوكم مرات لا حصر لها بأن يكون هناك إصلاح شامل يقلل من العبء الضريبى ويؤدى إلى زيادة المبلغ الصافى فى قسيمة المرتب، وصحيح أيضاً أنه فى كل مرة لم تكن نتيجة ذلك إلا زيادة نسبة الضريبة - إلا أنهم الآن يعملون فى وزارة المالية أربع وعشرين ساعة يومياً من أجل إجراء إصلاح ضريبى حقيقى. هذا الإصلاح سيقطع طريقاً طويلاً حتى يصل إلى قسيمة المرتب فى يناير ٢٠٠١. والصفيحة تطرح الآن ثلاثة سيناريوهات محتملة لهذا السر الذى يحتفظون به فى وزارة المالية، بل وتتنبأ أيضاً بنتائج كل سيناريو.

فى هذا الأسبوع قال لى مدير عام إحدى الشركات الصغيرة وعلى شفتيه ابتسامة مرارة: «كلما سمعت انهم يتحدثون عن إصلاح فى ضريبة الدخل، كلما ساورنى القلق. لأننا فى النهاية ندفع أكثر. الأفضل ألا يجروا إصلاحاً وألا يبيعوا الوهم لنا».

فعلاً، لقد زاد العبء الضريبى فى السنوات الأخيرة، على الرغم من كل التصريحات التى كانت تبشر بزيادة صافى المبلغ فى قسيمة المرتب. ورغم كل النوايا الحسنة سيواصل العبء الضريبى ارتفاعه هذا العام ليصل إلى ٤٢٪ من الناتج وذلك بسبب رفع سقف قسط التأمين الوطنى وزيادة الضريبة على السولار.

فى الوقت الحالى تضع لنا وزارة المالية إصلاحاً جديداً - موديل ٢٠٠١. أما الشكل الذى سيكون عليه هذا الإصلاح، فهو مرهون بالنية الحسنة للساسة الذين لا ينزعون إلا إلى الاهتمام بأنفسهم وبالمقربين إليهم. وهذا الإصلاح من الممكن أن يحدث ثورة فى الاقتصاد الإسرائيلى، ومن الممكن أيضاً أن يتحول إلى تقرير يحفظ فى أدراج وزارة المالية.

والاختلاف بين الاحتمالين يكمن - كما هو الحال دائماً - فى الملعب السياسى.

يهدف هذا الإصلاح إلى خفض الضريبة الحدِّية وزيادة صاف مرتبات الطبقات المتوسطة، كما يهدف أيضاً إلى زيادة الحافز للعمل وللاستثمار. وسوف يقتصر على إجمالى المرتبات التى تتراوح بين عشرة آلاف شيكل إلى ٢١ ألف شيكل.

كم ستبلغ الزيادة فى صافى المرتب؟. هذا السؤال ليست له إجابة لأن نسبة الزيادة فى صافى المرتب مرهونة بعوامل كثيرة. سيعتمد الإصلاح علي مزيج من الغاء بعض الاعفاءات الضريبية مع زيادة فى موارد الدولة. وكلما زاد النمو الاقتصادى كلما ارتفع صافى المرتب، لأن النمو نفسه سيزيد موار الدولة، وسيتيح للجمهور إمكانية دفع ضرائب أقل مع الإبقاء على التسهيلات الضريبية الأخرى.

ولكن إذا استمر الركود الاقتصادى لن ينخفض العبء الضريبى. صحيح انه سيوضع مبلغ اكبر فى خانة صافى المرتب بالقسيمة، إلا ان الجمهور سيضطر فى المقابل لدفع ضريبة على الدخل الذى يتمتع حاليا باعفاء ضريبى مثل: أرباح البورصة، مشاريع الادخار، تأجير المساكن، جوائز المراهنات وما إلى غير ذلك. بمعنى آخر: لن يؤدى النمو الاقتصادى إلا إلى نقل الاموال من جيب إلى آخر - أى أنكم ستحصلون على مقابل أكبر عن العمل، وعلى مقابل أقل عن الدخول الأخرى المعفاة حالياً من الضريبة. وفى نهاية الأمر سيرتفع المرتب الصافى للطبقات المتوسطة بمقدار يتراوح بين ٣٠٠ شيكل و٧٠٠ شيكل شهريا - وهذا كله مرهون بحجم الإصلاح وبالموارد المالية التى تغطى خفض الضريبة. يأمل وزير المالية فى تحقيق الانضباط فى نظامنا

الضريبي المشوه. ولديه الرغبة في القضاء على مبدأ تفضيل المال على العمل، وفي فرض ضريبة مماثلة على كل الدخول. ولكن من وراء كل إعفاء ضريبي يقف «لوبي» يعارض بشدة الغاء الإعفاءات وفي الكنيست يقولون وهم يبتسمون ويقصدون كل كلمة: «لن يتكرر الإعفاء المفتوح» واللوبي الاجتماعي سيمنع أي مساس بالامتيازات الاجتماعية. كما ستكون هناك معارضة شديدة من جانب اللوبي النسائي لأي مساس بالامتيازات الممنوحة للنساء العاملات.

من الواضح أن إلغاء التسهيلات الضريبية في سوق المال وفي مشاريع الادخار سيكون اكثر سهولة، ويحظى فرض ضريبة على البورصة بإجماع كبير في الملعب السياسي.

وقد أظهرت الدراسة التي أجريناها أن معظم الوزراء وأعضاء الكنيست يؤيدون فرض ضريبة على البورصة وسوق المال. إلا ان الاعفاءات والتسهيلات الأخرى هي بمثابة البقرات المقدسة السمينة التي لن يستطيع أحد الوصول إلى رقبتها ذات الدهن الوفير.

إن «صناعة الإعفاءات» تكلف دافع الضرائب الإسرائيلي أموالاً كثيرة، وتصل قيمة الإعفاءات والتسهيلات الضريبية هذا العام إلى ١٩.١ مليار شيكل، منها ١٦ مليار شيكل في ضرائب الدخل والأموال غير المنقولة و٣.١ مليار شيكل في فرع ضريبة القيمة المضافة والجمارك.

وإذا أجرينا دراسة متعمقة للإعفاءات الضريبية سيتضح أنها تبلغ عشرة مليارات شيكل في سوق المال، من بينها: ٣.٥ مليار شيكل في صناديق المكافآت، ١.٢ مليار شيكل في البورصة، ٢.٧ مليار شيكل على الفائدة في مشاريع الادخار، ١.٢ مليار شيكل على الفائدة بالشيكل.

وهذه مجرد بداية للقائمة: تسهيلات ضريبية لاستثمارات رأس المال والعاملين بالوردية - ١.٢ مليار شيكل، تسهيلات للشئون الاجتماعية وتوزيع السكان - ثلاثة مليارات شيكل (من ضمن ذلك ١.٨ مليار شيكل في مخصصات الأطفال والشيخوخة و٦٠٠ مليون شيكل لسكان قرى التنمية الجديدة) وهناك تسهيلات ضريبية للأسرة بمقدار ١.٥ مليار شيكل، وهناك إعفاء ضريبي من أجر السكن ومن المراهنات بثلاثمائة مليون شيكل، وتسهيلات ضريبية على الأموال غير المنقولة بمقدار ٣٨٠ مليون شيكل. ويصل إجمالي التسهيلات الضريبية في فرع الجمارك وضريبة القيمة المضافة إلى حوالي ثلاثة مليارات شيكل، ويدخل ضمن ذلك ١.٩ مليار شيكل معفاة من ضريبة القيمة المضافة على الخضروات والفاكهة والخدمات السياحية.

ستقدم لجنة بن بست (برئاسة آفي بن بست مدير عام وزارة المالية) لوزير المالية في أواخر شهر مارس توصيات مفصلة بشأن إصلاح شامل في الضريبة المباشرة، وتجرى مناقشات اللجنة كما لو كانت معركة سرية، وحتى الآن لا تلوح في الأفق مرحلة التوصيات وفي هذا الأسبوع أعلنوا في وزارة المالية إن اللجنة ما تزال في مرحلة المناقشات ولم تصل بعد إلى مرحلة بلورة الاستنتاجات والتوصيات.

غير أن الخبراء في القطاع المالي يتوقعون إصلاحاً نموذجياً مرناً، يتضمن بعض «خطوط الانسحاب» وفقاً لما تقتضيه المعارك المتوقعة في الكنيست.

لقد جاءت التكهنات الخاصة بالدخول على أساس أن نسبة النمو ستبلغ ٣٪ في سنة ٢٠٠٠، ولكن خبراء كثيرين يتحدثون عن نمو تبلغ نسبته من ٤٪ إلى ٥٪، وهو ما يوفر احتياطا جيداً لتمويل الاصلاح الضريبي. ومن حسابات وزارة المالية يتضح ان كل ١٪ زيادة في النمو تدر على الدولة ١.٥ مليار شيكل.

هذا يعني أنه إذا نما الاقتصاد بنسبة ٥٪ سيكون في الإمكان خفض ضرائب بمقدار ثلاثة مليارات شيكل دون أنه تكون هناك زيادة في العجز بالميزانية، ولكن إذا نما الاقتصاد بنسبة ٣٪ فقط، ستكون هناك ضرورة لإلغاء إعفاءات ضريبية كثيرة كمورد يغطي خفض الضريبة الحدية على العمل.

ونحن نطرح ثلاثة سيناريوهات للإصلاح الضريبي تتضمن فرصة كل سيناريو في الملعب السياسي وكذلك تأثيره على دخل الفرد. ويجدربنا أن نؤكد أن هذه السيناريوهات خاصة بنا وليست لها أي علاقة بالتوصيات التي ستقدمها لجنة بن بست والفرصة التي وضعناها في كل السيناريوهات هي أن النمو (٤٪) سيساهم بمبلغ ٢ مليار شيكل في السنة لتمويل التخفيضات الضريبية للطبقات المتوسطة. وباقي التمويل سيتحقق من خلال إلغاء بعض الإعفاءات والتسهيلات الضريبية.

وكل السيناريوهات تشمل ضريبة على سوق المال وعلى مشاريع الادخار والقنوات المتعاملة بالشيكل كما لن يكون بها مساس بالتسهيلات الضريبية للطبقات الضعيفة التي يندرج تحتها: المسنون، المعوقون، سكان قرى التنمية الجديدة، ومحدودا القدرات.

ويعتقد الخبراء أنه سيكون لزاماً على وزير المالية أن يضع نصب عينيه ضرورة تحقيق إصلاح متدرج ومتواضع إذا أراد أن ينجح وتدل «سابقة نئمان» على أنه لا يجب العناد أمام إعفاءات لا أمل في إلغائها. وعلى وزير المالية أن يجهز أوراقه جيداً وأن يطرح على الحكومة والكنيست إصلاحا متكاملاً وبمعنى أدق: إصلاحاً منطقيا وقابلاً للتنفيذ. ولن يكون الكنيست متساهلاً مع وزير المالية. ولكن إذا أثبت الوزير أن الإصلاح سيؤدي إلى زيادة صافي المرتب، وإلى زيادة العمالة والنمو - فلن يكون في مقدور أحد أن يرفع يده ضد هذا الإصلاح.

السيناريو الأول: الإصلاح الكبير (احتمال ضعيف): وزير المالية يراهن بكل الصندوق ويفشل فشلاً ذريعاً.

يقرر وزير المالية تغيير النظام الضريبي في إسرائيل ودخول التاريخ الاقتصادي كزعيم اقتصادي عملاق. ويتحمس الوزير للإصلاح الكبير ويراهن بكل الصندوق.

يتضمن هذا السيناريو الغاء لتسهيلات ضريبية تبلغ قيمتها سبعةمليارات شيكل، كما يتضمن ملياري شيكل يأتيان من خزينة الدولة. وستنخفض الضريبة الحدية من ٥٠٪ إلى ٣٥٪ وسيرتفع صافي الزيادة في المرتب إلى ٧٥٠

شيكل (فى المرتب الإجمالى البالغ ٢٠ ألف شيكل) من الناحية الأخرى سيتم فرض ضريبة ثابتة على أرباح رأس المال فى البورصة وكذلك فائدة حقيقية فى مشاريع الادخار والودائع بالشيكل والقروض قصيرة الأجل.

كما يتضمن هذا السيناريو إلغاء إعفاءات ضريبية أخرى كانت بمثابة نواة صلبة لا يمكن كسرها: نصف نقطة الاستحقاق للنساء العاملات، ضريبة تأجير المساكن وضريبة الدخل الناتج من المراهنات.

غير ان ما يصلح للاقتصاد قد لا يصلح دائماً للسياسة يجلس وزير المالية مع هيئة قيادة وزارته ومع خبراء ضرائب من خارج الوزارة، ويقوم بإعداد مشروع قانون مفصل لثورته الضريبية وهو يرفض المقترحات التى تدعو لخفض حجم الإصلاح ويقرر السير حتى النهاية.

فى شهر يوليو يتوجه وزير المالية لحضور جلسة الحكومة ويستمع لكلمات الوزراء ويتم تمرير مشروع الإصلاح بأغلبية ضئيلة فى الحكومة بمساعدة رئيس الوزراء إيهود باراك.

وفى شهر اكتوبر يتم طرح الإصلاح الكبير للتصديق عليه فى الكنيست وعندئذ تبدأ مسيرة العذاب، يعارض اعضاء الكنيست بشدة إلغاء «إعفاءاتهم» ويهددون بنسف الاصلاح.

يدور رجال البنوك حول أبواب لجنة الماليات بالكنيست ويناشدون أعضاء الكنيست بمعارضة فرض ضريبة على البورصة وعلى قنوات الادخار القصيرة. وتقوم زعيمات اللوبى النسائى بمظاهرة ضد الغاء استحقاق النساء، ويقيم رؤساء مدن التنمية خيمة احتجاج ضد إلغاء التسهيلات الضريبية لسكان مدن التنمية، وتصبح كل منطقة الحكومة والكنيست جبهة واحدة ضد الإصلاح فى ضريبة الدخل.

ويعقد وزير المالية اجتماعاً فى مكتبه بالكنيست لرؤساء الكتل وجماعات الضغط، ويحاول إقناعهم بأن الإصلاح سيحقق نمواً وسيخفض نسبة البطالة لتصبح كمثيلتها فى الغرب. ينصت أعضاء الكنيست بأدب ويقولون «أبداً» ويدرك وزير المالية انه أخطأ عندما راهن بكل الصندوق، بالضبط مثلما فعل وزير الماليةالسابق يعقوب نئمان.

فى نوفمبر ٢٠٠٠ يحاول وزير المالية تصغير حجم الاصلاح والقيام بشئ جزئى، الا انه يفقد قوة الدفع، ويصبح الامر كله فى حالةالجمود تام. وهكذا تسجل نقطة اخرى سوداء لوزير المالية بعد قضية ضريبة البورصة فى سنة ١٩٩٤.

ما هو الدرس المستفاد؟ أعضاء الكنيست لا يحبون الانقلابات الكبيرة. انهم يحبون الاجراءات الصغيرة وقطع الخبز الصغيرة المغموسة فى رأسمال سياسى كبير. لذلك يجب على وزير المالية افراهام شوحط ان يستفيد من الدرس الذى تلقاه وزير المالية السابق يعقوب نئمان، إذا كان يريد دخول التاريخ الاقتصادى كإصلاحى مهم. إذا عمل بأسلوب «ضربة واحدة وينتهى الامر» فإن مصير الاصلاح لن يختلف عن مصير الكتيبات الموجودة فى «أدراج اللجان» والتى علاها الغبار بوزارة المالية.

السيناريو الثانى: الاصلاح الصغير (احتمال كبير) «وزير المالية يفضل عصفوراً فى اليد عن اثنين فوق الشجرة».

يستفيد وزير المالية من تجربة نئمان المريرة ويقرر أن يرضى بالقليل ويقول الوزير لمقربيه «عصفور فى اليد خير من اثنين على الشجرة» وبالتالى يطرح أمام الحكومة مشروعا متواضعاً ومعقولاً: إصلاح يبلغ خمسة مليارات شيكل ويعتمد على زيادة فى الدخل تبلغ مليارى شيكل وعلى إلغاء لبعض الإعفاءات يبلغ ثلاثة مليارات شيكل.

يدفع وزير المالية الإصلاح بكل قوته، وينجح فى إقناع معظم الوزراء بتأييده. ويتوفر التمويل لخفض الضريبة من الضريبة التى تفرض على البورصة ومن تنفيذ توصيات لجنة برودت (ضريبة بسيطة على مشاريع الإدخار وعلى الودائع بالشيكل) ويتم خفض الضريبة الحدية للطبقات المتوسطة من ٥٠٪ إلى ٤٠٪ وترتفع الضريبة الحدية للأغنياء إلى ٥٥٪، لتوفير العدالة الاجتماعية.

وسيتضمن هذا الإصلاح أيضاً فرض ضريبة على أرباح رأس المال فى البورصة، وفرض ضريبة على الفائدة الحقيقية فى البنوك، وسيكون من السهل نسبياً تمريره فى الملعب السياسى.

أما باقى الإعفاءات الأخرى فستبقى كما هى ومعظم الوزراء وأعضاء الكنيست يؤيدون الآن فرض ضريبة على البورصة وسوق المال، ويعتقدون انه لا يجب التفرقة بين الدخل من العمل والدخل من رأس المال.

وهكذا يتمكن وزير المالية بلباقة من صد الاعتراض البسيط فى الحكومة على مشروع الإصلاح ويتوجه إلى الكنيست وعلى شفتيه ابتسامة عريضة، وفى الكنيست يجتاز المشروع القراءة الأولى، ويصل إلى «غرفة تعذيب» لجنة الماليات. وتعلو الدهشة وجه وزير ا المالية من حجم التأييد الذى يحظى به مشروعه الإصلاحى. ويبدى بعض أعضاء الكنيست معارضة ضعيفة لفرض ضريبة على البورصة، ويعارض البعض الآخر فرض ضريبة على قنوات الادخار، ولكن بعد ثلاث جلسات طويلة توافق لجنة الماليات على الاصلاح، ويتم طرحه للتصديق النهائى فى الجمعية العمومية للكنيست فى شهر نوفمبر. وتوافق على الإصلاح أغلبية كبيرة من ثمانين عضو كنيست ولا يضاء النور الاحمر الا من مقاعد الليكود واليمين، وهذا ايضاً لأسباب سياسية فقط.

ونصل إلى يناير ٢٠٠١ وعندما تنظر إلى قسيمة مرتبك ستجد أن هناك زيادة قدرها حوالى ٤٠٠ شيكل فى خانة صافى المرتب. صحيح أنك ستدفع ضريبة على أرباح البورصة وعلى الفائدة فى مشاريع الادخار، ولكنك ستذهب إلى منزلك فى كل شهر وانت تحمل نقوداً أكثر وراضٍ كل الرضا.

ووزير المالية؟ فى هذه المرحلة سيكون نجماً فى كتب الاقتصاد كوزير نجح فى تحقيق الانضباط للنظام الضريبى.

السيناريو الثالث: إصلاح متعدد السنوات (إحتمال متوسط) «وزير المالية يقرر السير ببطء ولكن فى أمان».

لا يتخلى وزير المالية عن حلم الإصلاح الكبير ولكنه ينفذه على ثلاث مراحل. ينفذ الإصلاح - بإجمالي ١٢ مليار شيكل - على مراحل ويتم الانتهاء منه خلال ثلاث سنوات.

سيأتي تمويل خفض الضريبة من نمو الاقتصاد ومن إلغاء بعض الإعفاءات (مناصفة). وسيأتي المال من إلغاء بعض الاعفاءات الضريبية بمقدار سبعة مليارات شيكل، ومن نمو الاقتصاد بقيمة خمسة مليارات شيكل، وسوف يحقق خفض الضريبة زيادة تدريجية في موارد الدولة، كما أنه عندما تنخفض نسب الضريبة سيهبط الدافع للتهرب الضريبي.

يتوجه وزير المالية إلى الحكومة في يوليو ٢٠٠٠، ويقترح على الوزراء تجزئة الإصلاح على ثلاث شرائح يتحمس باراك وعلى الفور يؤيد الفكرة. فربما من الأفضل أن تملأ جيوب الناخبين على مراحل وليس دفعة واحدة. وسوف ينظرون إلى هذا العمل بتقدير أكبر. وسوف يوافق الوزراء وسيكون تأييد اعضاء الكنيست كبيراً، فالجميع سيحققون مكسباً سياسياً على مدى ثلاث سنوات متواصلة، وبوجه عام سينتهي هذا الاصلاح قرابة موعد الانتخابات القادمة للكنيست، وسيترك مذاقاً طيباً في جيوب الناخبين.

والنتيجة: سيرتفع صافي المرتب في كل سنة بحوالي ٢٥٠ شيكل، وستصل الزيادة في صافي المرتب إلى ٨٠٠ شيكل في سنة ٢٠٠٠، إلا أن المشكلة الصعبة التي تواجه هذا الاصلاح هي الاستمرارية. قد يبدأ الاصلاح في العام القادم ولكنهم سيجدون المبررات لوقفه.

هتسوفيه ١٧/١/٢٠٠٠

بقلم: موشيه ايشون

انخفض معدل الاسعار وزاد الفقر

لقد انخفض معدل الاسعار في شهر ديسمبر إلى الصفر .. هذا ما عرفناه يوم الجمعة الماضي .. عشية يوم السبت، وبالاضافة إلى ذلك فقد شهدنا في العام الماضي ١٩٩٩ ارتفاعا معتدلاً للغاية في معدل ارتفاع الاسعار وكانت النسبة لا تزيد عن ٣ر١٪ ومن اول وهلة يعتبر هذا انجازاً لا بأس به يفخر به كل انسان وليس محافظ بنك إسرائيل فحسب. ولكن في الواقع نجد أن الوضع مختلف فقد انخفض معدل الاسعار بصورة كبيرة جداً، ولكن اذا القينا نظرة فاحصة على الارتفاع والانخفاض وما تمخضا عنه من معدل منخفض، سنجد بعض العيوب التي شوهت الصورة فيما يتصل بغلاء المعيشة.

لقد انخفض معدل الاسعار وعلى الرغم من ذلك فإن السلع الاساسية في سلة الغذاء قد ارتفع سعرها بدرجة كبيرة. فقد ارتفع سعر الخبز على سبيل المثال وكذلك منتجات الالبان وأسعار الخضر والفواكه وارتفع ايضا سعر الغاز المستخدم في المنازل، ولذلك من الصعب ان نفخر بمعدل الصفر في شهر ديسمبر، هذا في الوقت الذي تشير فيه النسبة العامة لأسعار السلع الاساسية التي تحتويها سلة الغذاء في عام ١٩٩٩ إلى ارتفاع الاسعار، الأمر الذي يتطلب اضافة علاوة غلاء معيشة إلى الأجور من اجل تعويض الجماهير عن ارتفاع الاسعار في العام الماضي.

ولذلك يمكن القول أن الانخفاض المضطرد في معدل الاسعار يستوجب اعادة ترتيب البيت في كل ما يتصل بحساب المعدل، ولا يمكن ان يتصور احد انه عند حساب المعدل يتم ادراج البنود التي تبدو هامة من اول وهلة ولكنها بعيدة عن الاحتياجات الاساسية للرجل العامل الذي يحصل على لقمة العيش من عمل يده ويبذل كل جهد ممكن من اجل ضمان الحد الادنى للمعيشة لافراد اسرته. ومن الخطأ ان نفخر بانخفاض معدل الاسعار في العام المنقضي في الوقت الذي يتزايد فيه الفقر في الدولة، ليس فقط بسبب زيادة اعداد العاطلين (اكثر من مائتي الف) ولكن ايضاً بسبب ارتفاع الاسعار الذي سجل في سلة المواد الغذائية الاساسية مثل الخبز و اللبن والخضروات الطازجة وغير ذلك.

وجدير بالذكر انهم اعتادوا في الماضي لفت الانظار لحقيقة ان حساب معدل الأسعار بشكله الحالي لا يلبي احتياجات الفقراء بل إنه يضر بهم اكبر الضرر .. ولذلك فإنهم لا يقدرون على الشعور بالسعادة بسبب معدل الاسعار المنخفض حتى اذا كان هذا المعدل قد وصل الى الصفر في الشهر الاخير، خاصة وأنه لم يساعدهم على حل مشكلتهم، حيث ان ارتفاع الاسعار بالنسبة للسلع الاساسية التي اشرنا اليها سلفاً هو الذي يحدد مستوى معيشتهم، خاصة اذا كان سعر هذه السلع في ارتفاع مستمر.

وفي ظل هذه الظروف لم يتبق الا ان نطلب ونلح في الطلب على اعادة ترتيب للبيت حتى يكون هناك توافق بين حساب معدل الاسعار وبين الواقع وحتى لا يكون هناك مساس بالفقراء بالذات.

وتجدر الاشارة إلى انه قد تم اجراء تعديلات في الماضي تعتبر جوهرية في حساب معدل الاسعار، ومن بين هذه التعديلات الغاء علاوة غلاء المعيشة التي كانت تدفع شهريا وتقرر ان تدفع مرة كل ثلاثة اشهر. وبالاضافة إلى ذلك فإن هذه التعديلات لم تكن بصفة عامة في صالح العاملين حيث حدث تآكل في اجورهم حتى في الايام التي انخفض فيها معدل التضخم الى الصفر. واذا نظرنا الى البيانات الختامية لعام ١٩٩٩ فسوف نجد انها تشير إلى ارتفاع كبير في اسعار السلع الاساسية على الرغم من انخفاض معدل التضخم، حيث ارتفع سعر هذه السلع بما يتراوح ما بين ٥٪

حتى ١٢٪ ولكن المسئولين فى وزارة المالية لم يلتفتوا إلى ذلك، كذلك فإن المسئولين فى الهستدروت يجدون صعوبة كبيرة فى مواجهة هذه المشاكل، وأما سكرتير عام الهستدروت عامير بيرتس الذى استلم هستدروت يضم حوالى مليونى عضو فإنه يسيطر الآن بصعوبة بالغة على حوالى ٣٠٠ ألف عضو فقط، وقد اختفى باقى الاعضاء مع الريح الجديدة التى بدأت تهب فى مؤسسات الهستدروت. وعلى الرغم من ان سكرتير عام الهستدروت يحاول الآن استعراض عضلاته الا ان كل ذلك ليس له أى مغزى الآن، حيث ان وزير المالية يتجاهل الهستدروت ولم يعد رجال الصناعة يتعاملون بجدية مع الجهات التابعة للهستدروت. وقد شهدنا فى الفترة الاخيرة التوقيع على العديد من اتفاقيات الأجور الشخصية بدون أى تدخل من الهستدروت. وفى واقع الأمر فإن الطبقة المثقفة بين جماهير العاملين فى الدولة تفضل الاتفاقيات الشخصية أو الخاصة مع اصحاب الاعمال على الاتفاقيات التى تتم بوساطة النقابات المهنية.

وفى ظل هذه الظروف فإنه لم يعد هناك من يقلق على الرجل العامل فى الدولة، وها نحن نشهد حالة من «الخصخصة» فى العلاقات بين العمل والعمال. والآن يوجد عدد كبير من العمال يشعرون بالرضا نتيجة لذلك، ولكن ماذا سيقولون بعد عشر أو عشرين عاماً عندما يبحث صاحب العمل عن عمال اصغر سنا ولن يجد صعوبة فى التخلص من كبار السن طبقاً للاتفاقيات الشخصية التى تمنحه تفوقاً كبيراً للغاية. إن العقود الشخصية فى قطاعات الاقتصاد المختلفة وخاصة فى مجال الهاى تيك وما يحيط به قد ادخلتنا فى عهد جديد، الامر الذى يلزمنا بإعادة دراسة الوضع وترتيب البيت من جديد من اجل حماية العاملين وحقوقهم من استبداد صاحب العمل. ولكن هذا الامر ليس هينا .. ومن الصعب مواجهة هذا الأمر فى ظل الواقع الجديد الذى نعيش فيه منذ الثورة المعادية للعمال التى قام بها حاييم رامون.

ولكن مازال فى مقدور جماهير العاملين ان ترفع صوتها من اجل الدفاع عن حقوقهم وحتى لا تتآكل اجورهم نتيجة الحسابات الخاطئة لمعدل ارتفاع الاسعار.

إن المعدل الاخير الذى جاء معه بآمال بشأن حدوث تطورات اقتصادية يجب ان يلفت نظرنا ايضاً إلى العيوب التى تحيط به والتى تمس اجر العامل بدرجة كبيرة.

باراك بدون أنياب

ملحق معاريف السياسى
٢٠٠٠/٢/٢٢
بقلم: أورى أفنيرى

أين رئيس الحكومة وأين هارى ترومان، الذى تجرأ بفصل ماك أرثر عندما تصرف الأخير ضد سياسته !

بعد مرور خمس دقائق فقط من بداية عرض مسرحى جديد، قام ناقد أدبى شهير وخرج من الصالة. وفى اليوم التالى كتب عن المسرحية نقداً لاذعاً قاتلاً. فعقب مدير المسرح قائلاً: «هذا ليس منطقياً كان يجب عليه الإنتظار لرؤية المسرحية حتى النهاية»! فأجاب الناقد «لست مضطراً لأكل البيضة كلها لكى أدرك أنها فاسدة».

من المحتمل جداً أنه من غير المنطقى الحكم على إيهود باراك بعد مرور ثمانية أشهر. فمازال باقى له ما يقرب من أربعة أعوام فربما سيفعل بعض المعجزات والعجائب. محتمل. ولكن من المحتمل أيضاً أنه يكفى ثمانية أشهر للوقوف على طبيعته. فكل الشيكات التى وقع عليها عشية صعوده للحكم، والتى حان وقت صرفها، عادت (إرتدت) عن طريق البنك مع عبارة: «بدون رصيد» كلها بدون إستثناء. فعلى المسار الفلسطينى لم تتقدم الأمور ملليمتراً واحداً.

فالتكتيك الذى يتبعه باراك يتأرجح بين التجاهل التام و بين المحاولات التى بدون جدوى لفرض الأمور. وكل المواعيد التى قطعها جاءت ومرت. والإنجاز الوحيد، فتح أحد المعابر الأمنية بتأجير خمس سنوات يظهر وكأنه غمضة عين. فإن توسيع المستوطنات ومصادرة الأراضى مستمرة بمعدل يعلو على أعمال نتنياهو.

وعلى المسار السورى عادت الأمور إلى نقطة البداية. وعاد إسلوب الحديث العارم والصارخ بين الطرفين كسابق عهده. إن الباب مغلق وباراك ألقى بالمفتاح - وهو الإعلان عن إستعداد إسرائيل للجلاء عن هضبة الجولان السورية كلها.

وفى لبنان كما هو الحال دائماً فإن باراك يكرر كل الأساليب التى فشلت فى أيام سابقيه، من شامير وحتى نتنياهو. إنه يعد بإخراج الجنود من الفخ، تارة «بتسوية» وتارة أخرى «بدون تسوية».

فلماذا سيكون الإنسحاب ممكناً تنفيذه بحلول السابع من يوليو، بعد مرور عام على حكومته، وليس الآن؟ ربنا وحده يعلم.

وفى المجال الاجتماعى لم يتحقق ولا أى وعد من وعوده. لم يحدث أى تقدم، ببساطة لم يحدث شئ مطلقاً.

عندما إقترعت لصالح باراك (وطلبت من الآخرين الإقتراع لصالحه) كان يبدو رجلاً قوياً، نشيطاً، يعرف ماذا يريد وأن له القوة لتحقيق رغبته. حقا عرفت أن هناك فجوة كبيرة بين أفكارى وأفكاره ولكن بدا لى على الأقل انه سيخطو خطوة واحدة كبيرة. إن خيبة الأمل الاساسية من باراك هى بالذات على النحو التالى:

إنه يظهر كرجل ضعيف. إنه ليس مؤهلا لإتخاذ قرار والتمسك به تنقصه الشجاعة المطلوبة للزعيم.

هارى ترومان، تاجر صغير أصبح صدفة رئيس الولايات

المتحدة الأمريكية، قام بإقالة البطل القومي، الجنرال ماك أرثر عندما طلب الأخير بصورة علنية أن يدير الحرب في كوريا حسب نظريته. وطار الجنرال المبجل كالصاروخ، أما شاؤول موفاز والذي ليس ماك أرثر فقد ظل في موقعه بعد أن طالب علانية القيادة العليا بأن توسع دائرة الحرب التي لا طائل من ورائها في لبنان.

والسؤال الكبير هو: أين «الحمائم» في الحكومة؟ وزراء ميرتس وحمائم العمل يختبئون في الاوكار. في جلسات الحكومة يرفعون ايديهم ضد القرارات الهدامة، ولكنهم يدركون جيداً أن ذلك من قبيل اللفتات الوهمية. فهم يقولون أنه لا يوجد بديل لباراك، ولذلك فممنوع اسقاط الحكومة. هذا صحيح ولكن ماذا يزعجهم في أن يستخدموا قوة الإبتزاز لديهم في الحكومة من أجل تغيير الوضع؟ إن تقصيرهم من الممكن أن يظهر كتقصير سيولد كارثة.

من المحتمل أن يتغير كل هذا في أثناء فترة الرئاسة للحكومة. ياليت. إنني على أية حال على النقيض من ذلك الناقد الأدبي، سوف أظل في القاعة حتى نهاية العرض. فهل لدي خيار آخر؟

المرشح الوحيد من جانب باراك لرئاسة الموساد

معاريف ٢٧/٢/٢٠٠٠

بقلم: ايتان رابين

اللواء احتياط عميرام لڤين هو مرشح رئيس الوزراء ايهود باراك الوحيد لرئاسة الموساد.

وكان لڤين الذي يشغل منصب مساعد رئيس الوزراء قد ألتقى مؤخراً مع رئيس الوزراء لمناقشة مسألة التعيين. ويقول مصدر مسئول أن رئيس الوزراء لم يعد لڤين بالمنصب صراحة ولكن يبدو أن لڤين هو المرشح الوحيد لهذا المنصب حتى الآن.

وكان رئيس الموساد افرايم هاليڤي قد اعترض بشدة في بداية الأمر على تعيين لڤين في منصب رئيس الموساد ولكن يبدو أنه قد تراجع في الفترة الأخيرة عن اعتراضه هذا بدرجة معينة.

السلام يبدأ من الداخل

ملحق جريدة «معاريف»
٢١/٢/٢٠٠٠

بقلم: يوسف لبيد

جيش الاحتلال «الحريدي» (١) يهدد إسرائيل أكثر من أعدائها من الخارج . لكن «ميرتس» و«إسرائيل واحدة»(٢) يسعيان للتعاون معه.

لم يكن التساؤل هل تصور «ايهود باراك» - السلام أولاً ثم يأتي بعد ذلك حل مشاكل المجتمع - تساؤلاً ينم عن سوء فهم. فقد كان بوسع رئيس الوزراء أن يعزى نفسه - كلما ناطحه اليمين فقط بسبب تلهفه على إرضاء حافظ الأسد - بالقول بأن الأمر لا يعدو ثرثرة معارضة محبطة. وكان بوسعه - كلما حذر حزب «شينوى» (٣) فقط من بيع الدولة «للحريديم» - أن يرد بأن السلام يساوى بضعة مليارات من «الشيكل» (٤) وكان بوسع رئيس الوزراء - كلما شعر الشباب العلماني فقط بأنهم سذج عندما نكث «باراك» بوعده لهم بتجنيد شباب «اليشيڤاه» (٥) - كان بوسعه أن يزعم بأنه يبحث عن «حل خلاّق».

لكن «باراك» لا يستطيع إلا أن يلحظ في ذلك أن أناساً كثيرين ممن انتخبوه يسألون أنفسهم (ويسألونه)، هل السلام مع سوريا لا يستطيع أن ينتظر بضع سنوات أخرى، حتى يتم أولاً ترتيب البيت من الداخل؟ فبدلاً من التعليم المجاني في الجامعات، الذي وعد به «باراك» الطلاب، منحت حكومته ٥٢ مليون «شيكل» لتغطية مديونيات شبكة التعليم التوراتي. وبدلا من المساعدة الحيوية للثقافة وللفن وللإبداع الإسرائيلي، التي وعد بها «باراك» الدوائر الأكثر وفاءً له، قلصت حكومته ٥٠ مليون «شيكل» من ميزانية السينما.

كم مرة يستطيع فيها أعضاء «الكنيست» عن حزب «ميرتس» الهرب من قاعة «الكنيست» حتى لا يصوتون لصالح اتباع أسلوب الزواج المدني (٦)؟ وكم مرة يستطيع فيها أعضاء حزب «إسرائيل واحدة» التصويت ضد إلغاء المجالس الدينية، التي تكلف دافع الضرائب أكثر من نصف مليار «شيكل»؟ لقد استوعبت الأحزاب

«الحريدية» المبدأ، وهى تتصرف يومياً فى«الكنيست» كأعضاء «المافيا»، الذين ليسوا فى حاجة إلى نسف خزينة البنك، حيث أعطاهم المدير المفتاح. وعندما أعلن الأسبوع الماضى أن مشروع «حاسب آلى لكل طفل» قد أسدل عليه الستار - بسبب عدم وجود ميزانية، علم أن «اليشيڤوت» (معاهد دينية عليا) حصلت على مئات الملايين من «الشيكل» بخلاف ميزانية التعليم «الحريدى».

إن الشخص اليسارى، المتطلع إلى السلام، يقول مرة «من أجل السلام»، ومرة ثانية «من أجل السلام»، ومرة ثالثة «من أجل السلام». لكنه يبدأ فى مرحلة معينة يسأل نفسه: ما هو الثمن الإجمالى الذى سندفعه لقاء السلام المرتقب؟ ما الذى سيتبقى من الدولة التى نريد تحقيق السلام من أجلها، طالما أن السلام لا يبدو، على الإطلاق، على الأبواب، وطالما أنه غير مضمون على الإطلاق أن حزب «شاس» (٧)سيصوت فى اللحظة الحاسمة لصالح السلام، الذى يبتز بإسمه مليارات «الشيكل» من الجمهور العلمانى.

وهناك الكثير والكثير من الدلائل على أن جانباً على الأقل من أعضاء الكنيست التابعين لحزب «شاس» لن يصوتوا لصالح الانسحاب من الجولان، ومن شبه المؤكد أن بعض اليساريين سيصوتون ضد الانسحاب مع أغلبية جمهور حزب «شاس».

إن مقولة «من أجل السلام» آخذة فى التآكل بين صفوف اليسار الإسرائيلى التقليدى، الذى يعتبر السلام حلمه، لكن قيم المجتمع الإسرائيلى ليست أقل قيمة بالنسبة له. إن هذا الجمهور يتوسل اليوم «دعونا نعيش فى هذه البلاد». إنها مسيرة تكتسب زخماً، وستفضى فى النهاية إلى زلزال، عندما طالب «ايريل شارون» بانسحاب فورى من لبنان، وعندما اتضح أن «نتنياهو» عرض على السوريين انسحاباً إلى الحدود الدولية، وعندما يساوم مجلس مستوطنات «الضفة الغربية» و«غزة» على «دونم» هنا وآخر هناك، فإن اليسار يدرك هو الآخر أن السلام اليوم هو وفاق وطنى.

إن الطامة الكبرى والحقيقية، والتى تمثل تهديداً تتفاقم ما بين الجمهور العلمانى والجمهور الدينى «الحريدى». والتهديد الذى تتعرض له إسرائيل من الداخل أشد خطراً بكثير من التهديد الذى تتعرض له من الخارج.

الهوامش:

(١) «الحريديم» هم غلاة المتطرفين الدينيين فى إسرائيل.

(٢) حزب «ميرتس» وحزب «إسرائيل واحدة» شريكان فى الائتلاف الحكومى.

(٣) حزب يسارى إسرائيلى معارض.

(٤) عملة إسرائيل الرسمية، ويوازى «الشيكل» فى قيمته الجنيه المصرى إلا قليلاً.

(٥) معهد دينى اسرائيلى.

(٦) يتم الزواج فى إسرائيل طبقاً للشريعة اليهودية ويحظر الزواج الذى لا يتم بواسطة حاخامين. ملاحظة المترجم.

(٧) حزب دينى - من أكبر الأحزاب الدينية ذات الشعبية فى إسرائيل وشريك فى الحكومة.

عدد المهاجرين من روسيا تضاعف فى العام الماضى

هتسوفيه
٢٠٠٠/١/٩

تضاعف عدد المهاجرين من روسيا إلى إسرائيل فى العام الماضى ليصل إلى حوالى ٣٠ ألف مهاجر. هذا ما اعلنته الوكالة اليهودية فى روسيا.

وتجدر الاشارة إلى أن الوكالة اليهودية الروسية ومقرها موسكو قد ذكرت أن ١٣ ألف مهاجر غادروا إلى إسرائيل فى عام ١٩٩٨.

وصرح الكسندر أوسوڤزوف نائب رئيس المؤتمر اليهودى الروسى أن زيادة عدد المهاجرين جاءت نتيجة الأزمة الاقتصادية التى اجتاحت روسيا فى صيف ١٩٩٨ وعدم الاستقرار السياسى العام. وفى العام الماضى حظيت معاداة السامية بانتشار واسع فى وسائل الاعلام الروسية.

وقد عانت المعابد والمؤسسات اليهودية الأخرى فى موسكو من هجمات متكررة فى صيف العام الماضى على وجه الخصوص. حيث اصيب رئيس المركز الثقافى اليهودى ليوبولد كيموفسكى باصابات بالغة على سبيل المثال عندما طعنه احد الطلبة.

وقد ادت التصريحات المعادية للسامية من جانب الممثلين الشيوعيين الكبار إلى موجه نقد فى الغرب، واتهم المؤتمر اليهودى الروسى الزعامة فى موسكو انها لا تتخذ الوسائل الكافية من اجل منع العنف المعادى للسامية.

هآرتس ٣١/١/٢٠٠٠
بقلم: يائير شيلج

لماذا لا يتم تهويدهم فى روسيا ؟

مع نهاية عشر سنوات من موجة الهجرة الكبرى من دول الاتحاد السوفيتى السابق، يتضح الآن من بيانات مكتب الاتصال - الجهة المسئولة عن تحديد حق الهجرة من دول الكومنولث الجديد - أن ٢٥٪ من إجمالى المهاجرين البالغ عددهم ٨٢٠ ألف مهاجر الذى جاءوا إلى إسرائيل فى هذه الفترة ليسوا يهوداً. ونتيجة أخرى، مفادها أن نسبة غير اليهود القادمين وسط المهاجرين يتزايد فى السنوات الأخيرة، ففى عام ١٩٩٩ كان ٥٣٪ من المهاجرين غير يهود طبقاً للشريعة، أى أنهم أبناء لأم غير يهودية، وحوالى ٣٨٪ من مهاجرى ١٩٩٩ ليس لهم حتى أب يهودى.

هؤلاء المهاجرون وصلوا إلى إسرائيل بفضل التوسع فى قانون العودة فى عام ١٩٧٠، ونص حينذاك على أن أزواج اليهود وكذا أولاد وأحفاد اليهود وأزواجهم، سيكون من حقهم الهجرة. ولم يكن لهذا التوسع فى القانون أثر كبير حتى موجة الهجرة الأخيرة من دول الكومنولث الجديد. وكانت موجة الهجرة من دول الكومنولث الجديد والهجرة من أثيوبيا التى وصلت فى تلك السنوات هم الذين استفادوا من توسع القانون فى البند ٤أ. من أجل ذلك تآزر منتقدو هذه الظاهرة للمطالبة بتغيير القانون.

خلال الشهر الماضى تلقى الكنيست مشروعين قانونيين لتغيير قانون العودة. واقتراح عضو الكنيست من المفدال ناحوم لنجنتال أن يتم، ببساطة، إلغاء النصوص التى سمحت على مدى الثلاثين عاماً الاخيرة بقبول احفاد لليهود، إذ يحق فقط ليهود وأبنائهم الهجرة إلى إسرائيل. وقدمت عضوة الكنيست عن الليكود تسيفى لفانى اقتراحاً أبعد من ذلك بكثير. اذ طالبت أيضاً بإلغاء حق الهجرة لأحفاد اليهود. لكنها اضافت فى اقتراحها أن كل من يحق له الهجرة بناءً على قانون العودة سيكون مطالبا بالافصاح عن رغبته فى الاستثمار فى إسرائيل والاعلان عن اصلاحه للدولة، وكذلك ألا يفعل ما يضر بوجودها كدولة الشعب اليهودى أو يضر بطابعها الديموقراطى.

ويتضح من الاقتراح بقانون انها تتعامل مع جميع المهاجرين بمن فيهم اليهود كما ينبغى لكن لفانى توضح أنها «قصدت فقط ابناء الاسرة التى تتبع احقيتها فى الهجرة من التوسع الحالى للقانون» ثم قدمت لفانى اقتراحاً بتمويل قانون العودة إلى قانون اساسى بهدف منع احتمال ادخال تغييرات عليه أو ربما إلغاؤه.

هذه المقترحات انضمت إلى اقتراحين سابقين لعضوى الكنيست المتدينين (حريديم) شموئيل هلفرط، وإفراهام رابيتس. فقد عاد هلفرط إلى الفكرة الدينية القديمة بإضافة المطالبة بتهويد وفق الشريعة إلى تعريف «من هو اليهودى» بينما رابيتس قدم اقتراحا وسطا بين كل المقترحات، فاكتفى بطلب منع المتهودين من جعل ابنائهم وأحفادهم ذوى حق فى قانون العودة، مثلهم مثل اليهود منذ ميلادهم.

فى المقابل، قدم عضو الكنيست رومان برونفمان إلى رئيس الحكومة مذكرة وقع عليها اعضاء كنيست من كتل مختلفة، يطلبون منه الوفاء بوعده ألا يمس قانون العودة. ويبرر برونفمان اقتراحه بأن «غالبية غير اليهود فى حد ذاتهم يأتون بصلاحية زيجات مختلطة، والدولة لا تبغى بالتأكيد تفريق الازواج. انها ظاهرة منتشرة ليست فقط فى دول الكومنولث الجديد بل فى معظم الطوائف اليهودية فى العالم، بما فيها الولايات المتحدة. لذلك فإن تغيير قانون العودة ليس من شأنه فقط ان يقلل الهجرة بنسب محدودة، بل سيعرض للخطر ايضاً الهجرة من دول أخرى».

أيدى الوكلاء مقيدة ..

ومع ذلك، فإن بعض منتقدى الظاهرة يوجهون اصبع الاتهام ليس فقط لصيغة القانون، بل ايضاً إلى مندوبى الهجرة ولا يفرقون ابداً بين يهود وبين من لهم حق فقط فى قانون العودة. هذا الادعاء جرى تفنيده بدرجة كبيرة فى مؤتمر مندوبى الوكالة فى دول الاتحاد السوفيتى السابق، الذى عقد الشهر الماضى فى ڤيينا، وجاء مندوبو المنطقة إلى المؤتمر بأفكار لادارة الوكالة حول السياسة التى تسمح بإيفاد اكبر عدد من مهاجرين غير يهود. وادعى المندوبون انهم لا يريدون جلب مهاجرين غير يهود بنسب مرتفعة إلى هذا الحد، لكن ايديهم مكبلة بالقانون وسياسة الوكالة.

وفى ادارة الوكالة نفسها ليست هناك أفكار موحدة. فالموقف الرسمى يمثله الرئيس سيلى مريدور الذى قال مؤخراً ان هجرة غير اليهود هى جزء لا يتجزأ من طابع يهودية المنفى، ولذلك فإن التحدى ليس تقليص عدد غير اليهود بل يكمن التحدى فى دمجهم داخل المجتمع الإسرائيلى. أضف إلى ذلك، انهم يؤكدون فى الوكالة انه فى حالات كثيرة يمكن ان يكون الحفيد ايضاً انساناً ذا هوية يهودية ذات جذور، ربما تعرضت للضرر ايضاً من علاقة مناهضة للسامية فى البيئة التى اعتبرته يهودياً.

رئيس قسم التعليم فى الوكالة عاموس حرمون يعرض موقفاً مختلفاً عن مريدور، وحسب اقواله «هذا الوضع يعتبر بمثابة قنبلة موقوتة اجتماعية. فليس هناك ما يمنع ابنى أن يخرج مع شابة روسية غير يهودية. وبعد ان يقع فى غرامها

لك ان تشرح له كيف يجب ألا يتزوج بها. والنتيجة قد تؤدى إلى ظاهرة حاشدة للزيجات المختلطة فى إسرائيل، ودولة اليهود، وهذا فى حد ذاته يمكن ان يؤدى إلى فجوة فى أسر كثيرة، وإلى تعميق الفجوة بين العلمانيين والدينيين. من ناحية أخرى، فإذا سادت بعد هذه المشكلة الزيجات المدنية فمن شأن ذلك ايضاً أن يعمق للغاية من الفجوة الداخلية فى المجتمع الإسرائيلى.

حتى وزير الداخلية، ناتان شرانسكى، صرح لـ «هآرتس» «هجرة غير اليهود تعد مشكلة بالفعل». وهو مستعد على لدراسة أفكار جديدة لتغيير قانون العودة، ومع ذلك فإنه لا يعتبر أن هذا سيضع حلاً للمشكلة لأن غالبية غير اليهود هم أقارب لأسر من الدرجة الأولى وإسرائيل لن تجبرهم على الافتراق عن اقاربهم من ابناء الأسرة والواحدة. أن نسبة أحفاد ليهود، ليس لهم أب يهودى كانت فى أعلى معدلها ٦.٣٪ ولكن فى السنة الأخيرة كانت أكثر قليلاً، إذ وصلت إلى أكثر من ٩٪. !

إن اقتراحات تغيير قانون العودة ليست حكراً على اعضاء الكنيست فقط بل انها الشاغل الأكبر للمهمومين فعلياً بالموضوع. مجموعة من كبار العاملين بوزارة الاستيعاب قدموا مؤخراً إلى وزيرة الاستيعاب تقريراً، وتضمن عدة مقترحات لتغيير قانون العودة. فعلى سبيل المثال، اقترحوا إلغاء «بند الحفيد»، الذى يسمح بهجرة احفاد جد يهودى حتى لو لم يكونوا يهوداً. وفى حالة المتهودين اقترحوا تطبيق القانون فقط على اولاد للمتهودين بعد تاريخ تهويدهم. كما اقترح واضعو التقرير جزءاً من اموال صندوق الاستيعاب للدراسة فى «أولبان» – وهى مدرسة متخصصة فى تعليم العبرية بشكل مركز – وتشمل هذه الدراسة تعلم اليهودية. ويذكرون فى التقرير ان عدداً ممن لهم الحق بقانون العودة فى دول الكومنولث الجديد، ولم يستخدموا حقهم حتى الآن حوالى مليون و٥٠ ألف نسمة، ما يقرب من نصفهم فقط يهود، أى ان ربع مليون من المهاجرين غير اليهود الذين جاءوا بالفعل إلى إسرائيل فى السنوات العشر الاخيرة لديهم قدرة تزايد تقدر بحوالى نصف مليون غير يهودى آخرين.

نساء فى سن الحمل ..

طريقة أخرى للتعامل مع الموضوع تحظى بشركاء اليوم سواء الوكالة أو مكتب شؤون الشتات، وتعتبر محاولة لتضمين دروس اليهودية – خاصة للمهاجرين الملزمين بالتهود – فى الأولبانوت العاملة فى دول الكومنولث الجديد.

القضية المختفية وراء هذا البرنامج، انه فى الدول الاصلية التى يفد منها المهاجرون يتم توجه المهاجرين بسهولة اكثر لتعلم اليهودية والبدء فى طريق التهود – والذى يبدأ هذا الطريق فى بلده الاصلى فإن هناك احتمالا كبيراً ان يتمه بالمجئ إلى إسرائيل – ذلك رغم أن القانون لا يسمح بكون دروس اليهودية شرطاً صريحاً لحق الهجرة، ما لم يصحبها استعداد للتهود، وتعتزم الوكالة أن تفتح فى شهر مارس ثلاث أولبانوت من هذا النوع – فى موسكو وفى بطرسبرج وفى كييف.

هناك طريقة أخرى وهى محاولة تشجيع المهاجرين غير اليهود بالبلاد لاجتياز اجراء التهود، وفى السنوات الاربع الاخيرة والتى مارست فيها محاكم خاصة للتهويد عملها، ارتفع عدد المتهودين بشكل ملحوظ – من ٥٠٠ حالة فى السنة فيما مضى إلى حوالى ٢,٥٠٠ فى عام ١٩٩٩. مع ذلك لا يمكن الاعتماد على ان مثل هذه العملية ستشمل كل السكان المهاجرين حتى لو كانوا جميعاً مستعدين لاجتياز عملية التهويد، فربما بالمعدل الحالى يستغرق الأمر مائة عام. ونظراً لذلك يأمل القائمون على تشجيع التهويد فى نجاح مؤثر على الاقل بين فئات الشباب والنساء فى سن الحمل بصفة خاصة، والذين سيحدد تهويديهم هوية الجيل القادم ايضاً. وبهذا المفهوم كان هناك بالفعل نجاح محدود إذ انه من بين حوالى ١٣٠٠ مهاجر من الاتحاد السوفيتى السابق، اجتازوا اجراءات التهويد عام ١٩٩٨، ٨٥٪ سيدات.

وفى سبيل تشجيع اكبر لاجراء التهود، وعلى وجه الخصوص للتعامل مع الدعاوى التى تنظرها محكمة العدل العليا والتى تقدمت بها الحركات غير الارثوذوكسية بشأن الاعتراف بتهودهم، اقترحت مؤخراً لجنة الوزراء الخاصة بشؤون التهويد برئاسة الحاخام ميخال ملخيا أور، توسيع انشطة المعاهد الخاصة لتدريس اليهودية بمشاركة ارثوذوكسيين ومحافظين وإصلاحيين. هذه المعاهد أنشئت فى اعقاب لجنة الثقة التى عملت فى هذا الموضوع. والأمل هو ان يكون المؤمنون بالتعددية العقائدية هم اكثر من يريدون اجتياز اجراء التهود فى هذه المعاهد. كذلك اقترح ملخيا أور الغاء تسجيل بند القومية فى بطاقة الهوية ويبقى بيانه فقط فى سجلات السكان (والذى سيتم فيه تسجيل جميع المتهودين كيهود مع ملحق صغير يذكر بأى طريقة تم تهويدهم) وكانت له فكرة أخرى، وهى استخدام الحاخامية العسكرية والمستقلة عن الحاخامية العليا، فى تشجيع التهود جماعياً، بالنسبة للمهاجرين المجندين فى الجيش على الاقل.

ولقد وصل موضوع المعاهد الخاصة المشتركة بين عدة طوائف إلى ذروته قبل حوالى شهر بمواجهة حادة فى اللجنة الوزارية لشؤون التهويد بين ملخيا أور الذى طالب بنقل مسئولية الاشراف عليها إلى مكتبه، وبين وزير الاديان يتسحاق كوهين، الذى طالب بابقائها فى مسئوليات وزارته. احتدم الحوار بينهما واكتسب نبرة حادة وألفاظ أكثر حدة، وربط كثيرون ذلك بالازمة القلبية التى انتابت ملخيا أور ذلك المساء. على أية حال، مازال السؤال قائما عما اذا كان المهاجرون انفسهم مهتمين بإجراء التهود، من السهل اعتبارهم يريدون أو أنهم واثقون ان المجتمع الإسرائيلى اليوم، العلمانى منه على الأقل، مستعد لتقبلهم كما هم.

الهايدريزم الإسرائيلى

ملحق معاريف السياسى
٨/٢/٢٠٠٠
بقلم: رومان برونفمان

قبل أن نهاجم النمسا، من الأجدر بنا أن نُبيد العنصرية التي بداخلنا

لا خلاف على أن من حق إسرائيل الشرعى أن تقف بالمرصاد من أجل التأكد من أن خطر مطاردة الغرباء لم يُمح من الذاكرة الجماعية العالمية. كما أنه لا يجب أيضاً إلقاء أى شك فى واجبنا القومى بالتنديد ويمنع أى ظهور للعنصرية وللمعاداة للسامية فى أى مكان فى العالم.

ولكن مهرجان التنديدات الذى يدور حول إنضمام حزب الحرية برئاسة هايدر للحكومة فى النمسا، ماهو إلا رياء ونفاق من الدرجة الأولى.

إن إســرائيل هى الدولة التى تتلقى المهاجرين غير يهود فيها، من أبناء الأسر المختلطة الزواج، والذين يتعرضون لاعتداءات لا تتوقف ويتعرضون لعلاقة عنصرية من جانب المؤسسة الدينية الرسمية ومن جانب العديد من أعضاء الكنيست من جميع زوايا الإتجاهات السياسية.

إن إسرائيل هى دولة يتعرض فيها الزواج المختلط لخطورة شديدة على أيدى المؤسسة الدينيـة، والأزواج الذين طرف منهم ليس يهودياً حسب الشريعة، لا يستطيعون توثيق وتأسـيس زواجـهم وذلك لأنه فى دولتنا المستنيرة لا توجد قوانين تسمح بوجود زواج مدنى.

إن إسرائيل هى من بين الدول القلائل فى العالم التى مازالت تُشير إلى قومية مواطنيها فى الهوية، وهو الأمر الذى يُفرق بالسلب المواطنين من أصل مختلف ويضر بالمساواة لحقوقهم.

إسرائيل هى دولة والتى ترى أن ترانسفير السكان العرب هو «الحل النهائى» للنزاع الرسرائيلى – الفلسطينى.

إسرائيل هى أيضاً دولة تظلم وتجور بشكل خطير على حقوق الأقليات التى تسكنها وتتعامل مع العمال الأجانب الذين يعيشون على أرضها كعبيد.

إن تلك الحقائق تلقى بالضوء المثير للحيرة على اعتراض إسرائيل على دخول هايدر للحكومة النمساوية وتعرض إسرائيل كدولة تملى على الآخرين معايير أخلاقية وقيم ديموقراطية هى نفسها تجد صعوبة أن تتبعها أو تفى بها.

علينا أن ننتهز تلك الفرصة الذهبية لكى نقوم بعمل حساب مع الذات، إسرائيلى – يهـودى ثاقب، وفى المقابل للصراع ذى المصداقية الذى ننتهجه ضد العنصرية خارج حدود إسرائيل، فعلينا أن نفاضل أيضاً ضد الهايداريزم الموجود لدينا.



الرأى العام الإسرائيلى والسلام

أمين اسكندر

فى السنوات الأخيرة، تعالت أصوات بعض المثقفين والنشطاء السياسيين العرب بالتوجه إلى الرأى العام الإسرائيلى - أو أقسام منه مثل جماعات السلام الإسرائيلية، بل أن البعض نادى بأهمية الحوار مع اليمين الإسرائيلى من ليكود وجماعات دينية متشددة.

ولا يجب أن ننسى أن الرأى العام الإسرائيلى فى الآونة الأخيرة بدأ يظهر فيه ما يسمى بجماعات السلام بعد أن اطمئن لإنتزاع القدرة العسكرية العربية وذلك عبر تقييد الأطراف العربية الفاعلة بالاتفاقيات والمعاهدات (كامب ديفيد - اوسلو - وادى عربة) وبعد أن تم تقليص القدرة العسكرية العراقية بحرب الخليج الثانية وبعد الحصار المفروض من قبل الولايات المتحدة وانجلترا، وبعد أن أطمأنت «إسرائيل» لقدرتها العسكريةالتقليدية والنووية، بعد ذلك كله كان من الطبيعى أن تظهر جماعات السلام والمؤرخون الجدد وغير ذلك مما أعطى انطباعا عن رغبة الرأى العام الإسرائيلى بالسلام.

وحتى نتبين ذلك بالدراسة العلمية لابد من تحليل الرأى العام الإسرائيلى ومكوناته والثوابت والمتغيرات القائمة فيه، وكيفية التشكل، وذلك كله من اجل امتلاك القدرة على المساهمة فى تغييره كلياً أو جزئياً. أخذين فى الاعتبار أن قياسات الرأى العام، بالذات بالنسبة للسياسة الخارجية والأمن القومى تواجه كثير من الاسئلة مثل مدى عقلانية الرأى العام، درجة استقرار اتجاهات الرأى العام، وحجم تأثير الرأى العام على القرار السياسى.

لذا فمهمة دراسة الرأى العام الإسرائيلى ليست سهلة ولا بسيطة، ذلك أننا سرعان ما نكتشف إننا بصدد دراسة الشخصية الإسرائيلية بإمتداداتها فى الماضى والحاضر، حتى نتعرف على المكونات الفاعلة والمشكلة للرأى العام الإسرائيلى. وعن ذلك يقول الأستاذ السيد يسين فى دراسته عن إتجاهات الرأى العام الإسرائيلى من كتاب «تشريح العقل الإسرائيلى» ما نصه، حين يتعرض الباحث لإسرائيل، الشخصية القومية، أو المجتمع، أو آراء الصفوة السياسية، أو اتجاهات الرأى العام، فليست المهمة سهلة ولا ميسورة. ذلك أننا سرعان ما نصطدم بكيان له سمات بالغة الخصوصية. على السطح يبدو للنظرة غير المتأملة، أن إسرائيل مجتمع متقدم، يسوده نظام ينهض على مبادئ الليبرالية الغربية، حيث نجد تعدد الأحزاب وأحزاب الأغلبية وأحزاب المعارضة بل ونجد تعدد ا لأصوات فى الصحافة، غير أنه لو تجاوزنا هذا المستوى السطحى لوجدنا أن هذا التجمع يحفل بعديد من الظواهر التى تتناقض تناقضا رئيسياً مع انطباعات النظرة الأولى، فالشخصية الإسرائيلية زاخرة فى صميمها بإتجاهات سلبية سواء تجاه الذات أو تجاه الاخرين، وهى شخصية تبلور فيها أرث العداء للسامية عبر القرون، بما فيه من ردود أفعال اليهود تجاه «الأغيار» وانطلاقا من الفهم غير السطحى للرأي العام الإسرائيلى، لابد من الكشف عن مكوناته الرئيسية والتى يأتى على رأسها:

- الايديولوجيته السائدة والمطبقة فى المجتمع الإسرائيلى - الصهيونية -.
- نمط التنشئة الاجتماعية الذى تفرضه الصفوة السياسية من خلال النظام التعليمى ووسائل الاعلام.
- الصفوة السياسية الحاكمة وخياراتها السياسية.

- الصهيونية: نتيجة تردى أوضاع اليهود فى المجتمعات الغربية فى القرن التاسع عشر، وهى الوضعية التى نجمت عن أسباب سياسية واقتصادية كان من

أهمها بزوغ عصر الاستعمار وفتح الأسواق بالنسبة للرأسمال الغربي، لفظت تلك المجتمعات اليهود عبر نظرة عنصرية، وعملت على إعادة توظيفهم لصالحها ولكن خارج أراضيها، تلازم مع تلك النظرة وذاك الابعاد بروز ايديولوجية سياسية نشأت ايضا في القرن التاسع عشر، أخذت تطالب بإعادة توطين اليهود في فلسطين (أرض الأجداد) وهكذا صورت الايديولوجية الصهيونية، المشكلة بصورة مزيفة، باعتبارها مشكلة وجودية تخص علاقة اليهود بالأغيار، حيث يوجد يهود وأخرين فلابد من نظرة المعادين للسامية، أي للجنس السامي اليهودي !! وهي مشكلة وجدت مع الوجود اليهودي ذاته، بالاضافة إلى أن اليهود شعب واحد متجانس عرقيا ومصلحياً ومصيرياً – رغم الهجرة الجبرية التي تعرض لها من فلسطين عام ٧٠م. وأخيراً فالصهيونية جاءت تعبيراً عن كل ذلك ورغبة في إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين وفي ضوء ذلك تحرك الصهاينة الأوائل بقيادة هرتزل ساعين لتحقيق أهدافهم في العودة إلى أرض الميعاد، إلى أرض فلسطين، وحدث تلاقي المصالح مع الرغبات الاسطورية، حدث تلاقي مصالح الغرب الاستعماري بقيادة انجلترا مع رغبات الصهاينة الاوائل بقيادة هرتزل وكانت الدولة الإسرائيلية عام ١٩٤٨، تتويجا للحركة الصهيونية وجهودها التخطيطية والمؤامراتية والتمويلية والارهابية، وعبر كل ذلك تم زرع موجات الهجرة اليهودية المتتالية في أرض فلسطين، حيث نشأ التجمع اليهودي وتبلورت شخصيته من جراء الهجرات اليهودية التي جاءت من اوربا الوسطى والشرقية، وعبر مهام جعلتها الصهيونية أجندة عملها مثل: غزو اليهود لقطاعات الزراعة الفلسيطينية، تحت شعار «اقتحام العمل» بغرض ابعاد العرب عن الأرض والانفراد باقتصاد فلسطين. كما شملت الاجندة اليهودية الاستيطانية في فلسطين «اقتحام الأرض» أي احتلال أرض المعياد المقدسة لذا فعلي كل مستوطن واجب تحرير تلك الأرض بكافة السبل حتي يطهر ذاته ويتخلي عن سلوكه الطفيلي الذي انتهجه في الشتات وبعد اقتحام الارض والعمل كان واجباً اقتحام الحراسة، حيث من غير المعقول أن يحرس الارض المسروقة أصحابها الأصليين من العرب لذا كان من الواجب أن يقوم بالحراسة اليهود المستوطنين أنفسهم. وهم بذلك يتعلمون الدفاع وحمل السلاح، واكتملت اجندة العمل الاستيطاني بإصدار تعليمات بمقاطعة السلع العربية ومنع التعامل مع العرب وكان ذلك اقتحاما للإنتاج. ومن أجل تحقيق تلك الأجندة كان لابد من تعميم وتعميق الخطاب ا لايديولوجي الصهيوني حتى يصل إلى كل فرد حيث صار من اللازم اعتقاده انه من شعب الله المختار وأن هذه ارضه الموعود بها من الله. وأن من واجبه المقدس أن يعمل على استعادتها وأن سكان هذه الارض من العرب هم اغيار أقل منه وغير مقدسين مثله، وأن اعماله الاخيرة سوف يكون من نتيجتها عودة إسرائيل الكبرى إلى مواقعها حتى يجئ المسيح المنتظر ملك اليهود !!

والغريب أن تلك الدعوات الاسطورية تلاقت مع دعوات اسطورية أخرى صادرة عن اليمين الديني في الغرب الاستعماري التي تشير إلى نهاية التاريخ وعودة المسيح الثانية.

وينكشف لنا من البدايات تلك المبادئ الحاكمة للشخصية اليهودية التي تشكلت مع فعل اقتحام الارض والعمل والحراسة والانتاج، بالاضافة إلى الأرض الموعودة والوعد الالهي والشعب المقدس والاغيار وغير ذلك من الاساطير. من هنا نستطيع أن نعرف عنصرية الشعب الإسرائيلي ومن أين جاءت كما نستطيع أن نعرف لماذا يتمسك بالأرض والمستوطنات؟ ولماذا تسيطر عليهم هواجس الأمن طوال الوقت؟ لما لا وهم يعلمون انهم استوطنوا أرضاً وطردوا سكانها دون وجه حق.

فهل بعد ذلك نستطيع أن نقول أن الإسرائيليين داعين وراغبين في السلام. المعنى الوحيد للسلام بمعناه التطهري هو الخلاص من الخطيئة ولن يأتي ذلك إلا بترك الأرض الفلسطينية. أما اذا كان المقصود بالسلام أي التسوية السياسية فهذا شئ آخر له قوانينه وشروطه.

العمل الثاني:

المتحكم في الرأى العام الإسرائيلي هو نمط التنشئة الاجتماعية الذى تفرضه الصفوة السياسية من خلال النظام التعليمي ووسائل الاعلام.

يكفي إلقاء نظرة على قانون التعليم الرسمي في (إسرائيل) والذى جاء به «إن الهدف من التعليم الرسمي هو إرساء الأسس التربوية على أسس الثقافة اليهودية ومنجزات العلم وعلى محبة الوطن والولاء للدولة وللشعب اليهودي وعلى ممارسة الأعمال الزراعية والحرفية، وعلى التهيؤ لوجود رائد، والعمل على تشييد مجتمع تسوده مبادئ الحرية والمساواة».

وهكذا نجد أن التعليم اليهودي في المرحلةالأولى يستند إلى الثقافة اليهودية – منجزات العلم – الولاء المزدوج للدولة وللشعب اليهودي، ممارسة الأعمال الزراعية والحرف اليدوية – تنمية الروح العسكرية.

كما أن نظام التعليم في إسرائيل معقد تتشعب فيه المسئوليات، وتتعدد فيه الجهات المسنود اليها مسئولية التعليم، حيث قام جهاز التعليم في (إسرائيل) بعد قيامها على ثلاثة تيارات رئيسة كانت تخضع كلها لسيطرة «اللجنة القومية» من داخل كنيست إسرائيل، والتي أدارت شؤون الاستيطان المنظم في عهد الانتداب البريطاني وقد عكست تلك التيارات الثلاثة فكر المنظمات الحزبية والسياسية التي كانت تنتمي اليهاوهي:

–التيار العام، الذى ضم أبناء الطبقة الوسطى في المدن والقرى الزراعية (موشاف) ومثل الخط الفكرى

التيار السياسي اليميني.
- التيار العمالي الذي مثل فكر الحركة العمالية.
- التيار الديني، الذي استوعب ابناء المتدينين في الحركة الصهيونية وكان يعرف بأسم «همزراحي» كما ضمت وزارة المعارف الإسرائيلية بعد قيام إسرائيل تياراً رابعاً عرف بأسم «أجودات يسرائيل» الذي يدرس لأبناء المتدينين الأرثوذكس «حريديم» ومازال قائما تحت أسم «التيار المستقل» ورغم تعدد المهمات والأدوار والوظائف في عملية التربية والتعليم في إسرائيل، إلا أن الدولة تقوم بالدور المحوري والحاسم في إدارة جهاز التعليم وتوجيهه من خلال تطبيق القوانين المتعلقة بالتعليم - تمويل جهاز التعليم بالاضافة إلى جزء هامشي من المصروفات تغطيه السلطات المحلية - الإشراف من قبل الدولة على الإدارة ومناهج التعليم وأساليبه - تعيين المعلمين - تطوير المنشآت التعليمية، كما يتم تقسيم العمل في التربية والتعليم بين لجنة التربية والتعليم في الكنيست بوصفها أداة برلمانية لمراقبة جهاز التعليم بإجماله، ووزارة المعارف المسؤولة من الناحيتين القانونية والسياسية عن عمل جهاز التعليم الحكومي والحكومي الديني والمستقل ووزارة الثقافة التي اسند اليها الجوانب الثقافية من عمل وزارة المعارف ووزارة العمل والرفاه الاجتماعي التي تقوم بتمويل تطوير حضانات الاطفال من عمر ٣ إلى ٤ سنوات وتوفير الخدمات المساندة في عملية التربية والتعليم من حيث الخدمة الاجتماعية وتقديم مساعدات مادية للمعوزين (كتب - اوراق - ادوات مكتبية - ملابس) وتمويل مؤسسات التدريب والتعليم المهني وتعليم المتخلفين عقلياً وتعليم المعرضين لخطر الجنوح والجانحين بالفعل، كما تقوم وزارات اخرى بمهام وخدمات تعليمية مثل وزارة الصحة والدفاع والاسكان والاستيعاب هذا بالاضافة إلى السلطات المحلية والهستدروت التي تساهم مساهمة كبيرة في التعليم من خلال منظمة «نعمات» التي تملك نحو ٣٠٠ حضانة أطفال، كما تقوم منظمة الهستدروت بالتدريب والتعليم المهني. بالاضافة لامتلاكها عدد من المدارس الثانوية الداخلية التي يدرس فيها أبناء المهاجرين الجدد، كما تقوم الوكالة اليهودية بدور مهم في العملية التعليمية من حيث تمويل مؤسسات التعليم العالي وبناء حضانات الأطفال والمدارس الشاملة ومؤسسات التعليم الداخلي فوق الابتدائي وحتى ينتظم كل هذا التشابك التعليمي - المجتمعي قام الكنيست بسن أربعة قوانين ملزمة تعمل على تنظيم جهاز التربية والتعليم وهم: ١ - قانون التعليم الإلزامي لسنة ١٩٤٩، ٢ - قانون التعليم الحكومي لسنة ١٩٥٣، ٣ - قانون مجلس التعليم العالي لسنة ١٩٥٨، ٤ - قانون الاشراف على المدارس لسنة ١٩٦٩.

وتشير الإحصاءات الرسمية إلى أن قانون التعليم الإلزامي يطبق على ٩٨٪ من الأولاد في السن الملائمة للمرحلة الابتدائية ويحتوي منهاج تعليمهم على ١٤ موضوعاً إلزامياً على النحو التالي: الدين اليهودي، اللغة العبرية، الحساب والهندسة، الطبيعة، البيئة والزراعة، الوطن والمجتمع، الجغرافيا، التاريخ، المدنيات، اللغةالاجنبية (انجليزية أو فرنسية) الاشغال اليدوية والتدبير المنزلي، الفنون، الموسيقى والرياضة، كما يحق للمدرسة إضافة موضوعات أخرى تختارها بنفسها. وبالنسبة للمنهاج المطبق في المرحلة الاعدادية، فإنه يضم عشرة موضوعات تعليمية: الدين اليهودي، اللغة العبرية، اللغةالاجنبية (انجليزية - فرنسية)، الرياضيات، التاريخ والمدنيات، الجغرافيا العامة وجغرافية إسرائيل، العلوم الطبيعية، موضوعات مهنية مختلفة، فنون ورياضة.

ويصنف التعليم الثانوي حسب نوع المدارس والفروع والمسارات فهناك تعليم مهني وتعليم نظري وكل من هما له فروع متعددة ويعتمد النظام التعليمي الثانوي على نظام الوحدات في منهاج التعليم، حيث تقدم المدارس الثانوية للتلاميذ موضوعا دراسيا. ويعتمد نظام الوحدات على أن كل موضوع دراسي يتألف من خمس وحدات وكل وحدة تشمل كمية من المواد يتم تدريسها في ٩٠ حصة خلال ثلاث سنوات. ويستطيع التلميذ أن يختار عدد الوحدات التي يرغب في دراستها والتقدم للإمتحان فيهابشرط ان تكون هناك مواد الزامية. ومازال هذا المنهاج تحت التطور.

يتكشف لنا من سياق النظام التعليمي الإسرائيلي حتى المرحلة الثانويةمبدأين مركزين، الاول مركزية الحكومة الإسرائيلية في مجال التوجيه والتخطيط والتمويل ومنهاج التعليم. رغم تعدد وتنوع الجهات الداخلة في العملية التعليمية. المبدأ الثاني تركيز وتكثيف دراسة الديانة اليهودية واللغة العبرية والجغرافيا الإسرائيلية والتاريخ اليهودي والوطن والموجتمع من الحضانات حتى المرحلة الثانوية ولعل ذلك يؤكد لنا أن التنشئة الاجتماعية التي تتم للأجيال الجديدة في إسرائيل تنشئة محكومة بأغراض قيام الدولة الإسرائيلية، تستند على مرتكزات ثلاثة أولها المرتكز التاريخي والمواكب لنشأة الديانة اليهودية وتطورها ومقولاتها الخاصة بوعد الرب «لإبراهيم» و«اسحق» و«يعقوب» بما يسمونه «ارض المعياد» والذي انبثق منه وهم القومية اليهودية.

ثانيها: مرتكز معاداة السامية وعقدة الهولوكوست والبحث عن مخرج للخلاص من الاضطهاد وربط ذلك بالارض الموعودة من قبل الرب.

ثالثها: الربط بين مصالح الغرب الرأسمالي ومصالح اليهود في منطقة الشرق الأوسط.

وهكذا يساهم التعليم في إسرائيل في تنشئة الاجيال الجديدة على أسس اسطورية عنصرية تنظر للآخر نظرة استعلاء وتعتبر التفوق بمثابة بطاقة دخول العصر واللحظة المعاشة، وتعتبر جنسها جنساً سامياً متميزاً عن الآخرين يحق له الاستيطان والترحيل القسري لأهل

الأرض الأصليين. وهكذا عبر التعليم يتم صناعة جزء كبير من الرأى العام الإسرائيلى.

كما تقوم وسائل الاعلام الإسرائيلية بدور كبير فى التنشئة الاجتماعية للأجيال الجديدة مساهمة بذلك فى صناعة الرأى العام الإسرائيلى.

كان الاعلام الإسرائيلى والصهيونى بنداً رئيسياً من بنود التخطيط العام للحركة الصهيونية ومن بعدها للدولة الاسرائيلية وقد تميز الاعلام الصهيونى، قبل قيام الدولة وبعدها بارتباطه العضوى بأهداف استراتيجية الحركة الصهيونية منذ المؤتمر الصهيونى الأول المنعقد فى بال بسويسرا عام ١٨٩٧م من اجل العمل على قيام الوطن القومى اليهودى فى فلسطين، حيث أكد البند الثالث على أهمية الاعلام والتثقيف فى تنفيذ ذلك الهدف عبر العمل على نشر الروح القومية والوعى القومى بين يهود العالم. وهكذا استمر الاعلام الصهيونى فى تثقيف اليهود حيثما وجدوا، عملا بالبند الثالث من برنامج مؤتمر بال وكان من نتائج العمل الاعلامى الصهيونى أن أصبحت قضية فلسطين لدى الرأى العام الاوروبى والامريكى وكأنها قضية الشعب اليهودى «المضطهد» الذى يناضل من أجل الاستقلال. وبعد قيام الدولة الإسرائيلية كان لابد من تطوير السياسات الاعلامية فى الخارج والداخل للحث على استمرار الهجرة اليهودية إلى فلسطين وتوسيع الحدود بحيث يطابق ما أمكن حدود الاسطورة والعمل على تطوير الدولة اقتصاديا وعسكريا حتى تكون الأقوى فى المنطقة وهى أهداف استيطانية عدوانية كان لابد من رسم ملامح للسياسة الخارجية وبالتالى الاعلامية المخادعة حيث تأسست على نظرية الدفاع الاستباقى عن النفس وهنا تناول الاعلام الحديث عن الدولة الصغيرة الناشئة والمحاطة بدول معادية تعمل من اجل القضاء عليها، من هنا وجب على الدول المحبة للحرية مساعدتها على كافة الاصعدة السياسية والاقتصادية والعلمية والتسجيلية فلا سبيل اليها إلا الكيف فى مواجهة الكم. وانطلاقا من تلك النظرية الدفاعية الاستباقية عمل الاعلام الإسرائيلى على خلق الاحساس لدى الرأى العام العالمى فى كل مكان بأن سلام العالم وأمنه يرتبط إلى حد كبير ببقاء إسرائيل والمحافظة عليها والدفاع عن تصرفاتها. وفى سبيل الوصول إلى ذلك كانت استراتيجية كسب الانصار عبر نشر الاهداف الصهيونية بين يهود العالم، واعدادهم نفسيا للهجرة إلى فلسطين تحقيقا للنبوءة الدينية اليهودية باقامة دولة يهودية على أرض فلسطين وانقاذا لهم من لعنة اللا سامية التى سوف تلاحقهم فى الخارج بعيدا عن الوطن الموعود. وأضافت إسرائيل بعد نشأتها هدف محاربة الاندماج إلى سياستها الاعلامية وقد عمل الاعلام الإسرائيلى ولا يزال سعيا وراء تحقيق هذه الاهداف من خلال شعارين ابتدعهما بن جوريون هما: ١ - التأكيد على ان يهودية اليهودى لا تكتمل إلا بالهجرة إلى إسرائيل. ٢ - التأكيد على أن الحليف المخلص الوحيد «لدولة إسرائيل هو اليهود».

بعد ذلك استطاع خبراء الاعلام الإسرائيليون أن يبحثوا عن مداخل صالحة للأوطان والبلدان المتوجهين اليها كما انه من المعروف ان الاعلام الإسرائيلى المشارك بقوة فى التنشئة الاجتماعية للاجيال الجديدة فى إسرائيل يتكون من الاذاعة والتليفزيون وهما جهازان حكوميان، ولكن تتولى الاشراف عليهما سلطة مستقلة لها شخصية اعتبارية كهيئة قانونية انشئت عام ١٩٦٥ وقد حدد البند (٣) من قانون الاذاعة والتليفزيون الذى وافق عليه الكنيست فى مارس ١٩٦٥ وتم تعديله فى ١٩٦٨، حدد وظيفة الاذاعة والتليفزيون فى التالى: بث البرامج التعليمية والتسلية والمعلومات فى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية والفنية يكون هدفها -ابراز طابع الكيان الصهيونى ونضاله وابداعه وانجازاته - تنمية وتطوير المواطنة الصالحة - تنمية الصلة بالتقاليد اليهودية وتعميق هويتها - ابراز نمط حياة وثقافة الجماعات اليهودية فى العالم - ابراز نمط حياة اليهود فى الشتات - خدمة الاهداف التعليمية كما جاءت فى قانون التعليم الرسمى - خدمة الابداع العبرى والصهيونى- بث برامج موجهة ليهود الشتات، بث برامج خارج فلسطين.

بعد الاذاعة والتليفزيون يأتى دور اجهزةالاعلام فى وزارة الخارجية، حيث تعتبر وزارة الخارجية الإسرائيلية بكاملها جهاز اعلاميا موجها للعالم عبر الدول المعترفة بإسرائيل والمنظمات التى تشارك فيها إسرائيل، وتعمل جميع أجهزة وزارة الخارجية كجهاز اعلام يروج للدعوة لعودة اليهود إلى وطنهم الام والى دولتهم إسرائيل! ويروج لتقدم إسرائيل ويقدمها على انها جزء من حياة الغرب الحر وانها مستهدفة بشكل دائم من جيرانها العرب ويتم ذلك عبر مركزية تخطيط دائرة الاعلام فى الخارجية الإسرائيلية ودائرة التعاون الدولى، ودائرة العلاقات الثقافية والعلمية والمكتب الصحافى بوزارة الخارجية وقسم رعاية الوفود الرسمية. بعد ذلك يأتى دور مركز الاعلام فى وزارة التربية ومن ثم اجهزة الاعلام فى وزارة الدفاع وأجهزة الاعلام فى مكتب رئاسة الوزراء والنشاطات الاعلامية لوزارة السياحة واجهزة المخابرات والاستخبارات (الحرب النفسية) وأخيرا معاهد الرأى العام (معهد بورى - معهد موديعين ازراحي - معهد سميث - معهد جالوب - معهد داحف - معهد الاتصالات التابع لجامعة تل ابيب - النادى الشرقى - المعهد الإسرائيلى لأبحاث المجتمع المعاصر - معهد الابحاث الاجتماعية التابع للجامعة العبرية - معهد الابحاث التابع لمكتب التحقيقات المدنية فى إسرائيل) وهكذا عبر شبكة

من الادوات والوسائل الاعلامية وعبر استراتيجية كاملة التفاصيل يمارس الاعلام الصهيوني تنشئة الاجيال الجديدة عبر تلقينهم المبادئ الصهيونية والاساس الذى تعتمده هذه الوسائل فى تنشئة الاجيال الجديدة هو تنمية عقدتى الخوف والتفوق، والخوف من العرب والتشكيك فى نواياهم داخل فلسطين وخارجها وتواصل الطرق على الخوف من الاغيار وما نتج عن ذلك من معاداة السامية فى اوربا والعالم ووقع نتائجه على اليهود فى الهولوكوست النازى والتفوق التكنولوجي والقيمى على العرب، امتداد لنظرة وقيمة التميز العرقى وبالتالى فلابد ان يكون التفوق طبيعياً عند هذا الشعب! ويؤدى تكريس قيمتى الخوف والتفوق إلى نتيجة مفادها ان العقلية العربية عقلية متخلفة لا تعرف سوى لغة القوة وانه لا يمكن مواجهة خطر التدمير الهمجي للعرب سوى باستخدام لغة القوة والتفوق المادى والحضارى، والهيمنة على كافة الاصعدة حتى تستطيع إسرائيل العيش فى بحر من التخلف والهيمنة والقذارة. ولقد كان قول شمعون بيريز فى دافوس الشهر الماضى دليل على ذلك الفهم - رغم انه من الحمائم كما يطلق عليه مروجى ضرورة اختراق الرأى العام الإسرائيلى بالسلام !!

هكذا نجد أن الصهيونية بعناصرها والتنشئة الاجتماعية عبر الاعلام والتعليم تساهم بشكل كبير فى تشكيل الرأى العام الإسرائيلى. يتبقى عنصرا آخر مهم وهو عن النخبة السياسية والعسكرية فى إسرائيل ومساهمتها فى تشكيل الرأى العام الإسرائيلى ومن أجل تناول ذلك بعمق موضوعى لابد من تناول العناصر التى تتكون منها السلطة بعبارة أخرى مراكز القوى الممارسة الفعلية للسلطة، وكيفية الممارسة وأهداف الطبقة الحاكمة؟ أو النخبة الحاكمة؟

فى التجمع الإسرائيلى شرائح وطبقات اجتماعية متعددة تبدأ بالدرجة الأولى السفلى من السلم الاجتماعى حيث يعيش عرب ٤٨ والقطاعات الواسعة منهم. والدرجة الثانية السفلى حيث يعيش قطاع من اليهود الشرقيين غير المؤهلين لأعمال هامة فى تقسيم العمل الإسرائيلى، وهى أقرب إلى الاعمال الهامشية والوضعية، والدرجة الثالثة يهود غربيون واجيال جديدة من التى نالت قسط عال من التعليم ودرجت على وظائف صناعية ومالية وتكنولوجية الدرجة الرابعة رجال الاعمال والعسكر وقيادات الأحزاب، الدرجة الخامسة صفوة القوة من رجال مال والكترونيات وسلاح. وتحديد القوى الحقيقية التى تتحكم فى حقيقة السلطة بغض النظر عن الإطار الخارجي لأعمال السيادة، حيث ان ممارسة السلطة فى التجمع الإسرائيلى يسيطر عليها مبدأن - حسب قول د. حامد ربيع فى كتابه الهام «من يحكم فى تل أبيب» هما: مبدأ التمثيل السياسى ومبدأ المشاركة. وهذا يعنى حقائق ثلاث كانت ولا تزال تسيطر على علاقة القوة التى تسمح بتماسك الجسد السياسى الإسرائيلى: أولاً: تعدد القوى المشكلة للجسد السياسى. ثانيا: تشابك تلك القوى تشابكاً منظماً. ثالثاً: الحركة السياسية، لممارسة السلطة تتم من خلال قنوات القوى السياسة من هنا فالقوى السياسية فى إسرائيل تبدأ بالأحزاب المتعددة من اليسار لليمين من العلمانى للدينى ثانى تلك القوى الهستدورت ودوائر حركته، ويكفى أن نأخذ مؤشراً على قوائم الاحزاب ونتائج انتخابات الكنيست من عام ١٩٤٩ إلى عام ١٩٩٩، سوف نجد أن تكتل المعراخ (ماباى - معراخ - العمل - المبام) حصل على ٤٦ مقعد فى عام ١٩٤٩ وعلى ٤٧ مقعد فى عام ١٩٥٩، وعلى ٥٦ مقعداً فى عام ١٩٦٩ وعلى ٤٧ مقعد عام ١٩٨١ وعلى ٤٥ مقعد عام ١٩٩٢، وحصل العمل فى ١٩٩٦ على ٣٤ مقعد، وإسرائل واحدة فى ١٩٩٩ على ٢٦ مقعد.

اما الليكود ففى عام ١٩٧٣ حصل على ٣٩ مقعدا وعام ١٩٨١ حصل على ٤٨ مقعد، وعام ١٩٨٨ حصل على ٤٠ مقعد، وعام ١٩٩٢ حصل على ٣٢ مقعد وفى عام ١٩٩٦ حصل علي ٣٢ مقعدا، وفى عام ١٩٩٩ حصل على ١٩ مقعد. ويهمنا هنا أن نوضح ان الخريطة الحزبية الإسرائيلية متنوعة ومتعددة وأن قوائم الانتخابات من الممكن ان تعبر فى كل مرحلة عن تحالفات بين بعض الاحزاب المتقاربة وأن خريطة الكنيست تعبر عن موزاييكو لكل الاحزاب والقوى السياسية وتعبير عن خليط القوى داخل التجمع الإسرائيلى.

كما يكفى ان نعرف أن الهستدروت تأسس عام ١٩٢٠ على أرض فلسطين وتشمل عضوية الهستدورت حوالى ٩٠٪ من مجموع العاملين فى إسرائيل أى حوالى ثلث السكان اليهود فى فلسطين ويقول بن جوريون عنه «إنه اتحاد الشعب الذى يقوم ببناء وطن جديد ودولة جديدة وشعب جديد» كما أن اغلب قيادات إسرائيل البارزة، نشأت داخل الهستدروت مثل بن جوريون - بن زيفى - زيوناك. لامنون - اسحاق بن هارون - ويرى أعضاء كنيست أن الهستدروت من أهم المؤسسات السياسية فى إسرائيل وأن قوته تفوق كلا من البيروقراطية الحكومية والكيبوتز والمثقفين والجيش.

بعد ذلك تأتى المؤسسة الدينية (دار الحاخامية وزارة الشئون الدينية، الأحزاب الدينية، الكيبوتز الدينى) وهناك العديد من مراكز القوى فى صناعة النخبة لكن لا يفوتنا أن نتحدث عن العسكر أو المؤسسة العسكرية ويكفى أن نشير للقيادات العسكرية المنتمية قبل الدولة للمنظمات المسلحة وبعد الدولة لجيش الدفاع فهناك بن جوريون رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع وهناك دورى - يارين - ماكليف - ديان رؤساء اركان. كما كان هناك شاريت رئيس وزراء ولافون وزيراً للدفاع وديان ولاسكوف وتسود

ورابين رؤساء اركان، واشكول ورابين وبيجين وشامير وبيريز وأيهود باراك رؤساء وزراء اما وزراء الدفاع فكانوا ديان وبيريز وبيجين وشارون وارينز ورابين ورؤساء أركان العازر وجور وايبان وليفي وأيهود باك وشارون وامنون شاحاك.

اذن نحن امام نخبة عسكرية جاءت من أصول التنظيمات المسلحة الصهيونية، كما جاءت من مؤسسة جيش الدفاع الإسرائيلي. وهكذا تتكشف لنا منافذ القوة في التجمع الإسرائيلي وقبل أن نترك تلك القضية لابد أن نعرج على كتاب «طواغيت المال والحكم في إسرائيل» من تأليف: شلومو فرنكل وشمشون بيخلر، وفيه فقرة ختامية كاشفة للنفوذ والقوة «يجب على المرء أن يتذكر من يقف على رأس مجالس الوصاية لكل الجامعات .. يجب على المرء ان يتذكر من هو الذي يمول معاهد الأبحاث. يجب على المرء أن يتذكر من يسيطر على الصحف الكبرى وعلى معظم دور النشر حتى يفهم اكثرية الإسرائيليين كيف تتوزع ثروة الامة.

وفي فقرة أخرى سابقة يقول المؤلفان «هنالك مصاهرات كثيرة في صفوة الثراء والسلطة في إسرائيل .. وترتبط مراكز القوة الاقتصادية الهامة في إسرائيل بوشائج القربى، حيث تمتلك عائلات ريكناتي وكيرسو وحاخامي بنك دبسكونت وبنك باركليس ديسكونت وشركة «هفينكس» ولا تقتصر لقاءات الاغنياء على المناسبات الاجتماعية ونواديهم وحفلاتهم فهم يلتقون ايضا في جلسات مجالس ادارة الشركات الكبرى والبنوك ومجموعات رجال الاعمال. ويلتقي الاغنياء ايضا في سلسلة من اللجان الاستشارية للمنظمات . يلتقون باللجنة الاستشارية لبنك يسرائيل واتحاد شركات التأمين واتحاد البنوك واتحاد اصحاب العمل واتحاد اصحاب الصناعة والغرف التجارية..».

هكذا يتكشف لنا بعد ذلك المسح الافقي والرأسي للطبقة الحاكمة انها تساهم بشكل كبير في صناعة الرأي العام الإسرائيلي متوافقا مع شرائح التجمع الإسرائيلي وايديولوجية الصهيونية الجامعة وذلك بتوزيع نسب وانصبة لكل القوى المؤثرة في ذلك التجمع لذا كان طبيعيا ان تكون التنظيمات العسكرية مثل البالماخ والهاجاناه قبل الدولة هي التي استحقت عن جدارة مواقع القيادة والتأثير الكبرى في الرأي العام وبعد الدولة كانت نفس القوة ومعها الهستدروت والاحزاب والمؤسسة العسكرية الإسرائيلية التي زاد نفوذها منذ حرب ١٩٦٧ حيث بلغ عدد العسكريين ٣٧ عضوا من مقاعد الكنيست البالغة ١٢٠ وفي عام ١٩٩٦ كان من العسكريين كل من ايهود باراك، وبنيامين بن اليعازر، افرايم سنيه، ارئيل شارون، جدعون عيزرا، اسحق موردخاي، رفائيل ايتان، افيجدور كهلاني، رحبعام زئيفي، ران كوهين.

اما الكنيست الخامس عشر في عام ١٩٩٩ فقد كان به من العسكريين كل من ايهود باراك، ماتان فيلناي، بنيامين بن اليعازر، افرايم سنيه، اريئيل شارون، جدعون عيزرا، اسحق موردخاي، امنون شاحاك، رحبعام زئيفي، ران كوهين.

بعد أن تناولنا العناصر المشكلة للرأي العام الإسرائيلي، وتأكدنا من هيمنة الصهيونية كعقيده على الرأي العام، كما تأكدنا من طبيعة الصفوة والطبقة الحاكمة صاحبة القرار والمؤسسات النافذة والمؤثرة وكيف يتم التنسيق للدفاع عن المصالح وبالتالي توجيه الرأي العام لصالح تلك المصالح، كما رأينا كيف ان النظام التعليمي والاعلامي مروج واسع الانتشار للايديولوجية الصهيونية، ايديولوجيا العنصرية والهيمنة والاستعلاء والترحيل القسري.

وهنا لابد من طرح سؤال هل مازلت هناك جدوى للتوجه من جانب بعض المثقفين للرأي العام الإسرائيلي؟

وحتى تكتمل الصورة لابد من تناول استطلاعات الرأي الإسرائيلي، ومن المعروف أنها بدأت في عام ١٩٦٤ ومستمرة حتى الآن وهي استطلاعات رأي شاملة ومتنوعة ونوعية، وفي كتاب صادر عن مركز بيجين - سادات للدراسات الاستراتيجية - جامعة بار - ايلان عن موقف الرأي العام الإسرائيلي من استخدام القوة وهو من تأليف جاد بارزيللي وافرايم يعر وتم نشره في ديسمبر ١٩٩٦ وردا على سؤال كيف يمكن ان تتغلب على مشكلة «المنظمات الارهابية» والمقصود طبعا المنظمات الفلسطينية التي تناضل من اجل تحرير ارض فلسطين - وقد تم عرض خمسة خيارات : ١ - الانسحاب، ٢ - عمليات عسكرية محدودة - ٣ - عمليات عسكرية واسعة النطاق - ٤- المبادرة بالحرب - ٥ - لا رأي.

اوضح الاستطلاع أن الإسرائيليين ينزعون في العموم لتأييد استخدام القوة العسكرية ضد المنظمات (الارهابية) حيث أن هناك ٨٠٪ من العينة قد أيدت تدابير مختلفة من القوة ضد ما اسموه بالارهاب. وإذا ما تم جمع نسب تأييد الخيارات (٢ . ٣ . ٤) فستصبح النسبة الاجمالية لتأييد استخدام القوة كالتالي: في عام ١٩٨٨ كانت ٨٤.٨٪، وعام ١٩٨٩ كانت ٨٤٪، وعام ١٩٩٠ كانت ٨٤.١٪ وعام ١٩٩١ كانت ٨٣.٨٪، عام ١٩٩٢ كانت ٨٦.٩٪، وفي نوفمبر ١٩٩٤ كانت ٨٥.٨٪.

كما حظيت اجابة (إن العمليات العسكرية المحدودة غير كافية وأن على إسرائيل من وقت لأخر القيام بعمليات واسعة النطاق ضد الارهاب بأعلى نسبة تأييد بمتوسط ٤٤.١٪ وهي نسبة تقارب ضعف نسبة تأييد الأعمال العسكرية المحدودة والغارات الانتقامية. وعندما طرح

سؤال عن الانتفاضةوكيفية مواجهتها وقد تم وضع خمسة خيارات للاجابة (الانسحاب - الاستخدام المحدود للغاية من القوة العسكرية - الاستخدام المحدود للقوة - الاستخدام المكثف للقوة - ترحيل كافة الفلسطينيين من المناطق الخاضعة لسيطرة إسرائيل).

جاءت إجابة ثلث العينة تقريبا لصالح الاستخدام المحدود للغاية، وجاء خيار الاستخدام المحدد للقوة مع المحدود للغاية بنسبة ٤٣.٨٪، اما الذين طالبوا بالخيارين الثالث والرابع (الاستخدام المكثف والترحيل) فقد ابلغت نسبتهم ٣٠.٧٪ فى مارس ١٩٩٣ وفى إجابة عن سؤال (تحت أية ظروف يكون مبررا لجوء إسرائيل لشن حرب تقليدية ضد الدول العربية؟ تراوحت الاجابات المتاحة من (معارضة الحرب إلى القبول بشن حروب دفاعية - إلى حروب اجهاضية - وقائية - حرب ذات أهداف سياسية - النزوع المتطرف للحرب).

وقد عكست الاجابات تفضيل الرأى العام الإسرائيلى الضربة الاجهاضية المتجذرة بشدة فى الفكر الاستراتيجى الإسرائيلى حيث أيدها فى المتوسط ٤٢٪ من الإسرائيليين اما الخيار الثانى فقد كان الحرب الدفاعية ٣١٪ فى المتوسط، وعند ضم النسبتين يتضح أن هناك ٧٣٪ فى المتوسط من الإسرائيليين مع الحرب الاجهاضية والدفاعية.

وفى قراءة د. جمال أحمد الرفاعى لاستطلاعات الرأى العام الإسرائيلى التى نشرتها صحيفة «هآرتس» خلال عام ١٩٩٨ والتى قام بإجرائها مركز «تامى شتاينتس» لبحوث السلام التابع لجامعة تل أبيب (مختارات إسرائيلية العدد ٤٩) يناير ١٩٩٩ والصادرة عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، وجد أنه فى مارس ١٩٩٧ وصلت نسبة مؤيدى إقامة دولة فلسطين ٥١.٣٪ ونسبة المعارضين لاقامتها ٤٤.٢٪.

فى يونيو ١٩٩٧ وصلت نسبة مؤيدى إقامة دولة فلسطين ٥٠.٣٪ ونسبة المعارضين لإقامتها ٤٥٪.

فى يوليو ١٩٩٧ وصلت نسبة مؤيدى إقامة دولة فلسطين ٥٥.٦٪ ونسبة المعارضية لإقامتها ٤٠٪.

وإذا ما أخذنا فى الاعتبار أن استطلاعى الرأى الخاصي بالسلام فى شهر مارس و يوليو ١٩٩٧ كانا قد أجريا عقب عمليتين فدائيتين وقعت الأولى داخل إسرائيل والثانية فى منطقة «محنية يهودا» فى القدس، ويتضح هنا أنه بقدر ما تثير العمليات الفدائية ذعرا فى الشارع الإسرائيلى بقدر ما تساهم فى صياغة الموقف السياسى للإسرائيليين من حقوق العرب وعلى رأسها لدولة الفلسطينية.

وفى مقياس شهر يناير للسلام المنشور بالعدد (٥١ من مختارات إسرائيلية) نجد أن ٨٤٪ من العينة ترى أن القدس عاصمة موحدة لإسرائيل حتى فى إطار سلام يتم التوصل إليه مع الدول العربية والفلسطينية (٨٤٪ من الحريديم، ٧٤٪ من المتدينين، ٥٨٪ من المتمسكين بالتقاليد، ٤٩٪ من العلمانيين).

وفى العدد (٦٣ من مختارات إسرائيلية) «مقياس السلام ١٩٩٩ بقلم سعيد عكاشة نجده يؤكد على أن ٨٤٪ من مجمل العينة يؤكد على أن القدس عاصمة موحدة لإسرائيل، وأن ٦٢٪ يرونها عاصمة لإسرائيل حتى لو قامت الدولة الفلسطينية، وأن ٧٩٪ من العينة يخشون الانسحاب من الجولان لما سيؤدى اليه ذلك من تأثيرات على مصادر المياه، ٧٣٪ من العينة يجدون فيها خطورة أمنية، وأن هناك ٥٩٪ من العينة يعتبرون الجولان جزءاً من أرض الأجداد.

والغريب ان الحالات التى تم فيها تغييرات ملموسة فى الرأى العام الإسرائيلى كانت بعد حرب ١٩٧٣، وكانت بعد بعض الاعمال الفدائية وراء الانتفاضة وبعد عمليات حزب الله فى الجنوب اللبنانى وهى كلها حسب قياسات الرأى العام التى تمت فى حينها تؤكد حدوث تغير.

يكفى أن نشير أن كافة القوائم الانتخابية فى إسرائيل فى كنيست ١٩٩٩ طالبت بالانسحاب من الجنوب اللبنانى مما يؤكد ان الرأى العام الإسرائيلى فى معظمه متمسك بالثوابت التى أسستها له الصهيونية والطبقات الحاكمة ونظم التنشئة الاجتماعية من تعليم واعلام، وأن حجم المتغير فيه يمثل الهامش بالنسبة للجسد كله ولذلك فالطريق الأمثل الذى يفهمه الإسرائيليون هو طريق القوة، وهو نفس الطريق الذين يتصور الإسرائيليون انه الطريق الأنسب لإخضاع العرب.

اذن هناك ثوابت فى الرأى العام الإسرائيلى تجعله يعطى الأولوية الايديولوجية لأمنه ولمصالحه وهو نفس منظوره للسلام.

بعد كل ذلك هل مازال هناك جدوى من التوجه للرأى العام الإسرائيلى !



القدرات العلمية والتكنولوجية لإسرائيل بين «التهوين» و «التهويل»

سعيد عكاشة

استخدمت إسرائيل الحرب النفسية بوسائلها المختلفة ضد مصر والعرب منذ عام ١٩٤٨ وحتى الآن، لتحقيق أهداف لم يكن من الممكن تحقيقها بالوسائل السياسية والعسكرية. ومن ضمن هذه الوسائل تعمد تسريب معلومات عن قدراتها العلمية والتكنولوجية خاصة فى المجالات العسكرية، وهى معلومات يفترض سريتها ويصعب فى الوقت نفسه التحقق من مدى صحتها، كما يصعب حصارها ومنع وصولها إلى القطاعات المستهدف التأثير فيها خاصة مع تنوع وسائل الإعلام وقدرة الفرد على الوصول إلى مصادر المعلومات بسهولة دون أن تكون لديه الحصانة والقدرة عل فرز ما يتلقاه من افكار وتصورات. وإذا كانت الصورة التى رسمتها إسرائيل لنفسها فى ذهن المصريين والعرب على مدى الخمسين عاماً الماضية قد خدمت اهدافها الاستراتيجية، فلماذا يبدو بعض الكتاب والباحثين المصريين والعرب مستعدين لتقبل هذه الصورة على علاتها رغم إنها لا تخدم المصالح القومية المصرية والعربية؟ والأهم من ذلك: كيف يمكن إدراك قدرة إسرائيل فى مجال العلم والتكنولوجيا دون «تهوين» أو «تهويل»؟ خاصة ونحن مقبلين على مرحلة صراع حضارى واسع المدى مع إسرائيل.

إن البحث عن إجابة لهذين السؤالين تقتضى العودة إلى أهم مرحلتين فى تاريخ الصراع العربى - الإسرائيلى، وفحص الصورة التى قدمت لإسرائيل خلالهما، ومدى إسهام المصريين والإسرائيليين فى تحديد ملامحها.

اولا مرحلة المواجهة ١٩٤٨ - ١٩٧٣:

واقع الأمر أنه يمكن التمييز داخل هذه المرحلة بين حقبتين، الحقبة الأولى تمتد من عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٦٩ والثانية بين عام ١٩٦٩ وحتى عام ١٩٧٣، خلال الحقبة الأولى حرصت إسرائيل على تقديم نفسها بصورتين مختلفتين، حيث صدرت نفسها للرأى العام الاوروبى والامريكى بوصفها بلد صغير محاط بالأعداء من كل جانب، وصورت هؤلاء الأعداء (مصر والعرب) على إنهم امتداد لكل التهديدات التى تشكل خطرا على الحضارة الغربية، فيما كانت تحرص فى الوقت نفسه على تسريب بعض المعلومات عن قدراتها العلمية وخاصة فى مجال البحوث النووية إلى صانعى القرار فى مصر والعالم العربى وايضا فى أوروبا والولايات المتحدة الامريكية ساعية لتحقيق عدة أهداف:

١ - جذب تعاطف المواطن الاوروبى والامريكى وتعبئته لمساندة إسرائيل وتبرير سياستها العدوانية تجاه العرب.

٢ - ردع صانع القرار فى مصر والبلدان العربيةوإخافته من القوة النووية الإسرائيلية خاصة والقدرات العلمية والتكنولوجية لإسرائيل عامة، حتى لا يفكر فى شن حرب ضدها مستقبلاً.

٣ - ابتزاز الدول الغربية للحصول على أسلحة تقليدية متطورة ومعونات مالية ضخمة، مقابل التخلى عن الطموحات النووية والتى كان سعي إسرائيل اليها يهدد التوازن الدولى بسبب الصراع الذى كان محتدماً بين المعسكرين الشرقى والغربى على مناطق الثروة والنفوذ خاصة فى الشرق الاوسط.

أن تلاعب إسرائيل بالقضية النووية كان أحد ابرز الجوانب فى سياستها الخاصة بالحرب النفسية الموجهة إلى مصر والعرب إتساقاً مع الاستراتيجية التى تبنتها والمعروفة بأسم استراتيجية الردع بالاحباط De-terrence by Frustration التى عبر عنها رئيس الوزراء الإسرائيلى الاسبق شيمون بيريز بوضوح، حيث وقف فى الكنيست يوم ٥ يوليو عام ١٩٦٦ قائلاً إننى لا أرى سبباً لإقدام دولة إسرائيل على طمأنة ناصر - جمال عبد الناصر - والسماح له بأن يعرف ما نفعله وما لا نفعله، اننى أعرف أن العرب يشكون فى نوايانا النووية، وأعرف أن هذا الشك قوة رادعة، فلماذا نخفف هذه الشكوك؟ ولماذا نعمل على ايضاحها» لقد تسببت هذه السياسة فى إرباك صانع القرار المصرى والعربى، فمن جهة كان الاعلام المصرى - خاصة فى السنوات ١٩٥٦ - ١٩٥٧ - يقدم صورة للمصريين عن بلادهم تتصادم مع أى اعتراف بقوة إسرائيل فى أى مجال، حيث دأب الاعلام على وصف مصر بأنها القوة الضاربة الأولى فى الشرق الأوسط، ونجح فى إقناع الرأى العام بان المعركة مع إسرائيل - رغم سهولتها - ستظل مؤجلة حتى القضاء على الاستعمار واعوانه من الرجعية العربية فى المنطقة، ومن ثم كان هناك حرص واضح من جانب المسئولين عن الاعلام فى هذه الفترة على إخفاء أى معلومات عما يجرى فى إسرائيل خاصة تلك التى يمكن ان تقدمها بوصفها قوة كبيرة فى المنطقة ولها انجازاتها الاقتصادية والعسكرية والعلمية، ومن الجهة الأخرى كان هناك قلق حقيقى تجاه المعلومات الواردة عن القدرات الإسرائيلية وإن ظل هذا القلق محصوراً فى حلقة ضيقة للغاية التفت حول الرئيس جمال عبد الناصر، ومن ضمن هؤلاء الكاتب والصحفى الشهير محمد حسنين هيكل والذى أشار بين عام ١٩٦٥، ١٩٦٦ فى مقالات قليلة إلى الخطر النووى الإسرائيلى وضرورة مواجهته مبكراً، ويبدو أن الجانب الدعائى فى السياسة الناصرية كان اقوى مما ينبغى، فتمكن من التغلب على الاصوات القليلة التى كانت تحذر من تنامى القوة الإسرائيلية، ومن ثم وقع التطابق الكارثى بين نظرة رجل الشارع المتأثر بالدعاية المصرية عن قوة العرب وضعف إسرائيل، وبين نظرة المسئولين السياسين والعسكريين التى مالت إلى التهوين من شأن القدرات الإسرائيلية، وقاد هذا التطابق البلاد إلى أسوأ كارثة واجهتها فى تاريخها فى حرب يونيو عام ١٩٦٧، حتى أن أحد قادة الجيش المصرى خطب فى جنوده قبل أيام من نشوب هذه الحرب مصوراً لهم المواجهة مع إسرائيل كما لو كانت نزهة يتمكن خلالها الجيش المصرى من تحرير يافا وحيفا وتل أبيب (انظر هذه الواقعة فى احمد حمروش: قصة ثورة ٢٣ يوليو - الجزء الثانى).

وفيما بعد ورغم الهزيمة ظل الإعلام المصرى حريصاً على عدم الاعتراف بقوة إسرائيل، وجرى تصوير الهزيمة كنتيجة للمواجهة بين مصر وقوى الاستعمار الامريكى الذى استخدم إسرائيل كمخلب قط لاجهاض الثورة العربية !!

والذى يمكن استخلاصه من هذه المرحلة التى استمرت حتى عام ١٩٦٩ أن صانع القرار المصرى لم يكن قادراً على التمييز بين المعلومات التى يجرى تسريبها عمداً للتأثير فى الحالةالمعنوية للمصريين، و بين الحقائق الفعلية التى ربما تشكل خطراً على أمن البلاد، ومن ثم مال النظام بأكمله للتهوين من شأن القدرات الإسرائيلية عامة والقدرات العلمية والتكنولوجية بهذه الدولة خاصة، وتدريجيا انقلب هذا «التهوين» إلى نوع من «التهويل» كما كان متوقعاً، محدثاً نفس الأثر الذى وقع قبل هزيمة يونيو عام ١٩٦٧ ولكن بصورة مختلفة.

ثانيا مرحلة التسوية (١٩٧٣ - وحتى الآن):

بتاريخ ١٩٦٩/٥/٢٣ كتب محمد حسنين هيكل مقالاً بعنوان «جنرال اسمه الملل» تناول فيه دراسة كان قد أعدها رئيس المخابرات العسكرية الإسرائيلية فى ذلك الوقت (دراسة هيركابى) وكانت هذه الدراسة تبحث فى انماط التفكير عند المصريين بعد هزيمة يونيو عام ١٩٦٧. ومن زاوية ما يمكن اعتبار نشر هذه المقالة بداية الانقلاب على السياسة الاعلامية المصرية تجاه إسرائيل والتى سادت قبل هزيمة يونيو، فقد لمح «هيكل» لأول مرة إلى احتمالات مؤكدة لامتلاك إسرائيل إسلحة نووية وإمكانية استخدامها لها فى معركتها القادمة مع مصر، وتحدث عن أخطار حصار المصريين بين اليأس والرجاء - على حد وصف دراسة هيركابى - وما يمكن أن يؤدى إليه هذا الحصار مستقبلاً.

كانت المقالة بمثابة الصدمة التى قسمت المصريين بين مصدق لما ورد فيها من تحليلات وبين مشكك فى دواعى نشرها فى هذا التوقيت، بل أن هيكل نفسه تعرض لانتقادات من جانب بعض خصومه خاصة فى الدائرة القريبة من الرئيس عبد الناصر، حيث اعتبروا نشره لهذا المقال محاولة للتأثير فى معنويات الجنود المصريين الذين كانوا يخوضون فى ذلك الوقت حرباً شرسة ضد إسرائيل على جبهة القناةوهدأ الجدل فترة طويلة وعاد مرة ثانية للاشتعال عندما نشر هيكل مقالاً بتاريخ ١٩٧٣/١١/٢٣ بعنوان «القنبلة» والذى كان البداية الحقيقة لإزدهار فكرة

«التهويل» في القدرات الإسرائيلية، والغريب أن كتابات أخرى راجت في الفترة نفسها راحت تدعم بدورها من فكرة «التهويل» هذه، وقد استفزت هذه الكتابات الدكتور فؤاد زكريا فكتب مقالاً حمل فيه على من صوروا إنتصار مصر في حرب أكتوبر على أنه انتصر «لايمان» المصريين على «علم» الاسرائيليين، وخلال السنوات ١٩٧٤ - ١٩٧٧ نشطت الدعاية الإسرائيلية في تكثيف حربها النفسية ضد مصر على وجه الخصوص، واعتبر شيمون بيريز رئيس وزراء إسرائيل الاسبق أن خوف الرئيس السادات من عودة القتال مجددا أو احتمال استخدام اسرائيل لاسلحتها النووية ضد مصر كان السبب الرئيسي في مبادرة القدس الشهيرة في نوفمبر عام ١٩٧٧ (انظر الشرق الأوسط الجديد) غير أن عيزرا وايزمان رئيس إسرائيل الحالي اعترف في مذكراته بأن تسريب بعض المعلومات غير الصحيحة عن نية إسرائيل في مهاجمة مصر في نهايات عام ١٩٧٦ كانت مسألة متعمدة لجر مصر نحو السلام مع إسرائيل.

لقد لعبت وسائل الاتصالات الحديثة طيلة السنوات الممتدة منذ اواخر السبعينيات وحتى الآن دوراً بالغ الأهمية في نشر ثقافة «التهويل» في القدرات الإسرائيلية، وانخرط عدد لا بأس به من الكتاب والمفكرين العرب والمصريين في الترويج لقوة إسرائيل بنية طيبة اعتمادا على معلومات أصبح من السهل الحصول عليها وتداولها بشكل واسع دون أن يكون لدى معظمهم المناعة الكافية والقدرة على التمييز بين الحقائق والمعلومات المغلوطة التي يتم تسريبها عمداً للتأثير في معنويات المصريين، ويجب ان نعترف هنا بأنه من الصعب على أي شخص التمييز بين هذين الأمرين ومن هنا تظهر خطورة التردد بين ثقافتي «التهوين» و«التهويل».

*** نماذج من افكار ثقافة التهويل:**

حفلت الكثير من الكتابات المصرية في الاونة الاخيرة بالمقارنات العديدة بين مصر وإسرائيل في مجالات البحث والتطوير واعتمدت في الاغلب على القياسات الكمية لعناصر الانفاق كنسبة من الناتج القومي الاجمالي، ومعدلات النشر في الدوريات العلمية المحكمة، ونسبة العلماء العاملين في مجالات البحث والتطويرالى مجمل السكان .. الخ.

وتظهر التقييمات التي تم بناءها على هذه القراءات الأثر النفسي السلبي التي تركته في نفوس الباحثين والدراسين لهذه القضية، ففي التقرير الاستراتيجي العربي الصادر هذا العام (تقرير ١٩٩٩) نقرأ في صفحة ١١٣ عنوان لا يخلو من دلالة «المقارنة بين العرب وإسرائيل تثير الخجل» ومن خلال استعراض كاتب هذا الجزء لاحصاءات عن إنتاج العلماء والتقنيين العرب مقارنة بنظرائهم في إسرائيل يستنتج أن الهوة واسعة بين العرب وإسرائيل في هذا المجال وهو أمر يدعو إلى الخجل علي حد قوله وتدفع ايضا إلى مزيد من القلق على المستقبل، ذلك على الرغم من أن المقارنات الكمية يمكن أن تكون مضللة إلى حد كبير لأنها لا تعطي سوى مؤشرات، فوجود عدد كبير من الجامعات في دولة ما لا يعطي على سبيل المثال دلالة حقيقية على مستوى التعليم العالي بها، ولا يمكن ايضاً الاستناد إلى كثرة البحوث المنشورة من علماء دولة ما للاستدلال على تقدم العلم بها، وفضلا عن ذلك توقف التقرير الاستراتيجي عند احصاءات عام ١٩٩٥، وفترة خمسة سنوات في زماننا الراهن ليست قليلة وقد تظهر احصاءات أحدث أن الصورة تغيرت على الجانبين، الامر الذي يمكن ان يزيل هذا الخجل والقلق ولو نسبياً. والغريب أن د. احمد نظيف وزير الاتصالات والمعلومات راح هو الآخر يرد نفس المقولات ففي تصريح له بتاريخ ٧ مارس الماضي أمام اعضاء مجلس الشورى قال «لو نظرنا إلى إسرائيل وما تقوم به في مجال البرمجيات سنصاب باليأس و«نتغطى باللحاف» !! ولكنه دعا في الوقت نفسه إلى عدم الاستسلام للاحباط واليأس !!

والاشرات الواردة في تصريح الوزير ربما ترد عليها دراسة نشرتها الاهرام في أول مارس الماضي (٢٠٠٠/٣/١) منقولة عن ويلفور دولش مدير قسم الابحاث العالمية بعنوان «الاقلية تسيطر على ثورة المعلومات».

ومن خلال المقارنات الكمية نجد أن دولة مثل سنغافورة مصنفة في الموقع رقم (١١) ضمن قائمة الدول السريعة الانطلاق في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات متفوقة على دولة مثل المانيا التي اتت في الموقع رقم (١٣) فهل يمكن أن يستنتج أحد أن سنغافورة متفوقة على المانيا أو إنها أقوى من المانيا؟

الامر نفسه بالنسبة لإسرائيل التي لم تدخل هذه القائمة أصلاً واحتلت الموقع ا لسابع ضمن قائمة الدول «ذات الخطى الواسعة» وتقدمت عليها دول صغيرة مثل هونج كونج وتايوان، بل أن الامارات العربية اتت في الموقع الثاني عشر بفارق بسيط عن إسرائيل .. فهل يمكن بناء أي تصورات دقيقة على هذه المقارنات؟

إن اوضاع العلم في إسرائيل قد تأثرت على الدوام سلبا وايجاباً بالتطورات الاقليمية والدولية، وهو أمر لم يكن واضحاً بشكل كاف لدى الكثيرين في مصر والعالم العربي، فعلى حين أن اغلب من يهتمون بالشأن الإسرائيلي في مصر مازالوا يتحدثون عن الدعم الهائل الذي حصلت عليه إسرائيل من جراء وصول اعداد ضخمة من العلماء السوفيت اليها بعد موجة الهجرة الكثيفة لليهود السوفيت منذ اواخر الثمانينات (يقول

التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٩ في صفحة ١١٦ أنه من الواجب دراسة تأثير المناخ العلمي الجاذب للعلماء في إسرائيل خاصة من جانب العلماء السوفيت مقارنة بنزيف العقول العربية) ، غير أن التقارير الإسرائيلية ذاتها تتحدث بنوع من الاحباط عن هذه الظاهرة، حيث يتضح أن الاسهام العلمي للهجرة كان محدوداً للغاية فمن بين ١٣٢٥٠ عالماً وفدوا إلى إسرائيل من دول الاتحاد السوفيتي السابق بين عام ١٩٨٩ - ١٩٩٦ لم ينجح سوى ١٥٧ منهم في الالتحاق بالعمل الاكاديمي في الجامعات الإسرائيلية فيما فشل أكثر من ٧٠٠ منهم في الاحتفاظ بمناصبهم التي حصلوا عليها في البداية وتم فصلهم فيما بعد، ويقول «دان هوفرط» المسؤول عن استيعاب العلماء المهاجرين في جامعة تل أبيب «أن الحديث عن الاسهام العلمي للمهاجرين الروس لا يعدو كونه اسطورة (انظر المختارات مايو ١٩٩٩) وليست هناك بيانات كافية عن الاتجاه الذي سلكه من لم ينجحوا في الالتحاق بالجامعات ومراكز الابحاث الإسرائيلية، ورغم ذلك ربما توضح مشاكل المهاجرين السوفيت عامة. إن احتمالات استيعابهم والاستفادة من خبراتهم في إسرائيل ربما تكون ضعيفة، فمازال اغلبهم منعزل يتعاطى الثقافة الروسية عبر الصحف والكتب والاذاعات التي تتحدث بهذه اللغة، وترتفع نسبة الجريمة في أوساطهم بشكل كبير، كما أن ٣٥٪ من مدمني الكحول في إسرائيل هم من بين هؤلاء المهاجرين... والمعروف أن الشروط الاجتماعية لنمو العلم في أي بلد تفترض ما يمكن تسميته بالاندماج الكامل والشعور بالانتماء للمجتمع وهو ما لم يحدث حتى الآن بالنسبة للمهاجرين الروس، الامر الذي يجعل من الاستفادة منهم في المدى المنظور أمراً بعيد الاحتمال.

على الجانب الآخر هناك مشكلات عديدة تواجه تطوير سياسة دعم العلم والتكنولوجيا في إسرائيل على رأسها أضطرار الدولة إلى توجيه جزء كبير من ناتجها القوى الاجمالي لاستيعاب المهاجرين وإعادة تأهيلهم، وقد أدت الهجرة الكثيفة لهؤلاء المهاجرين بين الأعوام من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٧ إلى انخفاض معدلات الانفاق على البحث والتطوير في إسرائيل من ٣٪ عام ١٩٩٣ إلى أقل من ٨. ١٠٪ عام ١٩٩٩، كما أن توقيع اتفاق السلام مع مصر والاردن والاستمرار في عملية السلام على الجبهات الأخرى رغم العقبات التي تتعرض لها حالياً، قد أثر بدوره على مخصصات العلم والتكنولوجيا هناك، ويشير احمد بهاء شعبان «المختارات أكتوبر ١٩٩) إلى أن ارتباط العنصر الأمني بخدمة تطوير العلم في إسرائيل كان له جوانبه سلبية لأن عدد كبير من الشركات كانت تستفيد من قاعدة الابحاث التي طورها العسكريون الإسرائيليون في الثمانينات، وتواجه هذه الشركات حالياً صعوبات في تطوير الجيل المقبل من منتجات التكنولوجيا الراقية . فإذا اضفنا إلى ذلك إضطراد الهجرة العكسية من إسرائيل واعراب عدد كثير من العلماء والاسرائيليين عن رغبتهم في الهجرة إلى الولايات المتحدة أو أوروبا للإستفادة من الامكانيات المتاحة للعلماء في هذه البلدان .. لأدركنا أن صورة العلم في إسرائيل ليست بالصورة الأسطورية التي رسمها البعض لها في السنوات الأخيرة.

*** نحو قراءة موضوعية للعلم والتكنولوجيا في إسرائيل:**

إن العلم بوصفه العنصر الاساسي في الصراع الحضاري القادم بين الأمم والشعوب المختلفة، لاينبغي استغلاله للتحريض مع أو ضد سياسات معينة، ومع رفضنا «التهوين» من القدرات العلمية والتكنولوجية لإسرائيل، ورفضنا في الوقت نفسه للنظرة المعاكسة التي تعتمد على «التهويل» علينا أن نبحث عن الاساس الموضوعي الذي ينبغي أن نبني عليه تطلعاتنا كمصريين نحو المستقبل، ولا يعني ذلك أن نغفل التحديات القادمة من جهة إسرائيل على مكانة مصر الاقليمية والدولية، ولكن لا ينبغي أن نرهن تطورنا العلمي والتكنولوجي بالمستوى الذي وصلته إسرائيل، لأن التهوين من شأن هذا المستوى قد يقودنا إلى «التكاسل»، و«التهويل» منه قد يقودنا إلى اليأس - كما عبر البعض واشرنا اليه سابقا - ومن الملاحظات الجديرة بالتأمل أن بعض انصار التسوية السلمية داخل مصر برروا موقفهم هذا بأن الفجوة العلمية والتكنولوجية القادمة بين مصر وإسرائيل تدعو لليأس وتدفع نحو القبول بالسلام مهما كان، كما استغل اعداء التسوية أو بعضهم الترويج لوجود هذه الفجوة غير القابلة للتجاوز للتحذير من نزعة الهيمنة الإسرائيلية التي يمكن أن تجد متنفساً لها في ظل السلام !! ومثل هذه النظرات التي تتبنى مواقف مسبقة ذات طبيعة ايديولوجية ساهمت إلى حد كبير في نشر الاوهام حول القدرات اللا نهائية للمجتمع العلمي الإسرائيلي .. ومما لا شك فيه أننا في حاجة إلى بناء ثقة المواطن المصري في نفسه ودفعه لرؤية إسرائيل في حجمها الطبيعي بلا «تهوين» أو «تهويل» لأن معركة السلام مازلت مستمرة والأهم منها المعركة الحضارية التي لن يفوز فيها إلا الأكثر ثقة بنفسه وبقدراته.



مصر .. إسرائيل: تضاد شرق أوسطى

عبد الغفار الدويك

الحديث عن مصر وإسرائيل والشرق الأوسط تحديداً يعنى الاقتراب من مناطق ملغومة وشائكة وليس تحيزاً أن الموقف المصرى واضح للعيان ومعلن على المستوى الرسمى على كافة أصعدة العلاقات سواء الداخلية أو الخارجية .. وليس غريباً أن يكون هناك إجماع وطنى على السياسة الخارجية المصرية تجاه الشرق الأوسط عامة وإسرائيل خاصة وعلى الجانب الأخر نجد الموقف الإسرائيلى يتسم بالغموض والمفاجئة والتشكيك ويصل فى أعلى درجاته للتهور الذى يدفع فيها إلى أقصى اليمين المتطرف (وهنا نذكر تصريحات السيد ديفيد ليفى اليهودى من أصل مغربى) والتى أكد فيها «أنه سيحرق شعب لبنان وأرض لبنان كما هو مدون فى المضبطة الرسمية للكنيست الإسرائيلى».

تختلف المدارس السياسية فى الشرق الأوسط كنطاق إقليمى حول ماهيته الجغرافية .. إلا أن الدراسة تميل إلى المدرسة الأمريكية التى تزيد من رقعة ومساحة النطاق الأقليمى من الخليج العربى شرقاً إلى شاطئ المغرب على المحيط الأطلنطى ومن تركيا شمالاً حتى القرن الأفريقى وبحر العرب جنوباً ولا توافق على مد هذا النطاق حتى باكستان أو أسيا الوسطى، لاعتبارات جيوبولوتيكية وحضارية .. وفى القلب من هذا التحديد (مصر، فلسطين المحتلة» إسرائيل» حالياً) والشرق الأوسط تحول من نطاق إقليمى (جغرافى بالمعنى المفهوم) إلى مشروع اقتصادى كبير، هذا المشروع ليس وليد اليوم فقد كان جوهر فكرة الحلف المركزى (بغداد) فى نهاية الخمسينيات مطلع الستينيات وقد اعتكفت مصر عنه وتوارى أنذاك فى ظلمات التاريخ ليبعث من جديد بعد نكسة ١٩٦٧ ليكون حلاً قابل للمساومة على أثر الهزيمة فى أكتوبر ١٩٧٣ .. ولا يلبث أن تنتشله إسرائيل بمساعدة الولايات المتحدة الامريكية بعد النكسة العربية الثانية عام ١٩٩٠ وبعد غزو الكويت وتحديداً بعد أنعقاد قمة مدريد ١٩٩١م.

وفى هذا الاطار يمكن الكشف عن أن السوق الشرق أوسطية لازالت حلماً للمنطقة فلا يوجد شيئ بهذا المعنى .. لأن مكونات ومقومات هذا السوق غير موجودة بالفعل حيث أنها تعتمد على حرية إنتقال الأشخاص ورؤوس الاموال وحرية تبادل السلع والمنتجات وحرية الإقامة والعمل والاستخدام وحرية التنقل وحقوق التملك .. وقبل كل ذلك غيبة المؤسسات «الاقتصادية» الفاعلة والمتكافئة، إن مقومات تشكيل السوق الشرق أوسطية لاتتوفر بالمنطقة .. وهى نفس الشروط التى حالت دون قيام أو خلق تعاون اقتصادى عربى بين دوله.

إن الإشارة إلى مرجعية مدريد وما أقرته من التعاون الاقتصادى الإقليمى المنبثق عن المسار المتعدد الأطراف لعملية مدريد للسلام فى الشرق الأوسط بهدف إقامة مشروعات ذات مصالح وأهداف اقتصادية مشتركة تدعم مسيرة السلام ولربط المنطقة بشبكة من المصالح التى تقيم أنواعاً جديدة من العلاقات القائمة على الحوار والمصلحة ونبذ المجابهة والخلافات، ربما يعزز فرص السلام والأمن والتنمية والبدء فى تطبيع العلاقات بين شعوب المنطقة وتبنى خطة عمل كوبنهاجن فى نوفمبر ١٩٩٣ والتى اشتملت على ٣٥ مشروعاً فى مجالات متنوعة تضم الاتصالات والنقل والطاقة والسياحة والزراعة والأسواق المالية والاستثمار والتجارة والتدريب، كما تم الاتفاق أيضاً على إنشاء لجنة للمراقبة تسعى لتشجيع حرية انتقال الأفراد والسلع والخدمات والمعلومات بين الشركاء فى المنطقة وتشجيع التنمية الاقتصادية وإدماج المنطقة فى الأسواق العالمية وفى هذا الإطار عقدت خمس مؤتمرات اقتصادية فى كازبلانكا ١٩٩٤ وعمان عام ١٩٩٥، والقاهرة عام ١٩٩٦ وأخيرا الدوحة ١٩٩٧ وهذه المؤتمرات تراجعت عن أهدافها ومنجزاتها بعد مؤتمر كازابلانكا وعمان لسببين رئيسيين هما، أن إسرائيل أرادت أن تعجل بالإنجازات الاقتصادية على حساب مسارات التسوية السلمية وبدعم أمريكى مفرط أحيانا، كما أن التعاون مع إسرائيل صار محل مخاوف وهواجس عديدة بعد تراجع إسرائيل (حكومة نتنياهو) عن الالتزام بتنفيذ تعهدات حكومات سابقة «خاصة اتفاق الخليل» وما تلاها من اتفاقيات احتاجت فى أغلبها لتوقيع أخر لتفسيرها – بحيث فقدت إسرائيل مصداقيتها أمام تراجعها عن التزاماتها بعد الرأى العام الدولى إلا أن الولايات المتحدة الامريكية ترى غير ذلك.

ولا نستطيع أن ننكر الايجابيات التى حققتها لجنة المراقبة لخطة كوبنهاجن فيما يتعلق بالبدء فى إنشاء التنمية فى

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وغرفة إقليمية للتجارة والاعمال ومجلس سياحي إقليمي كما أيدت اللجنة قرار مجلس التعاون الخليجي بإسقاط الدرجتين الثانية والثالثة من المقاطعة العربية لإسرائيل، ولقد تراجعت أعمال هذا الإطار على أثر تولى نتنياهو وجمود عملية التسوية السلمية.

ومع بزوغ بارقة أمل في انفراج المباحثات السورية الإسرائيلية وبداية تنفيذ إسرائيل تعهداتها مع الجانب الفلسطيني أبدت مصر موافقتها على انعقاد مؤتمر التسيير للمباحثات المتعددة الأطراف في موسكو/ فبراير ٢٠٠٠، والذي لم يصل إلى نتائج إيجابية جديدة .. تكون إضافة لما تم إنجازه مسبقاً وسوف ينعقد مؤتمر أخر في أبريل برغم حالة الجمود الحالية. وبرغم ذلك فإنه من الواجب أن نؤيد انعقاد المؤتمر من منطلق الإدارة الاستراتيجية للعلاقات فهو وسيلة لكشف الأداء الإسرائيلي وتراجعه كما هو أيضاً دليلاً لحسن النوايا المصرية والعربية في العلاقات .. والمعتقد أن الأيام المقبلة ستكشف عن حقيقة وأهداف سياسة حكومة باراك الحالية .. وإن ما أطلق على حكومته من أنها حكومة باراك ياهو» لم يكن على سبيل المزاح أو الاستثارة بقدر ما كان تعبيراً شاملاً صائباً لما يتردد داخل أروقة الكنيست والجلسات الخاصة لمجلس الوزراء، وإذا كان التعاون على المستوى العربي لم يحقق إنجازات ملموسة بعد فإننا نجد أن القوى الاجنبية تخطط لتشكيل المنطقة في صورة جديدة لهدم المشروع العربي وتشكيل ما يطلق عليه السوق الشرق أوسطية لتضم معها دولا من الجوار الإقليمي ولتحقق من خلال ذلك سيطرة وتغلغل اقتصادي إسرائيلي في إطاره الثنائي وتنضم إليه لاحقاً تركيا وفقاً لما يطلق عليه «تحالف استراتيجي» في إطاره الثنائي من المتوقع أن تلحق به في المدى المنظور (الاردن)، وعلى الجانب الأخر تعايش مصر التجربة العربية منذ عام ١٩٤٥ والتي شهدت صورا عديدة من اتفاقيات التعاون منها اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية في عام ١٩٥٧ والتي ظلت بلا فاعلية منذ توقيعها حتى الآن وإن كانت لازالت أملا ومدخلا لإنشاء سوق عربية مشتركة، وقد ظهرت إلى حيز الوجود مجموعة من المجالس الاقتصادية مثل مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١ (إلا أنه عجز عن تحقيق أهدافه بعد أن قطع شوطا في مضمار التكامل الاقتصادي) كما انهار مجلس التعاون العربي عام ١٩٩٠ (بعد أقل من عامين من إنشائه) وفي عام ١٩٨٩ أعلن عن قيام الاتحاد المغربي (والذي يشهد عقبات عديدة على مساره بسبب المشكلات الداخلية التي تعاني منها دول الاتحاد).

وكان أخر هذه المحاولات العربية إعلان دمشق الذي أعلن في مارس ١٩٩١ وجاء كرد فعل على غزو العراق للكويت وتتويج لمشاركة مصر وسوريا في التحالف الدولي لتحرير الكويت ورغم إن بداية هذا المشروع كانت أمنية إلا أن صياغته ظلت تتراجع حتى بقي منها إطار اقتصادي غير واضح المعالم، إلا أن السياسة الخارجية المصرية يبدو أنها لا تيأس بسهولة رغم ما قد يبدو واضحا للعيان .. (ويمكن الرجوع لجلسات مجلس التعاون الخليجي وموقف قطر من إعلان دمشق !! وهو ليس في حاجة لتفسير أو إستفاضة).

وكانت بارقة الأمل عام ١٩٩٦ في سلسلة البرق المتتالي الذي يسطع في السماء ترافقه تغطية إعلامية دعائية. ولا يلبث هذا البرق أن ينطفئ وتعود إلى ظلام دامس، ويحاول كل طرف عربي أن يحافظ على مساره في ضوء خافت لا يستطيع أن يهدي الجميع إلى الطريق وكان قد صدر عن مؤتمر القمة بالقاهرة ١٩٩٦ تكليف للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للمشاركة في إقامة منطقة تجارة حرة وفق برنامج محدد واتخذ المجلس في دورته رقم ٥٩ في ديسمبر ١٩٩٧ القرار رقم ١٣١٧ للإعلان عن قيام المنطقة الحرة العربية في غضون ١٠ سنوات اعتباراً من يناير ١٩٩٨، ومعاملة السلع العربية معاملة السلع الوطنية واعتماد الرسوم الجمركية السارية بتاريخ ١٩٩٨/١/١ كقاعدة لاحتساب التخفيض التدريجي مع الإيجاز لأي بلدين عربيين أو أكثر تبادل الإعفاءات على أن يتم إنجاز التحرير الكامل لكافة السلع مع نهاية عام ٢٠٠٧.

ولن نستفيض في حجم وطبيعة المشروعات المقترح تنفيذها سواء أنابيب السلام التركية، إلى جانب الاطماع المائية الإسرائيلية في مياه النيل وإقامة محطات نووية لتحلية المياه إلى جانب مشاريع النقل والمواصلات التي تمتد من تركيا إلى إسرائيل إلى مصر وشمال أفريقيا، هذا غير ربط الشرق الأوسط عبر شبكة المعلومات الدولية إلى جانب مشاريع زراعية في تنمية وادي عربة بغور الأردن وإستزراع المناطق الصحراوية في مناطق الحكم الذاتي وإقامة مراكز مشتركة في مجال التدريب الزراعي، هذا غير مشاريع مجال النفط والكهرباء وأهمها خط أنابيب بترول من إيلات إلى غزة (ينافس قناة السويس كممر ملاحي) وربط شبكات الكهرباء الممتدة من جنوب تركيا مرورا بسوريا ولبنان وإسرائيل ومناطق الحكم الذاتي ومشروعات سياحية ومناطق تجارة حرة عديدة ومشاريع جامعية تعليمية شرق أوسطية تهدف إلى تكوين كوادر مهنية في مجالات احتياجات السوق هذا غير مركز إقليمي لتنمية الموارد البشرية.

ويمكن تلخيص الأفكار التي بلورتها المراكز البحثية في إسرائيل والولايات المتحدة من خلال عدة مراحل الأولى منها: مشروعات الربط الإقليمي «البنيلوكس» تقوم بها إسرائيل لربط الدول العربية ودول الجوار الإقليمي بمشروعات واتفاقيات في المجالات المشار إليها (يبدأ بتجمع ثلاثي بين الاردن ومناطق الحكم الذاتي وإسرائيل) والمرحلة الثانية منطقة حرة (على غرار النافتا) يتم فيها تحرير التجارة على أن تنضم إلى مجموعة البنيلوكس سوريا ولبنان ومصر لتكون هذه المنطقة هي المعبر الطبيعي إلى بقية البلدان العربية وأولها دول الخليج.

والجديد الذي تعتمد عليه مشروعات التعاون الإقليمي في ظل الشرق أوسطية هو الاعتماد على مجموعة من الأسس ومنها تحويل جزء من الإنفاق العسكري لدول المنطقة إلى اغراض التنمية بالاضافة إلى الدعم الاستثماري المباشر

المقدم من الدول المنتجة للبترول والمنظمات الدولية مع دعم المؤسسات التمويلية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتختتم المراكز البحثية تقريرها بإنشاء صندوق الشرق الأوسط للإعمال والتنمية برأس مال قدره حوالى عشرة مليار دولار ولن نسترسل فى الفوئد العائدة على إسرائيل من جراء تنفيذ هذه المشروعات.. طبقاً للتصورات الامريكية إلا أن الهدف النهائى هو أن يكون لإسرائيل اليد العليا اقتصاديا وأن تكون هى المدخل الطبيعى لأوروبا والولايات المتحدة إلى السوق العربية.

وبعد كل هذا الطرح ومقارنة التوجيهات المتباينة يتضح أن اتجاهات التفكير الإستراتيجي الإسرائيلى تعتمد على هدفين رئيسيين هما:

١ - تعزيز التفوق الإستراتيجي الإسرائيلي فى المنطقة من خلال مواصلة التحديث العسكرى سعياً إلى إضافة بناء جديد للقوى العسكرية الإسرائيلية تعتمد على الطفرات التكنولوجية والعملية التى أنجزتها الثورة الصناعية الثالثة .. وكان آخرها استلام إسرائيل النظام المضاد للصواريخ (آرو) فى إطار التعاون العسكرى بين كل من إسرائيل والولايات المتحدة (مارس ٢٠٠٠).

٢ - الإندماج الإقليمى فى الشرق الأوسط فى ظل الاستحواذ على دور متميز لإسرائيل فى المنطقة من خلال إبرام إتفاقيات وتسويات وفق الشروط الإسرائيلية.

ويمكن هنا أن نستعرض الموقفين الإسرائيليين والمصرى حيال كل ما هو مطروح على الساحة الشرق الأوسطية. الشرق الوسط يتحرك على مسارين رئيسيين يأتيان فى تتال تنظيمى أولهما المسار السياسى ويتلخص فى الحل السلمى للقضايا الصراعية بين العرب وإسرائيل ثانيهما المسار الاقتصادى وهو يأتى بعد مراحل بناء الثقة والتأكيد على عودة الحقوق الفلسطينية المشروعة، ولا يمكن أن يسبق المسار الثانى المسار الأول، ولا يمكن توازيهما فى إطاره الكلى إلا فى حالات. وأن جاز أن يستتبع المسار الأول إجراءات محدودة فى إطار التعاون وبناء الثقة بين بعض الدول كنواة للمسار الثانى فى حالة إنجاز المسار الأول خطوات إيجابية ومصرتقف هنا بوعى وأدراك للربط والتشدد حيناً بين المسارين، ولقد أكدت كل المعطيات على حقيقة النوايا السياسية الخارجية الإسرائيلية وخاصة فى مجال التعاون الإقليمى فإسرائيل تستهدف اعتراف الدول العربية بحقها فى الوجود وإقامة علاقات طبيعية معها فى مختلف المجالات والاستفادة من ميزات المجال الحيوى الشرق أوسطى وتوجيه الموارد نحو الاقتصاد والعلم والتكنولوجيا وتخفيض الانفاق العسكرى وأخيراً تعزيز دورها الاستراتيجي فى خدمة السياسة الأمريكية لضمان التحالف الاستراتيجي . وتستهدف مصر من سياستها الخارجية استعادة كل الاراضى العربية المحتلة عام ١٩٦٧ والتوصل إلى حل عادل للمشكلة الفلسطينية فى إطار تسوية شاملة بما فى ذلك الحقوق العربية فى القدس وإخضاع البرنامج النووى الإسرائيلى للرقابة الدولية وتوقيع إسرائيل على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، وأخيراً إقامة علاقات متوازنة مع كل القوى الدولية أي اوروبا والولايات المتحدة والصين واليابان، ولقد تحقق لمصر العديد من هذه الأهداف، وتعثرت الاهداف المرتبطة بإسرائيل، وبقيت العديد من الموضوعات المعلقة دون معالجة، والمنهجية البحثية ترى أن إسرائيل تريد أن تحقق أهدافها فى إطار المعادلة الصفرية وترفض بكل الحزم المعادلة الصفرية فى العديد من القضايا، ورغم احترام مصر لتعهداتها والتزاماتها الناشئة عن معاهدة السلام وما تفرع عنها من اتفاقيات فرعية شهدت السنوات ١٩٩٣/١٩٩٥ ازدهاراً فى العلاقات التجارية بين البلدين (مصر وإسرائيل) بالتوازى مع التقدم فى مسيرة السلام وظل التبادل التجارى يحرز نمواً متزايداً بالاضافة لحركة السياحة حتى صارت إسرائيل ثالث أكبر دولة فى حجم السياحة الوافدة إلى مصر على مستوى العالم السياحى وأبسط مثال على تراجع التعاون على اثر تدهور عملية التسوية وخاصة على المسار الفلسطينى هو موضوع تمويل القطاع المصرفى المصرى لجانب من تكلفة بناء مطار غزة ثم تراجع حكومة نتنياهو عن تعهدات الحكومة السابقة بالسماح بافتتاح المطار وتعطيل استرداد التمويل بالتالى. إن ما طرح فى هذه الدراسة يعد نظرة مجتزأة لأنها حصرت الإطار الفكرى بين قوتين رئيسيتين بينما الشرق الوسط فى حاجة إلى مجموعة دراسات كلية تعالج كافة القضايا سواء منها ما طرح على مستوى اللجان المتعددة (ضبط تسلح - تعاون إقليمى - البيئة - اللاجئين - المياه) غير ما هو مؤجل مرحليا للمراحل النهائية مثل القدس .. ولكن هناك قضايا مؤجلة أومسكوت عنها إن صح التعبير .. مثل (الديمقراطية - حقوق الانسان - الاقليات - الحدود - التواجد الأجنبى) وغير ذلك وهى قضايا ترغب قوى بعينها أن تبقى على ما هى عليه فى إطار ما هو مزعوم عن الخصوصية - وهى قضايا يمكن تحويلها إلى قنابل موقوته .. أو أوراق ضغط تستخدم فى حينه .. والواقع أن المفكرين العرب منشغلون بقضايا ونزاعات شخصية أو مهنية بحيث بات المهتمون يلهثون وراء فكرة أو تحليل أو صياغة ورؤية جديدة تطرح عسى أن يكون هناك طرح مقبول للموقف العربى المأزوم بدلاً من الاطروحات القائمة على ردود الافعال، ونضرب مثالاً على ذلك زيارة الرئيس مبارك إلى لبنان تعبيراً عن التضامن المصرى حيث أدت هذه الزيارة إلى إحراج النظام العربى القائم والمغيب الوعى وبغض النظرعن نتائج الزيارة .. التى اختلف عليها المحللون إلا أنها أكدت شيئاً مهماً لإسرائيل وهو أن مصر .. لا يمكن تهميشها .. ودورها باق .. رغم كل المحاولات .. هذا هو قدر مصر قبل أن يكون قدر إسرائيل.



مختارات اسرائيلية

النشاط والأهداف

أنشئ المركز فى عام ١٩٦٨ كمركز علمى مستقل يعمل فى إطار مؤسسة الأهرام لدراسة الصهيونية والمجتمع الاسرائيلى والقضية الفلسطينية، ثم امتد اختصاصه الى دراسة الموضوعات السياسية والاستراتيجية بصورة متكاملة. ويسعى المركز من خلال نشاطه الى نشر الوعى العلمى بالقضايا الاستراتيجية العالمية والاقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأى العام المصرى والعربى بتلك القضايا، وايضا بهدف ترشيد الخطاب السياسى وعملية صنع القرار فى مصر.

الدوريات والمطبوعات:

- التقرير الاستراتيجى العربى: تقرير سنوى بدأ فى الصدور عام ١٩٨٦، وصدرت أولى طبعاته بالانجليزية اعتباراً من عام ١٩٩٢، ويشترك فى اصداره جميع أعضاء الهيئة العلمية فى المركز، وينقسم التقرير الى ثلاثة اقسام رئيسية: النظام الدولى والاقليمى، النظام الاقليمى العربى، جمهورية مصر العربية، الى جانب مقدمة تحليلية وعدد من الدراسات الاستراتيجية.
- كراسات استراتيجية: سلسلة صدرت اعتباراً من يناير ١٩٩١-وتصدر شهرياً باللغتين العربية والانجليزية اعتباراً من يناير ١٩٩٥، وتتوجه الكراسات الى صانعى القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بتقديم قراءة متعمقة للتحديات الاستراتيجية التى تواجه مصر والوطن العربى، وطرح الخيارات والتصورات والسياسات البديلة لمجابهتها.
- الكتب والكتيبات: أصدر المركز منذ إنشائه عام ١٩٦٨ العديد من الكتب والكتيبات التى شملت موضوعات متعددة تتعرض لمجالات عمل المركز الرئيسية.
- «ملف الاهرام الاستراتيجى» شهرياً باللغة العربية.اعتبارا من يناير ١٩٩٥
- «مختارات إسرائيلية» شهرياً باللغة العربية.اعتبارا من يناير ١٩٩٥

عضوية المركز:

يمكن الاشتراك فى عضوية المركز التى تمنح حقوق الحصول على إصدارات المركز وأوراق الندوات وملخصات لورش العمل والحلقات الفكرية التى يعقدها المركز، وتقديرات المواقف والنشرات التى يصدرها فى لحظات الأزمات، وحضور محاضرات المركز ومؤتمره السنوى، فضلاً عن تكليف المركز بأبحاث تدرج فى خطته العلمية مع تغطية العضو لتكلفتها. قيمة رسم اشتراك العضوية سنوياً (عشرة آلاف جنيه للهيئة وخمسة آلاف جنيه للأفراد).

مطابع الأهرام بكورنيش النيل